

در صورت صورت در ملا سبک کبریا
 حقیقتا بر سر سبک از هر چه میگویند
 خفته بر سبک ز اهر قمار بر سر
 در مین است که صبر ز زلزله دگر



شمس الدين
 شماره
 ۲۸۶
 فرستاده

مطلوبه سرفه فوجیانی
 در خدمت شاهنشاهی

باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس هو اسم
 للذات الواجب الوجود المستحق للحماد والعدول الى الجهة اللاحقة
 ولذا لانه على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظر الى كون
 المقام مقام الحمد كاذب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله
 تعالى اقرب اسم ربك على ما سيحكي وان كان ذكره اهم نظر الى ان
تعالى على ما انتم اى على انعامه ولم يتعرض للنعم به اياها ما قصور العبارة
 عن الاخطار به ولذا يتوهم اختصاصه بشئ وعلم من عطف للماضي على
 الغامر رعاية للرعاية الاستهلال وتبيينها على فضيلة نعمة البيان فانه
 من اصول ما يحتاج اليه في بقاء نوع الانسان من البيان بيان
 ما لم تعلم قدمه رعاية للصح والبيان هو المنطق الفصيح العربي عما
 في الصغير والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق وافضل من اولى الملكة
 هي علم الشرايع وكل كلام وافق الحق وتركت فاعل الايتاء لان هذا الفعل
 لا يصح الا الله وفصل الخطاب اى الخطاب الفصول البين الذي
 يبين من يخاطب به ولا يلبس عليه والخطاب الفاصل بين الحق والباطل
 وعلى الله اسلمه اهل بدليل هيل خص استعماله في الاشراف واولى
 الخطر الاطهار وجمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابة الاجاير جمع خبيث
 بالشد يد اما بعد هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الاضافة
 اى بعد الحمد والصلوة والغافل فيه اما لثباتها عن الفعل والاسل
 مما يمكن من شئ بعد الحمد والصلوة ومما هي من مبتدأ ولاسمية

البرزخ لا يستعمل
 رتبة العلم في العلم
 ذكر الشرايع في الكتاب
 من باب التعليل
 وعلم في العلم
 هذا العلم هو العلم

هو العلم هو العلم
 وهو العلم هو العلم

العلم

لا ومرتبة من تفتت اما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاعل اللازمة
 للشرط ولصوق الاسم اقامة اللازم مقام الملزوم وابقاء لازمه
 في الجملة فلما هو ظرف بمعنى اذ ويستعمل استعمال الشرط بليته فعلمنا
 لفظا ومعنى كان علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها
 هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها ستر اذ به اى يعلم البلاغة
 وتوابعها لا يغيرها من العلوم كاللغة والعرف والتجويد وقاين
 العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم ستر ويجف عن وجوهها
 في نظم القرآن استعارها اى به يعرف القرآن معجزا لكونه في اعلمها
 البلاغة لاشتراكه على الدقائق والاسرار المأهولة عن طرق البشر
 وهذه وسيلة الى تصديق النبي وهو وسيلة الى الفهم بجميع الشواهد
 فيكون من اجل العلوم قدرا لكون معلومه وغاية من اجل العلوم
 والغايات وتشبيهه وجه الاعجاز بالاشياء المحجبة تحت الاستعاره
 استعاره بالكناية وثبات الاستعار لها استعاره تخيلية وذكر الوجه
 ايها الم او تشبيهه الاعجاز بالصورة المحنة استعاره بالكناية واثبات
 استعاره تخيلية وذكر الاستعار ترتيبه ونظم القرآن تاليف كلامه
 مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حب ما يقتضيه العقل لا
 في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق وكان القسم الثالث من
 مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف
 اعلم ما سلف فيه اى في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة

العلم هو العلم
 العلم هو العلم
 العلم هو العلم

بيان لما صنف نفعا تميز لا عظم لكثرة اى القسم الثالث احسنها اى حسن
الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل شئ في مرتبة ولكن اتمها تحريرا
هو تميز الكلام واكثرها اى اكثر الكتب المشهورة للاصول هو متعلق
بمخدوف يقصر قوله بها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق
جواز ذلك في الظروف لانها مما يكسبه من راحة من الفعل ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اى محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى
والتطويل وهو الزايد على الاصل المراد بلا فائدة واستغنى الفرق
بينها في بحث الاكتاب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر
معناه ببلهله بل بالخبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه
من التطويل مقتضيا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
الجزيد عما فيه من الحشوات جواب لما مختصا بضم ما فيه اى في القسم
الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كل ينطبق على جزئياته
ليتعرف احكامها منه كقولك كل حكم مع منكر يجب تركه ويتم على
ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد
والتواحد وهي الجزئيات المذكورة لانها القواعد فهي احص من الامثلة
ولما لا من الاول وهو التفسير جهدا اى اجتهادا وقد استعمل الاول
متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم يمنعك جهدا
في تحقيقه اى المحضر يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهدية
اى تقيده ومرتبة اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذ من ترتيبه

هذا هو المختصر في ترتيبها
والاكثر في ترتيبها

اى من ترتيب

هذا هو المختصر في ترتيبها
والاكثر في ترتيبها

اى من ترتيب السكاكى او القسم الثالث واخفاة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم يبالغ في اختصاره لفظه تقريبا مفعول له لما تضمنه معه
لم يبالغ اى تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله
وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه والظاهر المختصر وفي وصف مؤلفه با
مختصر منقول من المأخذ تعريض بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما في القسم الثالث واصفت الى ذلك المذكور من القواعد ونحوها
فوايد عثرت اى اطلعت في بعض كتب القوم عليها اى على تلك
الغوايد وزايد لم اظفر اى لم افر في كلام احد بالتصريح بها
اى بتلك الزايد ولا بلاساتهم اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته تلخيصا لفتا
ليطابق اسمه على مضاه واما اسئل الله تعالى قدّم المسند اليه قصد
الى جعل الراو للخال من فضله حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر
كما نفع باصلة وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اى الله ولى
ذلك الشفع وهو حجبى اى محجبى وكافى ونعم الوكيل عطف اما على جملة
هو حجبى والمخصوص محذوف واما على حجبى اى وهو نعم الوكيل
والمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره
نعم الرجل وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الخبر **مقدمة**
مرتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون قبل

هذا هو المختصر في ترتيبها
والاكثر في ترتيبها

وعدم الجيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر القطع باستكراه الجريشي دون النفس
مع قطع النظر عن النظم والفضاحة في الكلام طرده عن ضعف التاليف وتفاوت
الكلمات والتعقيد مع ضاحتها وهو حال من القيمة في خلوصه وحسنه
عن مثل زيد اجل وشعر مستنير وانفه مسبح وقيل هو حال من الكلمات
ذكره بجنبها لسم من الفصل بين المال وديها بالاجبي وفيه نظر لا يحسب
قيدا للتفاوت لا للخلوص ويلزم ان يكون الكلام المتماثل على تناظر الكلمات
الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليه انه خالص عن تناظر الكلمات الكثر
فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف قانون النظم المشهور
بين الجهول والاعلم قبل الذكر لفظاً ومعنى حكماً نحو ضرب علامة زيد والتناظر بين
الكلمات تقيله على اللسان وان كان كل منها فصيحاً فهو ليس قريباً من حرب وهو
اسم رجل قبيح ومن البيت قبيح بمكان فقرأى خال عن الماء والكلاء وذكر
في غريب الخطب تارة من المعنى نوعاً يقال لها الها تف فصاح واحد منهم على
ابن امية فأت فذاك البيت هذا البيت وقوله كرم متى امدحه امدحه وقوله
واذا ما لمت لمت وحكا والواو في الهمز الخال وهو مبتدأ وخبر قوله معي و
مثل بمثلين لان الاول متناك في النقل والثاني دونه ولان متناك النقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات والثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه و
محذو الجع بين الماء والماء، لوقوعه في التكرير مثل فصحة فلا يصح القول بان مثل
هذا النقل محل بالفضاحة ذكره صاحب اسمعيل بن عباد انه افند هذا
الفصيح لا بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ

هل تعرفه

من فائق بجزائريه
من فائق بجزائريه
من فائق بجزائريه

هل تعرف فيه شيئاً من العجبة قال نعم مقابلة المدح بالقرم وانما تقابل بالذم
او العجبة فقال الاستاذ غير هذا امريد فقال لا امرى غير ذلك فقال الاستاذ
هذا التكرير امدحه امدحه مع الجمع بين الماء والماء وهما من حروف اللين
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التناظر فأتى عليه الصاحب التعقيد
اي كون الكلام معقداً ان لا يكون الكلام ظاهراً للذم على المراد منه كل
واقع اما في النظم بسبب تقديم او اخير او حذف او غيره ذلك مما يوجب
فهم المراد كقول الفردق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن
هشام بن اسمعيل مخزومي وما مثله في الناس الا حلكا ابو امية حتى
ابوه يقا به اي احد يشبهه في الفضائل الا حلكا اي رجل اعطى
الملايك هشاماً ابو امية اي ابراهيم ذلك الملك ابو امية اي ابراهيم بن
اي لا يماثله احد الا ابن اخيه وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ
والخبر اعني ابو امية ابوه بالاجبة الذي هو حي وبين الموصوف والصفة
اعني حتى يقا به بالاجبة الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني حلكا على
المستثنى منه اعني حتى وفصل كثير بين البدل وهو المبدل منه وهو مثله
وقوله اسم ما وفي الناس خبره والا حلكا منصوب لتقديمه على المستثنى
قيل ذكر ضعف التاليف يقع عن ذكر التعقيد اللفظ وفيه نظر يجوز
ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان
كان كل واحد منها جازماً على قانون النظم وبهذا يظهر فساد ما قيل انه
لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى

بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق العلماء أذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التقيد
وهو ما يقبل الشك والضعف وأما في الاشتغال عطفت عليه قوله أما في النظم
الحي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد منه لخل واقع في اشتغال الذهن
من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلا الثاني المقصود في ذلك بسبب زيادة القوة
البعيدة المضمرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرين الدالة على المقصود
كقول الآخر وهو عباس بن الأحف لم يقل كقوله ثلاثين هم عو الضمير إلى
الفرزدق سأل بعد الدار عنكم تقربا وتسكبا لرفع وهو الصحيح وبما
وهم عيناى الدمع لقد جعل سكب لدمع كناية عن الكناية والحن
وأصاب لكم أخطأ فجعل جود العين كناية عما يوجب دأما التلاقي
من الفرج والسرور فإن الاشتغال من جود العين إلى بطلانها بالدمع خا
أمرادة البكا وهي حالة الحزن على مفارقة الأخت لا إقامتها الشاعر
من السرور والحاصل بالملاقات ومعنى البيت أنى اليوم المييب نفسا البعد
والفراق وأوطأ على مقاسات الحزان والاشراق وأجج عصفوا
واحتل لأجلها حرا يفيض الدمع من عيني لا تسبيك إلى وصل يد
ومسة لا يزدل فان الصبر مفتاح الفرج وإن مع كل عسر يسر وكل بدا
نهائية وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز والقوم همها
كلام فاسد أو ردنا في الشرح قبل فصاحة الكلام خلوصه ما ذكره
ون كثرة التكرار ونتائج الإضافات كقوله تسعدني في غمرة بعد غمرة
سبح أي فليس حسن الجري لا تسعبر أكلها كاتفاخر على الماء لها

مردی

سبح منقاد حال من شواهد عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل الظاهر
لها بعد ان لها من نفسا علانا والله على غايباتها قائل الكثر ذكر الشئ مرة
بعد مرة اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا وفيه نظولان المراد
بالكثرة ههنا ما يقابل الواحد ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتسايع الاضافات
مثل قوله حاتم جري حويرة الجندل السجى فانت مبرى من سعا وسمع ففيه
اضافة حاتم الجري وجري الحويرة الى الجندل والجري تانيث لاجز
قصرا للضرورة وهي ارض ذات بل لا يثبت شيئا والحويرة معظم التثنية الجندل
ارض ذات حباتها والسجى هدي الحامم ونحوه وقوله فانت مبرى من سعا
اي بحيث ترك سعاد وسمع صوتك يقال فلان مبرى متى وسمع اي بحيث
المراد وسمع قوله كن في الصلاح فظهر فضا ما قبل ان معانيات بموضع من
منه سعا وتسمين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل
وفيه نظولان كلاما من كثرة التكرار وتسايع الاضافات ان نقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتأخر بالان لا يحل بالاضافة كيف
وقد يقع في التثنية مثل داب قوم نوح وذكرهم ربك عبدا ذكرها ونفس
واسمها فاللهما فخرها وتقربها والفضة في النظم ملكة هي كيفية
مرايعة النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقف
القسمية واللازمة في محل انتفاء او ثبات فيخرج بالقيده الاول الاعراض
النسبية مثل الاضافات والفعل والانفعال ونحو ذلك بقولنا لا يقتضيه
القسمية الكثرة بقولنا واللازمة النقطه والوحد وقولنا اوليا ليدخل فيه

الممكن وهو الذي لا يقضي وجوده
وعندها يجوز عرض لانه ان
لم يكن في الموضوع وهو المجل المقوم
للمال وهو الكجور وان كان في الموضوع
فهو العرض وهو عند الحكماء لا يقضي
اقام لانه اما يقضي القسمية النسبية
اولا لانه لا ذاك والاول هو القسم
وعرفوه بان العرض انه في يقضي
القسمية لانه كالاعداد والمقادير
والاشياء المعراض النسبية وعرفوه
بانها اعراض يتوقف ثبوتها على
توقف نسبة اقام
وهي نسبة الممكن
الاول هو النسبة الممكنة
كالأقدار والجنود والاشياء التي في الزمان
في المكان الثالث هي وهو كالمحل في الجسم
الارابع الوضع وهو كونه في جيل
نسبة لبعض البعض

نقل الشيخ
وهي نسخة قديمة
الاول هو نسخة المكنة
الاثيرة والبنوة والفاة الاثن دهورا
في المجلد الثالث مني وهو اكمل في الزمان
الراجح الوضع وهو نسخة بحبل
نسخة يوسف اخرا
بعض

والى الامور الخيرية كالقيام
والقعود الخ من الملوك
التي الى ملاصق بن حنبل
المصاحفة والتمتع والتمتع
والمراد به صادره ما هو
لا تمانع قبل ان يفعل الناس
التأثير كالقطع التبع التاثير
الانقطاع ان لا يلفظ
توضيحه هو المراد في السمع
والدليل

مثل العلم بالمعلومات النفسية أو الآتية فقولنا أشعاراً بانه لو عيّن المقصود
 بلفظ فصيح لا يبيّن في الاستطلاح ما لم يكن ذلك من استخافه وقوله بقصد ربحها
 على التعديل عن المقصود دون ان يقول بغير استعار بانه يستعمل في اوجده فيه
 تلك الكلمة سواء وجد فيه التعديل او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعلم المفرد والتركيب
 اما المركب فظاهر واما المفرد فكل قول عند التعداد واما غلام جارية ثوب
 بباط الى غير ذلك والبالغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها
 الكلام والمحال هو الامر الداعي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يورث به اصل
 المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كقول الخاطب منكر الحكم حال يقتضيه
 تأكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وقوله ان زيداً في الدار مؤكداً بان كلامه
 مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه
 الحال فان الاكثار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له في كل جملة الله
 صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق
 هذا الكلام فارجع الى ذكرناه في التلخيص في تعريف المعاني وهو مقتضى الحال
 مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار باللائق بهذا المقام يعاين
 الاعتبار باللائق بذلك المقام وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال
 المتغيرة بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو ان يتوهم في الحال
 كونه من انما لو ورد الكلام فيه وفي المقام كونه محلاً له وفي هذا الكلام شأناً
 اجالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال فقام كل
 من التكرير والاطلاق والتقديم والذكر ببيان مقام خلافاً في خلافه

معدّل

منها بغير ان المقام الذي يناسبه تكرر المسند اليه او المسند بياين المقام الذي
 يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم والتعلق او المسند اليه او المسند ^{متعلق}
 بياين مقام تقييد بمؤكد او اذلة قصر او تابع او شرط او مفعول او ايشية
 بذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته بياين مقام
 ذكر بياين مقام حذفه فقولنا خلافاً شاملاً لما ذكرنا وانما فصل قوله
 ومقام الفصل بياين مقام الوصل تنبيهاً على عظم شأن هذا الباب
 وانما لم يقل مقام خلافاً لانه احضر واظهر لان خلافاً للفصل انما هي
 الوصل وتنبه على عظم الشأن فصل قوله ومقام الاختيار بياين مقام خلافاً
 اى للاختلاف والمساراة وكذا خطاب الزكّ مع خطاب الغني فان مقام
 الاول بياين مقام الثاني فان الزكّ يناسبه من الاعتبار مرات اللطيفة
 والمعاني الدقيقة الخفية لا يناسب الغني وكل كلمة مع صاحبها
 اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس تلك الكلمة مع ما يتألف
 تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقرانه بالتبشير
 فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا الكل من ادوات الشرط مع ما
 مقام ليس له المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شأن الكلام هـ
 في الحسن والقبح بمطابقته للاعتبار المناسب بمطابقته اى انما
 شأنه بعد ما اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
 المناسب هيئتها الامر الذي اعتبره الحكم مناسباً بحسب السليقة بحسب
 تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبر الشيء اذا نظرت اليه ورايت

ان كان كماله في الابدان والاشياء
 وان كان كماله في الابدان والاشياء
 ان كان كماله في الابدان والاشياء
 ان كان كماله في الابدان والاشياء

حاله وان اراد بالكلام الكلام الفصح والحق الحسن الثاني الذي في البلاغة
 العرفي الخارج عن اللفظ البديعي يقتضي الحال هو الاعتناء بالمناظر
 والقام يعني ان علم ان ليس ارتفاع شأن الكلام الفصح في الحق الذي لا يتطابق
 للاعتناء بالمناظر ما يفيد انما المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة
 التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد
 المناظر يقتضي الحال واحد والمناظر انما لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتناء
 المناظر لا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتناق بلاغة مقدر راجعة الى اللفظ
 بمعنى انه يقال انه كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتباره فادناه
 اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة
 كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال فظاهر ان اعتبار المطابقة
 وعدمها انما يكون باعتبار المناظر والاعراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار
 الالفاظ المفردة والكلام المجردة وكثيرا ما نصب على الطرفية لان من صفة
 الاحياء والتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله يسمي ذلك الوصف المذكور
 ايضا كما يسمى بلاغة فيقول ان العجائب الفرائد من جهة كونها في اعل الطبقا
 الفضاحة يراد بها هذا المعنى ولها اي بلاغة الكلام طرفان اعل وهو
 حد العجائب وهو ان يرتقى الكلام في بلاغة الى ان يخرج عن طرق البشر
 ويخرجهم عن مقامهم وما يقرب منه عطف على قوله هو وفيه من عايد الى
 اعل يعني ان الاعلاء مع ما يقرب منه كلاما واحدا العجائب هذا هو الموفق
 لما في المقام وزعم بعضهم انه عطف على العجائب والعجائب منه عايد اليه

يعني ان العجائب

يعني ان الطرف الاعلاء هو العجائب وما يقرب منه حد العجائب وفيه نظر
 القريب من حد العجائب لا يكون من الطرف الاعلاء وقد افصحنا ذلك في
 في الشرح وقل وهو انما اذا غير الكلام عنه الى ما دون ذلك من حيث اخرى
 هي ادنى منه وانزل الحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلاغ
 باصوات الحركات التي تصدر عن حالها يجب ما يتفق من غير اعتبار
 اللطائف والخاص الزائد على اصل المراد وبذلك اي بين الطرفين
 كثيرة متفاوتة بعضها على بعض بقبول المقامات وعلية لاعتناء
 والبعد من سبب الاختلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام
 وجوه اخرى سوى المطابقة والفصاحة توجب الكلام حسنا في قوله
 تتبعها اشارة الى ان تحمين هذه الوجوه عرضي خارج عن حد
 البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
 والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكر لانها
 ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتد
 بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكاملا على
 استعمال المشترك في معنييه وعلنا ان كل ما يطلق عليه لفظ البليغ
 لان الفصاحة اخذ في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس بالغة القوامي ليس
 كل فصيح بليغا لانه ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز
 ان يكون لاحد ملكة يقتد بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير
 مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام مرعبة اي ما يجب

حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى المعنى الاختراز عن المظان في تادية
المعنى المراد والآخر المعنى المراد بلطف فصيح غير مطابق لمقتضى الحال
 فلا يكون بليغاً والى تميز الكلام الفصيح عن غيره والآخر بما اورد الكلام
 المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب وجود الفصاحة في
 ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها
 لتوقفه عليها والثاني اى تميز الكلام الفصيح عن غير فصيح اى بعضه
 ما يبين اى موضع في علم من اللغة كالعزابة وانما قال في علم من
 اللغة اى معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اتم من ذلك يعبر به
 تميز السالم من العزابة من غير بعض من تتبع الكتب المتداوله واحاط
 بمغاي المفردات المانوسة علم ان ماعداهما مما يضطر الى تميز او تخرج
 فيقول السالم من العزابة وبهذا تبين فساد ما قيل انه ليس في علم اللغة
 ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب
 المبسوطة في اللغة او في علم الصرف كحكمة القياس اذ به يعرف
 ان الاجل محال للقياس دون الاجل او في علم النحو كضعف البناء
 والتعقيد اللفظي او ما يترك بلحس كالتناظر اذ به يعرف
 ان مستشترى متناظر دون مرتفع وكذا تناظر الكلمات وهو
 اى ما يبين في العلوم المذكورة او يترك بلحس فالضمير عائد
 الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يترك بلحس فقد سهواً سهواً
 ظاهر اما عند التعقيد المعنوي اذ لا يعرف تلك العلوم ولا يأتى

تميز السالم

تميز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم ان مرجع البلاغة
 بعضها مبين في العلوم المذكورة وبعضها مترك بلحس وفي
 الاختراز عن المظان في تادية المعنى المراد والاختراز عن تعقيد
 المعنى فست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا
 علم المعاني للاول وعلم البيان للتاني واليه اشار بقوله وما
 يجزمه عن الاول عن المظان في تادية المراد علم المعاني وما يجزمه
 به عن التعقيد المعنوي علم البيان وسقوا هذين العلمين علم
 البلاغة لمكان مزيد اختصاص لها بالبلاغة وان كان لبيان
 تتوقف على غيرها من العلوم ثم احتاجوا المعرفة بتوابع البلاغة
 الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما
 يعرف به وجه التحسين للكلام علم البديع ولما كان هذا المختصر
 في علم البلاغة وتوابعها المختصر مقصوده في ثلاثة فون وكثير
 من الناس يسمي للجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم
 المعاني والآخر بني يعني البيان والبديع علم البيان والثلاث
 علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفصل الاول في علم المعاني
 قد مر على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان مراد
 المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبر في علم البيان
 مع زيادة شئ اخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرف مختلفة
 وهو علم اى كلمة يقتضيه بقا على ادراكات جزئية ويجوز ان يريد به

الاول علم المعاني

نسبة خارجية تطابقها ولا تطابقها وهو الخبر لأن النسبة المفهومة
من كلام الخاطبة في الذهن لا بد وأن يكون بين الشئين ومع
قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشئين في الواقع
نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذلك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك
الأمري أنك إذا قلت مزيد قائم فإن القيام مثلا حاصل لزيد
قطعا سواء قلنا أن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد من صدقه إليه
وصند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا
أو ما في معناه كالمصدر واسم الفاعل وما اشبه ذلك ولا وجه
لتخصيص الكلام بالخبر وكل من الاسناد والتعلق أما بقصر أو بغيره
وكل جملة قرئت بأخرى أما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام
البلغي أما زائد على أصل المراد لفائدة احترازه عن القول على
أنه لا حاجة إليه بعد تفصيل الكلام بالبلغي أو غير زائد هذا
كله ظاهر لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكرنا من القصر والفصل
والوصل والايحاز ومقابلته إنما هي من أحوال المجلة أو المسند
أو المسند مثل التأكيد والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام
بيان سبب فرادها وجعلها أبوابا برأسها وقد تضمن ذلك
في الشرح **تنبيه** على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق
إشارته ما إليه في قوله تطابقه ولا تطابقه اختلف المقاتلون

باختصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فويل صدق الخبر مطابقة
أي مطابقه حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام
الخبري وكذبه أي كذب الخبر عدمها أي عدم مطابقه للواقع
يعني أن الشئين الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وأن يكون
بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر عما في الذهن وعماء يدل
عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام لنسبة التي في الخارج
بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين صدق وعدمها بأن يكون
أحدهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقة
لاعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب
الخبر عدمها أي عدم مطابقة الاعتقاد للخبر ولو كان خطأ فقول
القائل السماء تحتنا معتقداً ذلك صدق وقولنا السماء فوقنا غير
معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم والبربح
في العلم والفن وهذا يشكك خبر الثالث لعدم الاعتقاد فيه فليزوم
الواسطة ولا يتحقق الاختصاص اللهم إلا أن يقال أنه كاذب لأنه إذا
اشتمل الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في أن
الشكوك خبر وليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة بدليل قوله
إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لو شئت الله والله يعلم أنك
لرسوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون فإنه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم أنك لرسول الله لعدم مطابقة الاعتقادهم وإن كان مطا

للواقع ومرت هذا الاستلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي
 ادعائهم الموافقة فان كذب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها
 خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان الشهادة من صميم القلب
 وخلص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية والمعنى
 انهم كاذبون في شئها اي في تسمية هذه الاخبار شئها لا
 الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف
 الى المفعول الثاني والاول محذوف والمعنى انهم كاذبون
 في الشهادة اي في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل
 في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير
 مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا
 في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر
 الصادق وح لا يكون الكذب لا يمتنع عدم المطابقة للواقع
 فليتنا ثلثا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب
 واجعين الى الاعتقاد والملاحظ ان اخصار الخبر في الصدق
 والكذب وان ثبت بواسطة وزعم ان صدق الخبر مطابقة
 للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمه اي عدم
 مطابقة للواقع معناه مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما غير
 هذين القسمين وهو ان يمتنع المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة
 او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون

ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه
 بالتفسيرين السابقين لا بالملاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقة جميعا بناء على ان اعتقاد
 المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
 وكذا اعتقاد عدم المطابقة للواقع يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد
 وقد اقصرت في التفسيرين السابقين على احدهما بل افترى على الله
 كذبا ام به حجة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه واله
 وسلم بالخبر والنسبة على ما يدل عليه قوله تعالى اذ امرتكم كل ممزق
 انكم لفي خلق جديد في الافتراء واخبار حال الجنة على سبيل منع
 الخلو ولا شك ان المراد بالتالي اي الاخبار حال الجنة لا قولهم به
 حجة على ما سبق الى بعض الاوهام غير الكذب لانه قبيح اي لا
 التالى فيم الكذب اذ المعنى الكذب ام اخبار حال الجنة وفيه التالى
 يجب ان يكون غير غير الصدق لانهم لم يعتقدوا اي لان الكفار
 لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو
 مبرأ من اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه كما
 اظهر في ادعائهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم
 عقلاء من اهل اللسان عارفين بالغة فيجب ان يكون من الخبرين
 بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه
 ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق لانه

لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق
 فليتنا وهد هذا الاستدلال بان المعنى اى معناه به جنة
 ام لم يقترع معناه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا اقترأ
 له لانه الكذب عن عمد ولا احد المجنون والثاني ليس قريبا للكذب بل قريبا
 لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا خبر الكاذب بزعمه
 في نفيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد **باب الافتراء**
مسألة وهو قسم كثر وما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم
 بان مفهوم احديها ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما تقدم
 بحث الخبر على الافتراء لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم احوال الاستدلال
 على احوال المسند اليه والسند مع تاخر النسبة عن الطرفين لا
 البحث في علم المعاني انما هو من احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا
 اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمقتضى
 على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لاشك ان قصد
 الخبر اى من يكون قصد الاخبار والاعلام والا فالجمله الخبرية كثر
 فهو ولا غرض من اخر غير فائدة الحكم ولا منعه مثل التحريم والتحريم في قول
 تعالى احكامية عن امرته عمران ربة الى وضعتها انثى وما اشبه ذلك
 بخبره متعلق بقصد افادة الخطاب خبرا انما الحكم مفعول الافادة
 او كونه اى كون الخبر عالما به اى بالحكم والمراد بالحكم ههنا وقوع

الخبر على الافتراء

النسبة ولا وقوعها

النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا للخبر لا يستلزم تحققه في الواقع
 وهذا مراد من قال ان الخبر على ثبوت المعنى او انتفاءه ولا فلا يخفى ان
 مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته
 له احتمال عطف لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم ويسمى الاول اى الحكم
 الذى يقصد بالخبر فادته فائدة الخبر والثاني اى كون الخبر عالما
 به لا زعمها اى لانم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افادته عالم به
 بالحكم وليس كلما في نفسه افادته عالم بالحكم افاد نفسه الحكم بل ان
 يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في قولنا من حفظ التوبة قد حفظت
 التوبة وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شأنه
 ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول
 صورة الحكم في ذهنه وههنا اثبات شريطة متعلها بها في الشرح
 وقد ينزل الخطاب العالم بها اى بقايد الخبر ولا زعمها منزلة الجاهل
 فيلق اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة تين لعدم جريه على موجب العلم
 فان كل خبرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم الثاني
 للصلاة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالثبوت منزلة الجاهل به لا
 خطابية كثر في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتبه ماله
 ماله في الآخرة من خلاق ولينما شرو به انفسهم لو كان يعلمون
 بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثر منه قوله تعالى وما صيت
 اذ مر صيت ولكن الله مرعى فينبغى اى اذا كان قصد الخبر خبره

افادة الخطاب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذراً
من اللغو فان كان الخطاب حال الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالماً بوقوع النية او لا وقوعها ولا متردداً في ان
النية هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد ما قيل ان المحل
عن الحكم يستلزم المحل عن التردد فيه فلا حاجة الى ما ذكره بل
ان الحكم والتردد فيه متساويان استغنى على لفظ النية بالفعل
عن مؤكّد الحكم لئلا يتمكن الحكم في الذهن حيث وجد خالياً وان
كان الخطاب متردداً فيه اي في الحكم طاباً له بان يحضر في ذه
ن واللام واسميته وتحيز ان الحكم فيها وقع النية او لا وقوعها
بحسب تقوية اي تقوية الحكم بمؤكد لنزول ذلك المؤكّد تردّد
ويتمكن ذلك الحكم فيه لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه انما
يحين التاكيد اذا كان للخطاب ظن في خلاف حكمه وان كان
الخطاب منكراً للحكم وجب توكيد اي توكيد الحكم بحسب الانكا
ر انما يقدره قوة وضعفاً يعني بزيادة التاكيد بحسب ازيداً
والانكار ازالة له كما قال الله تعالى حكايته عن رسل عيسى عليه
السلام اذ كنوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكّد بان
واسميته الجلة وفي المرة الثانية مرتباً بعلم انا اليكم مرسلون مؤكّد
بالضم وان واللام واسميته الجلة لمبالغة الخطابين في الانكا
ر حيث قالوا اما انتم الا تبشروا مثلنا وما انزل الرحمن من شيء انتم

المتكذبون

المتكذبون وقوله اذ كنوا متبني على ان تكذبوا بشين متبني التثنية
فالمتكذب او لا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائياً والثاني طلبياً
والثالث اكثرياً ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكور
وهي المحل عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني
وجوب التاكيد بحسب الانكا في الثالث اخراجاً على مقتضى الظاهر وهو
اخص مطلقاً من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام على مقتضى
الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون مقتضى الظاهر وكثيراً ما
يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل
كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير له
اي غير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل له اي الخبر يعني ينظر
اليه استشرف الشيء اذا رفع راسه ان ينظر اليه ويسبط كفه في
الاستفطن من النفس استشرف الطالب لتردد محي ولا يحاط به
في الدين طلبوا اي لانه عني يا فوج في شأن قومك واستد فاع العدا
عنهم بشفا علك فهذا الكلام ملوح بالخبر تلويحاً ويشعر بانه قد حذر عليهم
العذاب فصار مقام مقام ان يتردد الخطاب في انهم هل صاروا
محكوماً عليهم بالاغراق ام لا فقبل انهم مفرقون مؤكّد بان اي
والا فانه لم يكونوا مفرقين حين صدور الكلام بل محكوماً عليهم به
اي محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالسائل اذا اخبر اي

عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الاكابر نحو جلاء شقيق اسم
 رجل عامر بن محمد اى واضعاً على العرض فهو لا ينكر ان فى بنى عه
 رماحاً لكن مجيئه واضعاً رجة الرمح على العرض من غير الثقات
 وتبينوا امارته انه يعتقد انه لا رمح فيهم بل كلام عن الاسلام
 فنزل منزلة المنكر وخرط خطاب الثقات بقوله ان بنى عه فيهم رماح
 مؤكداً بان وفي البيت على ما اشار اليه الامام المردققي وهكم واستغنى
 كانه يرميه بانه من الضعف والجهل بحيث لو علم ان فيهم رماحاً
 لما اختلفت الكفاح ولم يفتري على الرماح على طريقته قوله فقلت
 لخرزما القينا تنكب لا يقطر الرخام يرميه بانه لم يباشر الشدايد ولم يد
 الى مضايق الخوام كانه يخاف عليه انه يدس بالقوائم كالحاف على
 الصبيان او النساء لقلة عنائه وضعف بنيانه ويجعل المنكر كغير المنكر
 اذ اقمعه اى مع المنكر ما ان تأمله اى شئ من الدليل والشواهد
 ان تأمل المنكر ذلك النسخه ارتدع عنه اى عن انكاره ومعنى كونه
 معه اى يكون معلوماً له مشاهداً عنده كما تقول المنكر الاسلام
 الاسلام حق من غير تكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دائره على
 حقيقة الاسلام وقيل مع كونه معه اى يكون معه موجوداً
 ونفس الامر وفيه نظر لان مجرّد وجوده لا يكفي في الارشاد فاعلم
 حاصله عند وقيل مع ما ان تأمله شئ من العقل وفيه نظر
 لان المناسب ان يقال ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به

تعالى

تعالى لا يرب فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وتعالى
 لذلك وبما انه ان معيلاً لا يرب فيه ليس القرآن بمحنة للرب ولا ينبغي
 ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخططين ولكن نزل انكاره
 منزلة عدمه لما معهم من الدلائل القاطعة على انه ليس بما ينبغي ان يرتاب
 فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتزويل وجود الشئ منزلة عدمه
 بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ويب الترابين منزلة عدمه تعالى
 على ما يزيله حتى صح نفي الرب على سبيل الاستغناء كانزل الاكابر
 منزلة عدمه لذلك صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبار ان
 الاثبات اعتباراً من النفي من التبريد عن المؤكّدات في الابدان والتقوى
 بمؤكد استحقاقنا في الطلب وجوب التاكيد بحججنا في الاكابر
 تقول لحال الذهن ما زيد قائماً او ليس مزيد قائماً ولا طالباً
 بقائم وللنكر والله ما زيد قائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد
 مطلقاً سواء كان اثباتاً او اخباراً بما منه حقيقة عقلية ولم يقل
 اما حقيقة واما محال لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا
 محال كقولنا الحيوان جسم والا فان حيوان وجعل الحقيقة والمحال
 صفة الاسناد دون الكلام لان انضاف الكلام بها انما هو
 باعتبار الاسناد واوردها في علم المعاني لانها من احوال اللفظ
 فيدخلان في علم المعاني اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل او
 كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل

مع متعلقه الى ما اى الى شئ هو اى الفعل او معناه له اى ^{لنا} ^{الت}
 الشئ كالفاعل فيما بنى الفعل له نحو ضرب زيد عمر او المفعول فيما
 بنى له نحو ضرب عمر فان الظاهرية لزيد والمضربية لعمر
 المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد
 دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل
 ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون
 له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب ^{بشيء}
 فيه علم انه غير ماهوله في اعتقاد ومعنى كونه له ان معناه
 قائم به وصفه له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
 لله تعالى او غيره وسواء كان صادرا عنه باختيار كضرب
 او لا كمرض او مات فقام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف
 اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن
 انبت البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت
 الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط نحو قول المعتز
 لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها وهذا
 المثال متجه في المتن والربيع ما يطابق الواقع ولا الاعتقاد
 نحو قولك جاء زيد وانت اى والمثال انك خاصة تعلم انه لم
 دون الخطاب لانه لو علمه الخطاب ايضا لما تعين كونه حقيقة بخلاف ان
 المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجزى قرينة على انه لم يرد ظاهره

فلا يكون الاسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر ومنه اى من الاسناد
 مجاز عقلية ويسمى مجازا حكما ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو
 اسناد اى اسناد الفعل او معناه الى ما ليس له اى للفعل
 او معناه غير ماهوله اى غير الملايس الذي ذلك الفعل او معناه
 محتمل له يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى
 للمفعول سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم
 في الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ماهوله عند
 المتكلم في الظاهر فلا حاجة الى قوله تناول وهو ظاهر وان اراد
 غير ماهوله في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل
 مجازا باعتبار الاسناد الى السبب تناول متعلق باسماده
 ومعنى التناول انك تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة والموضع
 الذي يؤل اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صافية
 عن ان يكون الاسناد الى ماهوله وله اى للفعل وهذا اشارة
 الى تفصيل وتحقيق التعريفين ملايات شئ اى مختلفين
 جمع شئتين كمرض ومرضى يلايس الفاعل والمفعول به والمصدر
 والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والمثال
 ونحوها لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول به
 اذا كان مبنيا له اى للفاعل او للمفعول به يعنى ان اسناده الى
 الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل ولا للمفعول به اذا كان مبنيا ^{للمفعول به}

حقيقة كما مر من الامثلة واستاده الى غيرهما الى غير الفاعل والمفعول
 بين غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول به البلاية
 بين لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملاية الفعل مجاز لقولهم
 عينه مراهية فيما بين الفاعل واستداله للمفعول به في العينة مرضية
 وسيل مع في عكسه اعني فيما بين المفعول واستداله الفاعل لان السيل
 هو الذي يفعم اى يملأ من افعت الاناء اى ملأته وشعر شاعر
 في المصدر والاول التمثيل نحو جدد لان الشعر هنا بمعنى المفعول
 ونهاه صائم في الزمان ونهر جارية في المكان لان الشخص صائم
 في النهار والماء جارية في النهر وبين الامير المدينة في السبب ويخبر
 ان يعلم ان المجاز العقل يجري في النسخة الغير الاسناد ايضا لاخافه
 والايقاعية نحو اعجبه انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله
 شفاق بينها ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهار
 قال الله تعالى ولا تطيعوا امر السفين والتعريف المذكور اما هو
 الاسنادى اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسخة هيها مباحث
 نفيسة ونحوها في الشرح وقوله التعريف بتاويل يخرج نحو ما مر من قول
 الجاهل انبت الربيع البقل رايها الانبات من الربيع فان هذا الاسناد ان كان
 الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تاويل فيه لانه مراد لا ومعتقدا وكذا شفى
 العيب المريض ونحو ذلك فقوله بتاويل يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة
 وهذا تعرض السكاكي حيث جعل التاويل لاحراج الاقوال الكاذبة فقط

على هذا فمر من المصدر المتين لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك
 من دأبه في هذا الكتاب واقصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع انه
 يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج
 عن المجاز لا بشرط التاويل فيه لم يحل نحو قول اناب الصغير واقفه
 الكبير كسر الغداة ومر العنى على المجاز اى على اسناد انساب واقفه
 لا كسر الغداة ومر العنى مجاز ما دام لم يعلم او لم يطق ان قائله
 اى قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره اى ظاهر الاستانساخ والتاويل
 حينئذ لا احتمال ان يكون هو معتقدا لظاهره فيكون من قبيل قول الجاهل
 انبت الربيع البقل كما استدلل بينه ما لم يعلم ولم يستدل بينه على انه لم
 ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد مير جاذب اللبالي في قول الجاهل
 مير عنه اى عن الرأس قترعا عن قترع هو الشعر المجتمع في قترع
 الرأس جاذب اللبالي اى مضيتها واختلافها ابطنى واسرعى حال
 من اللبالي على تقدير القول اى مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر
 بمعنى الجبر مجاز خبر ان اى استدلل على ان اسناد مير الى جاذب
 اللبالي مجاز بقوله متعلق باستدلال اى قول الجاهل في النجم عقبيه اتى
 قوله مير عنه قترعا عن قترع افناه اى ابان النجوم شعره راسه قيل الله
 اى امره وازادته للشمس فانه يدل على انه فعل الله وان لم يدعى
 والمعيد والختم والمقترع فيكون الاسناد الى جاذب اللبالي بتاويل انه زمان
 او سبب للفعل واقسامه اى اقسام المجاز العقل باعتبار حقيقة الطرفين

قد جعل الله رده
 مع زنا لم يرض
 من ان رات راسه
 بينت من راسه
 مير عنه قترع عن قترع
 جاذب اللبالي
 افناه قترع
 على ان دارك اتق

او مجازيتها اربعة لان طريقه وهما السند اليد والسند اما حقيقة ان لغويان
 نحو انبت الربيع البقل ومجازان لغويان نحو احيى الامم من شباب الزمان فان المراد
 باحياء الامم احياء القوي التامية فيها واعدت نظرها بانواع التباينات
 والاختلاف في الحقيقة اعطاء الجيرة وهي صفة يفتقر اليها الحركة الارادية وكذا
 شباب الزمان زمان ازدياد قواها التامية وهو في الحقيقة عبارة عن
 كون الحيوان في زمان يكون حارته الغريزية مشبوهاى قويه متغيرة او متقلبات
 يكون احد الطرفين حقيقة ولاخر مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان في السند حقيقة
 والسند اليه مجازا ونحو احيى الامم الربيع في عكسه ووجه الاختلاف لا يفرق على ما ذهب
 اليه المفسر ظاهر انه اشتراط في السند ان يكون فعلا او لا فعلا ويكون مفردا وكل
 مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا وهو في المجاز العقل في القرن كثيرا في كثير
 في نفسه لا يضاف الى المقابلة حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقدم في القرن
 على كثير الجود لا تمام وتعليم شأنا قوله تعالى اذ انزلت عليهم لآله اي ايات الله تعالى
 ايما ما اسند الزيادة وهي فعل الله تعالى في الايات لكونها شيئا يندرج افعالهم
 تحتها نبي النبي الذي هو فعل النبي لا فرعون لانه سبب من نزع عنها لباسها
 نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة لا بلبس لان سبب نزع
 من الشجرة وسبب الاكل وسوسة ومقاسمته اياها الله لها من التامية يوم
 نصب الله مفعول به لتقون اي كيف تقون يوم القيمة ان يقموا على
 يوم يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو الله حقيقة وهذا
 كناية عن شدته وكثرة الهوى والاخران فيه لان الشيب ما يقام به عند

فقام
 الشدايد

فقام ^{جاء} الشدايد والمحي او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه وان الشيوخية ^{جاء}
 تقام الشدايد والمحي او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه وان الشيوخية ^{جاء}
 الامر من انقالها اي ما فيها من الدافين والخزائن نسب لا يخرج الى الكائن
 وهو الله حقيقة وغير محقق بالخبر عطف على قوله كثيرا وهو غير محقق
 بالخبر وانما قال ذلك لان تسمية المجاز في الاثبات وايرادها في لغوا
 الاسناد والخبر في يوم اختصاره بالخبر بل يحكى في الاشياء نحو
 ياها ما ان ابن لي صرحا فان البناء فعل العله وها ما ان سبب
 وكذا قولك لبنت الربيع ما نشاء ولبسم نفاذك ولبيد جدك وما
 اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والتقى الى قال ليس المظهر مدور الفعل
 او الترتك عنه وكذا قولك لبنت النهر جار وقوله تعالى اصلوتك تامر ك
 ولا بد له اي للمجاز العقل من قرينة صامرة عن ارادة ظاهره لان
 المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة العقلية كما مر في قول
 في الخبر من قوله اياه قيل الله او معنوية كما ستعلم لقيام السند بالمند
 مع السند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى احد
 من المحققين والمبطلين انه يحوي قيامه به لان العقل اذا خلو
 بعده محالا لقولك محبتك جئت في اليك لظهور استحالة قيام
 المحبي بالمحبة او عاده اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
 لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا
 عقلا وانما قال المص قيا مبه ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم ^{غير}

في قوله
 الشدايد

مثل قريب وبعد وعطف على استعارة أى وكصدور الكلام
 عن الموجد مثل اشباب الصغار البيت فانه يكون قرينة معنوية على استناد
 اشباب وانظر الى كرم الغداة وكرم الغنم على ان لا يقال هذا داخل لا
 لأن تقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول
 واحتجوا بابطال الدليل ومعرفة حقيقة معنى الفعل في الجاز العقلي
 يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاستناد حقيقة فاعله
 فاعله او مفعوله الذى لا اسند اليه يكون الاستناد حقيقة اما ظاهرة كما في قوله
 فاجبت تجارهم اى لم يجوا في تجارهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتأمل
 كما في قوله سر تقي مرؤيتك اى سر تقي الله عند مرؤيتك وقولك مرؤيتك
 وجهه حنا اذا ما زدتته نظرا اى يزيديك الله حنا وكلمة قوله
وغيره او دعه من دقايق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان
 وفي هذا تعريض بالتعجب عبد القاهر ورد عليه حيث علم انه لا يجيب في الجاز
 العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاستناد اليه حقيقة فانه ليس لمرؤيتي
 في سر تقي مرؤيتك وليزيديك في زديك وجهه حنا فاعل يكون الاستناد
 اليه حقيقة وكذا اقدمنى بلدك حنا على فلان بل الموجد ههنا فلان
 هو السور والزيادة والقدم واعتبر على الامام فخر الدين الزاهد
 رحمه الله بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لا متنازع صدور الفعل
 لاعم فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا محذور ولا يمكن نقدي
 ومنهم صاحب الفتح ان اعترض الامام حتى وان فاعل هذه الافعال هو الله

وجهه حنا
 وجهه حنا
 وجهه حنا

فلان

يقال ان الشيخ لم يعرف حقيقة الحقائق فنبه المصنف ونظير ان هذا
 تكلف بآمره ولحق ما ذكره الشيخ وانكره اى للجاز العقلي السكاكى وقال الله
 عندى نظره في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية
 عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات
 اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا لان ما مر من الاستعارة
 ونحو استعارة بالكناية وهم عند السكاكى ان تذكر المشبه وتريد
 المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من لوازم المبالغة
 للتشبه به مثل ان تشبه المنيه بالسبع ثم تقردها بالذكر وتضعف بها
 شيئا من لوازم السبع فتقول غالب المنيه نشبت بفلان بناء على ان
 المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعنى القادر الخفاير بقرينة
 نسبة الانبات الذى هو من لوازم المساوية للفاعل الحقيقي اى
 الربيع وعلى هذا القياس عير اى غير هذا المثال وحصل ان تشبه الفاعل الجازي
 بالفاعل الحقيقي في معنى وجود الفعل به ثم يفرق الفاعل الجازي بالذكر عن المنيه
 من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اى فيما ذهبت السكاكى نظرا لا يسترهم
 ان يكون المراد بعيشة قوله تعالى في عيشته راضية صاحبها كسكس الكنا
 من تفسير الاستعارة بالكناية على مذاهب السكاكى وقد ذكرناه اتفاقا وهو
 يقف على ان يكون المراد بالفاعل الجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون
 المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
 عيشته راضية وهذا صيغته على ان المراد بعيشته وضمير راضية والعد

وبسئلهم ان لا يفتحوا الاضافه في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل
 الحقيقي نحو بشاره صاتم لبطان اضافة النفع الى نفسه الا انهم من مذهب
 لان المراد بالثبوت جيتن فلان نفسه ولا شك في صحة هذا الاضافه
 ووقوعها كقولهم بشاره بشارتهم وهذا الوجه في التمثيل يستلزم
 ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى ياها مان بنه صرحا لها مان
 لان المراد به جيتن هو العلة انفسهم واللا نه باطل لان التعداد
 له والخطاب معه يستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البطل وشفي
 الطبيب المريض وسرتني ربي يتك ما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
 على السمع من الشارع لان اسماء الله توقيفيه لا يطلق عليه اسم
 لاحقيقه ولا حجاب اما لم يرد به الاذن الشارع واللا نه باطل لان
 هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء الله توقيفيه
 ولا يسمع من الشارع او لم يسمع واللا نه كلفا منه فيه كما ذكرنا
 في نيفه كونه من باب الاستعارة بالكناية لان استغناء المذموم والجاب
 ان صبه هذا الاعتراضات على ان مذهبه في الاستعارة بالكناية
 ان يذكر المشبه ويراد به المشبه بحقيقته وليس كذلك المشبه
 او عاوه ومبالغة الظهور ان ليس المراد بالمشبه في قولهم الخالب المشبه ثبت
 بطلان هو السمع حقيقته والساكنه صرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع
 عليه ولا نه اي ما ذهب اليه الساكنه ينقض بوجوه صاتم وليه
 قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لا شتماله على ذكره

التشبيه

سبب من غلبه

التشبيه وهو ما يقع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به الساكنه
 والجاب انه انما يكون ما نفع اذا كان ذكرها على وجه يعني عن التشبيه
 بدليل انه جعل قوله قد زنا زناه على الفهم من باب الاستعارة مع
 ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد الساكنه بالاستعارة
 بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو مبني عنه وما ينافي له
 اوله والله اعلم **باب احوال المسند** اي الامور الغائبة
 من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سبقت
اما قد قد مر على سائر الاحوال كونه عبارة عن عدم الاشارة به
 وعدم التامس سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف والمسند
 بلفظ التراكب تنبيهها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشد يد لها
 اليه حجة انه اذا لم يرد كونه في غير ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس
 بهذه المثابة فانه تراكب عن اصله لا الحذف عن العجب بناء على الظاهر
 لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركن من الكلام او تحيل
 العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد عند
 الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعنه الحذف على دلالة العقل
 وهو اقوى لا فقه اللفظ اليه وانما قال تحيل لان الدال حقيقة
 عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقولهم قال
 كيف انت قلت عليل: سهر دلم وخرن طويل: لم يقل انا عليل الا
 والتحيل المذكورين في المتن او اخبارا بغير السامع عند الفهم

الشيء

فقه

كفرية كقوله سهر دلم وخرن طويل

هل يتبين أم لا أو احتياجا مقدرا ببقية هل يتبين القرائن للقيمة أم لا أو احتياجا
 موقفا من السند اليه عن لسانك تعظيلا له أو عكسه أي يهاجم من لسانك عكسه
 له أو يثبته لاكتفاء رأي تبينه لدى الحاجة إليه خوفا من فاسق عند قيام القرينة
 على أن المأذون زيد ليتأتى لك أن تقول ما ادرت بهذا بل غيبي أو تعينه حقيقة والمأذون
 أن ذكر الاختلاف عن العيب معني عن ذلك لكن ذكره لا يمين أحدهما الاختلاف عن
 وجه الأدب بما ذكره من المثال وهو كذا فيقول لما يريد أي أنه فظا والثنائي
 التوطئة والتعهد لقوله أو ادعوا المعين نحوها باللفظ أي السلطان ونحو
 ذلك لصيق المقام عن الحالة الكلام بسبب جوارسائه أو فوات فرصة أو محالة
 على وزن أو صبح أو قافية أو ما أشبه ذلك كقولك للعباد غزال أي هذا
 غزال ولا خفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتبك الاستعمال
 الزائد على تركه مثل صبر من غير إمام أو ترك نظاير مثل الوقف على المدح أو الذم
 أو التهم **الذكر** أي في كمال السند اليه فلو كان أي الذكر الأصل ولا مقتضى للعدد
 عنه أو للاحتياط لضعف التعويل أي الاعتناء على القرينة أو التنبية على غباوة
 السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير عليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم
 وأولئك هم المفلحون أو أظفار تعظيها لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير
 حاضر أو أهانة أي أهانة السند اليه لكون اسمه مما يدل على الأهانة
 مثل السارق اللص أو حاضر والتبرك بذكره مثل النبي عليه السلام قال هذين
 الكلام واستلزامه من الجيب حاضر أو لبط الكلام حيث لا صغاء مطلوب
 أي في مقام يكون اصفا والسامع مطلوباً للتعظيم لعظمته وشرفه ولهذا يظا

الاحتياط

الاحتياط

الكلام مع الاحياء وعليه قوله تعظيها عن موسى عصاى اتوكل عليها وقد
 يكون الذكر التعهد بل والتعجب والانتها في قضيته أو التبريل على السامع حتى لا يكون
 له سبيل للاكتفاء **وأمّا تعظيها** أي إيراد السند اليه معرفة وأما تقدم ههنا
 التعريف على التكثير وفي السند التكثير على التعريف لأن الأصل في السند اليه التعريف
 وفي السند التكثير **فبالأضمار** لأن المقام للتعظيم نحو ما ضربت والخطاب نحو
 أنت ضربت أو الغيبة نحو هو ضربت تقدم ذكره أمّا لفظا تحقيقا أو قد
 أمّا معنى بدلالة لفظ عليه أو قرينة حال وأما حكم وصل الخطاب أن يكون
 لمعين واحد كان أو كثيرا لأن وضع المعارف على أن يستعمل المعين مع أن
 الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين إلى غير
 أي غير معين ليعلم للخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى
 إذا المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا
 معينا فصد إلى تقطيع حال المجرمين أي تناهت حالهم في الظهور
 لأهل المخبر حيث يمنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية مرادون
 مراد وإذا كان كذلك فلا يختص به أي بهذا الخطاب مخاطب ون
 مخاطب بل كل من يأتى منه رؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
 النسخ فلا يختص بها أي برؤية حالهم مخاطب وبجاء لهم رؤية على
 حذف المضاف **وبالعلمية** أي تعريف السند اليه بإمراده علما وهو
 وضع الشيء مع جميع مشخصاته لا خصا به أي السند اليه بعينه أي
 بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم

معرف السند اليه

تعريف بالعلمية

جنس غير رجل عالم حائض في ذهن السامع ابتداء اي قول مرة واحترابه
 عن نحو جاني زيد وهو كلب باسم محقق به اي بالسند اليه بحيث لا يعلق
 باعتبار هذا الوضع على غيره واحترابه عن احضاره بعينه المتكلم والمطابق
 واسم الاشياء والموصول والعرف بالام العهد والاضافة وهذه القيد
 لتحقيق مقام العلمية والافعال قيد الاخير معنى عما سبق وقيل احسن من قوله
 ابتداء عن الاحضار بشرط التقديم كما في ضمير القاييد والعرف بالام العهد فانه
 تقدم ذكره والموصول فانه بشرط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق
 التعريف لك الحق العلم فانه بشرط تقدم العلم بالوضع نحو قوله الله احد
 فانه اصله حذف الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للثبوت
 الوجود لما في العالم ونزعم بعضهم ان اسم الفهم الواجب لثبوت المستحق العقول
 له وكل منها كالحقيقة فانه لا يكون علما لان مفهوم العلم خفي فلهذا لا لا
 انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف قد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة قول
 ولو كان الله اسما للمفهوم كمالا فانه التوحيد لان الكمال من حيث انه لا يتجلى
 الكثرة او تعظيم اوهانته كمالا لاقاب العظمة لذلك مثل ركب على وهر بوعية
 او كناية عن معنى يصلح العلم له مثل ابي لهب فعل كناية عن كونه جفينا بالنظر
 الى الوضع الاول عند الاضمار لان معناه ملازم النار ولا يضاف اليه
 جفني فيكون انشاءا لا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا
 كافي في الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية تكون جازما ويزاد به لازمه
 اي جواز الشخص المسماة بجاتم وبقى ما رايته بالهبة جفينا وفيه نظر لان ج

استغفار ما لا يحصى

استغفار كناية على ما سبق ولو كان المراد ما ذكره كان قولنا فعل كذا
 هذا الرجل مشير الكاف وقولنا ارجع فعل كذا كناية على الجحيم وليس له بعد وقفا
 يدل على اننا لا نذكر من صاحب الفتح وغيره في هذا الكناية بقوله تعالى انتبت بد اليه
 ولا شك ان المراد به الشخص المسماة بجاتم كافر اخر او ايهام استلذا في
 العلم ان يدعى قول السامع تالله يا طييات الفاعل قلنا لا يمكن ان ليلا
 من البشر او البهائم نحو الله الهاد ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتقابل
 والظهور لتسجيل على السامع وغيره فاما اعتبار في الاعلام **والموصولة**
 اي تعريف السند اليه بالمراد اسم موصول لعدم علم الطالب بحال الحقيقة
 سوا الصلة لقوله الذي كان معنا اسم رجل عالم ولم يتعنى لئلا يكون
 للتكلم او كنيها علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا يعرفونه ولا يعرفهم
 لقوله جدي ومن هذا الكلام او استعجلان القصير بالاسم او ذيا القصير اي تفرق
 الغرض السوقة الكلام وقيل تقرير السند وقيل السند اليه نحو رواه اي يوسف
 والمراد مفعلا من مراد يروى بمحض اجابته وذهب وكان المعنى فاعنه
 عن نفسه وقيل فعل لطايع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرج
 من يد اي يحال عليه ان يغلبه ويأخذ لا عنه وهي عبارة عن التحمل
 لمواقفه اياها والسند اليه هو قوله الله هو في بيتها عن نفسه متعلق
 براوته فالغرض السوقة الكلام نراه يوسف وطهارة قوله المذكور
 اول عليه من امره الغريب او زينا لانه اذا كان في بيتها وعلم من قبل
 المراد عنها ولم يفعل كان في غاية التواضع وقيل هو تقرير المرادة

قد آتوا من حيث لا يحتسب
 كمن يجنون ارجلهم من النار

تعريف بالموصولة

انها وراين زمانه كم غير خودست با مردم اين زمانه ضايع الحوائيات امس كه تو را بدو خيبر برآو جن در خبر شمعان تو كم آو

لما فيه من فطر الاختلاط والالفة وقبل هو عزير السند اليه لا مكان وقوع إلا
والاستقرار في امرته العزيزة ونيحنا والشهوات الآلية مثال لونا ^{فقط} التفرغ
ولكنه انما مثال لها ولا مستحيان الصريح بلا سم وقد بينته في الشرح ^{التعظيم}
اي التعظيم والقول نحو تفسيهم من الهم ما عليهم فان في الابهام من ^{هذا} التعظيم
ملا فيهم او تنبيه الخطاب ^{عليه السلام} ونحو ان الذين ترو نعمه اي يفتقروا نحو انهم
ينف غليل صدوهم ان تصرخوا اي تملكو او تصابو بالبحر اود فضله
من النبي على خطائهم في هذا الفن ما ليس في قوله ان القوم الغفلة ^{في السماء} ولا
اي الاشياء ^{الاجرة} ببناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه
عملك على جهة اي على طرزه وطريقه يعني تارة بالموصول ^{والسنة} للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب ^{البد}
والذم وغير ذلك نحو ان الذين يتكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء ^{الى} ان
الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيل خلون جهنم
واخرين ومن الخطاب في هذا المقام تفسير الوجه في قوله ^{الى} الوجه ببناء الخبر
بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح ثم اننا ^{ببناء} اى الايماء الى وجه
الخبر لا محذور جعل السند اليه موصولا ^{سبوق} كما آتاه بعض الاوهام من مجالس
ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لثانته اى لثان الخبر ^{نحو}
الذي سلك اى رفع السماء بنا لنا بيتا اما دبر الكعبة اريد
الشرف والمجد ^{ببناء} عاتمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان
الذي سلك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة

والبناء عند

٧٩

والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض شيعتهم ببناء بقية الكوفة فعل
من رفع السماء الله لا بناء اعظم منها و ارفع او ذرية اربعة الى تعظيم شأن
غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شيعيا كانوا هم المكابرين فصيحا
لان الخبر المبني عليه ثابت الخبيثة والخزان وتعظيم شأن شيعتنا
يجعل ذرية الى الاهانة لسان الخبر نحو الذى لا يحصى معرفة الفقه
قد صنفه كتابا اول ثان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو كافر
خامس وقد يجعل ذرية الى تحقيق الخبر اى جعله محققا ثابتا بخزان
الذى ضرب بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت حجة لها غول اى اهالك
محبها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اياما الى
ان طريق بناء الخبر مما ينبغي عن ذوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه
يحقق ذوال المودة وبقره حجة كانه يوهان عليه وهذا معنى تحقيق
الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء اذ ليس فى رفع الله
السماء تحقيق وتثبت لبنائه لهم يتأظهر الفرق بين الاياما وتحقيق
الخبر **والاشارة** اى تعريف المسند اليه بايزاده اسم الاشارة تسمية
اى المسند اليه اكل تميز لغرض من الاغراض نحو هذا ابو الصقر وقد
نصب الملح او على الحال في حاسنه من فل شيان بين الضال والسم
وهما شجران بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد الغرض من الخبر
او التعريض بعبادة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقولنا
اولئك ابناي فحققت مثلهم اذ اجتمعنا يا جبريل الجامع اوبيان حلاله

مفتی محمد رفیع

اي السند اليه في القرب والبعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذلك
 واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث
 ينظر فيها اهل اللغة من حيث انهم يسمون ان هذا مثلاً للقريب وهذا للتوسط
 وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا مر به بيان قرب السند اليه
 يوتى بعد ان يرد على اصل الالزام الذي هو الحكم على السند اليه المذكور
 المعبر عنه بانه يرجح صحة على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير السند اليه
 بالقرب نحو هذا الذي يذكر التكمير او تعظيمه بالبعد نحو ذلك
 الكتاب لم يرد فيه تنزيلاً للبعد درجته ورفعة محله من البعد المسافة
 او تحقيره بالبعد كما في ذلك اللعين فكل من تنزىل البعد عن سلطة
 عز المنصور والخطاب من البعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة
 الى كل غايب عينا كان او معبر وكثير ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ
 لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتبعية اي تعريف السند اليه
 بلاشارة للتبعية عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاما
 على عقيب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعدى به الى
 الى الفعل الثاني وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه وبهذا
 فاما ما قيل ان معناه جعل اسم الاشياء بعقب او ما على انتم متعلقاً
 اي للتبعية على ان المشار اليه جدير بما يربط به واي بعد اسم الاشياء من
 متعلق بجدير اي حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه
 نحو الذين يؤمنون بالغيب ويعلمون الصلوة قوله واللا على هدى من ربهم واول



هم المعنى عقبة المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعدية من الايمان
 بالغيب واما الصلوة وغير ذلك ثم قرب السند اليه بلاشارة بينهما على ان
 المشار اليه احق بما يربط به او لم يكن هو كونه على العقد عاجلاً والقول والظالم
 من اجل انما فهم الاوصاف المذكورة **وباللام** اي تعريف السند اليه باللام للاشارة
 الى المعهود اي الى حقيقة من الحقيقة معهود بين المتكلم والمخاطب واحداً كان
 الاثنين او جماعة يقال عقد فلان اذا اذكر كنهه وقبحه وذلك لتقديم ذكره على
 او كناية عن ليس الذكر كناية اي ليس الذكر الذي طلبته امره عن كناية اي
 الله وهبت لك لاني لها اي لا هو من عنان فالانته اشار الى انما سبق ذكره صراحة
 في قوله فلان انت ربنا وضعها انتم لكونه ليس بسند اليه والذكر اشار الى
 ذكره كناية في قوله ربنا في نذرته لك ما في بطنه محرراً فان لفظه ما وان كان
 بعم الذكر والذكر لكن التحرر وهو ان يعق الولد بمحمدت بيت المقدس انما
 كان للذكر دون الاناث وهو منه اليه وقد يستغنى عن ذكره لظهور
 علم الخطاب في خروج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ولاشارة
 الى نفس الحقيقة ومفهوم المستمع من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد
 كقولك الرجل خير من الزينة وقد يال في المعرف بلام الحقيقة التي هي موصوفة
 للحقيقة المتحدية في الذهن على فرضه موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً
 في الذهن وجزيئات تلك الحقيقة مطابقاً آياها كما يطلق على الجميع على
 كل جزء من جزيئاته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى
 نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في

تعقيب المشار

جميع الافراد بل في بعضها القولك ادخل السرق حيث لا عهد في الخارج وشكر قوله
 واخاف ان ياكله الذئب وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ يجرى عليه
 احكام المعارف من وقوع مبتدأ وذا حال ووصفا للعرف وموصوفا
 بها ونحو ذلك وانما قل العلم كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهوان النكرة
 معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه ضمن الحقيقة وانما استعار
 البعضية من الغنية كالذئب والاكل فياخر فالجهد وذو اللام بالنظر الى القرينة
 سواء بالنظر الى نفسها مختلفان ولكن في المعنى كالنكرة قد يحصل معاملته
 النكرة ويوصف بالعلم كقولهم وقد امر على العلم ببعض امة قلت لا يبين
 وقد يفيد العرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لحي
 اثير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد به الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها
 في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بديل صحة الاستثناء الذي شرطه
 المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذي
 والاستغراق هي لام الحقيقة حل على ما ذكرنا من الماهية والمقربين ولهذا قلنا
 ان التميز في قوله وقد ياتي وقد يفيد عايد لا المعرف باللام المشار بها الى
 الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبارها
 خصوصها في الذهن لتمييز عن اسماء الاجناس النكرات مثل الرجوع ورجعي
 واذا اعتبر للخصوص في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهد ان لام العهد
 اشارة الى الحقيقة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولا م
 اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتنا وهو في الاستغراق

بل في الحقيقة

ضربان حقيقة وهوان يراى كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغز نحو عالم الغيب
 والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرف وهوان يراى كل فرد مما يتناول
 اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاعه اي صاعه مله او اطراف
 ممكنة لان المعنى عرفا لا صاعه الدنيا قبل المثال من غير علمه هب الما في
 والاف لام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان المثال انما هو
 في اسم الفاعل بحسب الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر في العالم والمجاهل
 لا يتم كلاهما الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم
 فالمراد تقسيم مطلق للاستغراق سواء كان بحسب التعريف او غير الموصول ايضا
 فاما في الاستغراق نحو الكرم الذين يا قولك لانك واضرب الطامعين لا غير
 واستغراق المفرد سواء كان بحسب التعريف او غير اشمل من استغراق المتعدد
 والمجوز بحسب انه يتناول كل واحد من الافراد واللفظ يتناول كل اثنين والجمع
 يتناول كل جماعة بديل صحة نحو لاجل الدار اذا كان فيها رجل هـ
 او رجلان دون لاجل جماعة لا يصح اذا كان رجلان ورجلان وهذا في النكرة
 المنفية مسلم واما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف باللام الاستغراق يتناول
 كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو وحل عليه الاستغراق
 واشارة اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام في التفسير فليتنا
 ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهوان افراد الاسم يدل على عظمته
 والاستغراق يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدد دواها
 متنايان اجاب عنه بقوله ولا شاة بين الاستغراق وافراد الاسم لان

الاستغراق لا يستغراق

تعريف ما هو

التي والتعريف بما يدخل عليه أي على الاسم المميز حال كونه مجرداً عن الدلالة
 عامية الوحدة واستتاع وصفه بنعت للملكة على التناقل اللفظي ولا
 أي المميز الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا يجمع الأفراد ولهذا
 ومعه بنعت للملكة عند الجمهور وإن حكمه الاختصاص في هؤلاء الناس الذين
 الصغر والذمهم البصر **والأضافه** أي تعريف المسند اليه بالأضافه التي
 من المعارف فلا تضافه من طريق إلى الخضار في الذهن السامع نحو هو أي
 أي مهوى وهذا الحصر الذي أهواه ونحو ذلك ولا خضار مطلوب لصيق
 المقام وفرد السامع لكونه في الجسد واليد على الرجل مع التركيب اللفظي
 أي مبعده ذهاباً في الأرض وتاماً جنيباً في السماء بمكة موطن الجيب المستطوع
 والجمان الشخص الموقر المقيد لفظ اليد خبر ومعناه تأسف وتحرر والتفاني
 أي نقص الأضافه تعليلاً لثان الأضافه اليه والمضاف وغيرهما كقولك تعظيم
 المضاف اليه عبد أي حصر تعصيا لك بأنك عبد في تعظيم المضاف عبد الخليفة
 مركباً تعظيماً للعبد بأنه عبد للخليفة وفي تعظيم غير المضاف والمضاف اليه عبد
 السلطان عند تعظيم المتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه
 المضاف وغيره منيف اليه المسند اليه وهذا معنى قول المصنف وغيره أو لتفانيها
 تحييراً للمضاف نحو ولد الخادم حاضر والمضاف اليه نحو صار برب زيد حاضر وغيره
 نحو ولد الخادم جليس زيد أو لأنهما عن تفصيل مستعد ونحو انقوا أهل الحق على
 كذا أو مستعد نحو أهل البلاد فعلوا كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تفادي
 البعض على البعض نحو علماء البلاد خاضعون في غير ذلك من الاعتبارات **وأما تنكيره**

تنكير المسند

أي تنكير المسند

أي تنكير المسند اليه فلا يفرق أي المقصد إلى فرد ما يقع عليه اسم الجنس نحو جابو رجل
 من أقصى المدينة يعني أو النوعية أي المقصد إلى نوع منه نحو وعاء أبيض أو هم
 غشوة أي نوع من الأعطية وهو عطاء التعامى عن إيمان الله وفي الفتحاح
 أيها للتعظيم أي غشوة عظيمة أو التعظيم والتعظيم كقولك تعظيم أي مانع
 عظيم في كل أمر يتبين أي يعينه وليس له عن طالب العرف حاجب أي مانع
 فكيف بالعظيم أو التنكير كقولك إن له لا يلا وإن له لغنا والتفليل نحو قوله
 قائل ورضوان من الله أكبر والفرق بين التعظيم والتنكير أن التعظيم
 عجب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتنكير باعتبار الكليات والمقادير
 تحقيقاً كما في الأبل أو تقديره كما في الرضوان وكذا التحصين والتفليل ولا
 إلى أن بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتنكير معاً وإن يكذب
 فقد كذب من قبل أي ذو عدد كثير هذا ناطقاً بالتنكير وهو
 آيات عظام هذا ناطقاً بالتعظيم وقد يكون للتنكير والتفليل معاً نحو حصل لي
 أي حقير قليل ومن تنكير غيره أي غير المسند اليه للأفراد والنوعية نحو
 خلق كل دابة من ماء أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة هي نقطة
 أبيه المحض به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهي
 النقطة التي يخص بذلك النوع من الدابة ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذنوا
 بحرب من الله وهو له أي بحرب عظيم للخصم نحو أن نطق الأخطا أي فلتأخضروا
 ضعيفاً أو الظن مما يقبل الشك والضعف فالمفعول المطلق هو هنا النوعية لا
 لتأكيد وبعد الاعتبار مع وقوعه بعد الاستثناء مفرغاً مع امتناع ما خبر به

الأمر بان المصداق للتاكيد لان مصدره من شدة لا يحتمل غير الضرب والمتن من
 يجب ان يكون متعدداً لا يحتمل السقنة وغيره وكان التنكير الذي في معنى البعضية
 يفيد التعظيم فكذا لا يحتمل لفظ البعض كانه قولته تعالى ان رفع بعضهم فوق بعض
 درجات انما هو محمداً صلى الله عليه واله وسلم ففي هذا اللفظ من تعظيم فضله
 واما قوله لا ما لا يخفى **واما وصفه** اي وصف السند اليه والوصف قد يطلق
 على نفس المتابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انبهاً لاني قد
 واما بيانها واما الايراد من اي واما ذكر السند له فلكونه اي الوصف بمعنى
 المصدر والاحسن ان يكون بمعنى التفت على ان يراد باللفظ احد معنييه
 ويظهر معناه الاخر على ما سيجي في البديع مبيهاً له اي السند اليه كاشفاً عن
اي قولك لعلهم الطويل العتيق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذا الكلام وما يوضح
لهم ويقع قريحاً له ونحوه في الكف اي مثل هذا القول في كون الوصف
للكف والاضاح وان لم يكن وصفاً للسند اليه قوله الامعي الذي يكون
بك الظن كان قد مر ان وصفه اي فالامعي معناه الزكوة والنقد
 والوصف بعده مما يكف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرئي
 على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السامعة والنقد
 والبر والتقوى جعاً او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني
 وجهاً ان في قوله بعد عدة آيات شعراً **وحي** فلا تنفع الاشاحة
 من امر ان قد عاين اول البدعاء او لكون الوصف مخصصاً اي للسند اليه
 مطلقاً اشتركه او مرافقاً احتمالاً وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل

السند اليه

لا يشترك

الاشتراك في التكرار والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المقام في غير زيد النحوي
 عند ثبوت وصفه بالتأخير ورفع احتمال غيره او لكون الوصف مدحاً او ذمماً
 نحو جازيد العالم والمجاهل حيث يقع اي الموصوف اعني زيد قبل ذكر
 اي ذكر الوصف والالكان مخصصاً او لكونه تأكيداً لخواص الدابر
 كان يوماً عليهما فان لفظ امس لما يدل على الدتوبه وقد يكون الوصف
 لبيان المقصود وتقرير كقوله تعالى واما من دأبته في الارض ولا طائر
 يطير فيها حيث وصفه دأبته وطائر بما هو من خواص الجنين لبيان ان
 المقصود منها الى الجنين ومن الزبد وبعد الاعتناء بما قد هذا الوصف
 زيادة التعظيم والاحاطة **واما في** اي تأكيد المسند اليه فالتقرير اي تقرير
 المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقراً محققاً ثابتاً
 بحيث لا ينفك به غير نحو جازيد انما هو المستكلم غفلة السامع عن سماع
 لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم في نحو
 انا عرفت والحكم عليه خوفاً ما سمعته في حاجتك وحدي ولا غيري
 ففيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه لا يكون تقرير الحكم قط
 وسيصح المقصود بهذا اول دفع توهم النحوي اي المستكلم بالظاهر نحو
 قطع اللص لاميير الامير ونفسه وعينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع
 الى الامير بالظاهر وانما القاطع بعض غلامه اول دفع توهم السهو نحو
 زيد نريد لئلا يتوهم ان الجازي غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو
 اول دفع توهم عدم التمثل نحو طائفة القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم

تأكيد السند اليه

ان بعضهم لم يحجى الا انك لم تعتد بهم وانك جعلت الفعل الواقع
 من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كقول
 بنو فلان قتلوا زيداً وانما قبله واحد منهم وانما ينادى تعقيب
 المسند اليه عطفاً للبيان فلا يصح احداً باسم مختص به نحو قد صدقت
 خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجزان يحصل الايضاح من اجتماعها
 وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقولهم والمضى من العائدين
 الطير تسبحوا لمكان مكنة بين العيل والسند فان الطير عطف
 بيان للعائدين مع انه ليس اسماً يختص بها وقد يحجى عطف البيان
 لغير الايضاح كما في قوله تم جعل هذه الكعبة البيت الحرام قياماً لما للناس منكم
 صاحب الكفاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة حتى يراد بالوجه لا لوجه
 كما يحجى العطف لذلك **واما الابدال** اي من المسند اليه فلان لا تقرير
 من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة البيان اي الزيادة التي
 هي التقرير وهذا من عادة اثنان صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد
 للتقرير وههنا الزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهي
 لا يما الى ان الغرض البديل هو ان يكون مقصوداً بالنسبة
 والتقرير زيادة يحصل تبعاً وضمناً بخلاف التاكيد فان الغرض
 منه نفس التقرير والتحقيق نحو جائز اخذ زيد في بديل الكل
 ويحصل التقرير بالتكرير ونحو جائز القوم اكثرهم في بديل البعض
 وسلب زيد في بديل الاشتغال وبيان التقرير فيها ان السبع

الكتاب

شكلا

يشتمل على التام اجزاء كانه مذكور كما في البعض فظاهر وانما في الاشتغال
 معناه ان يشتمل البديل منه على البديل لا للاشتغال بالظرف على الظرف بل من حيث
 يكون مشعراً لاجزائه ومتفاضلاً له بوجه ما يجتنب التفسير عند ذكر البديل منه
 مشتملة الى ذكره من نظره له وبالمثل يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد
 به التام نحو جازي زيد اذا اجمعت عليه بطلان زيد اذا ضربت بمائة ولهذا
 صرحوا بان نحو جائز زيد اخوه بدل عطف لا بد للاشتغال كما ذكر بعض النحاة ثم
 بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل ايضاً لا يخلو عن ايضاح وتفسير كما وقع في كلام
 صاحب المفتاح ولم ينعرض لبديل العطف لانه لا يقع في جميع الكلام **واما**
العطف
 واي جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه فتفصيل المسند اليه مع اختصاره
 جائز زيد وعمرو فان فيه تفصيلاً للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على
 تفصيل الفعل بان الجنتين كانا معاً او مرتين مع مفعلة او بلا مفعلة واحتمل بقوله
 مع اختصاره عن نحو جائز زيد وجائز عمرو فان فيه تفصيلاً للسند اليه مع انه ليس
 من عطف المسند اليه بل عطف جملة على جملة وما يقال من انه احراز نحو جائز
 زيد برجائنه عمرو ومن غير عطف فلا يشك ان ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه
 بل يحتمل ان يكون اضرباً عن الكلام الاول فنص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز **والفصل**
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين او لا وعن الآخر بعد مع مفعلة او بلا مفعلة
 كذلك اي مع اختصار واحتمل بقوله كذلك عن نحو جائز زيد وعمرو بعد يوم او
 نحو جائز زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد جائز مشتملة في التفصيل
 المسند لان الفاعل يدل على التعقيب من غير تراخي وشم على التراخي حتى مثل ثم

العطف

ألا ان فيه دلالة على ان اجزاء ما قبلها متتابعة في الذهن من الانعطف الى الاخر
 او بالعكس فبعض تفصيل السند فيها ان يعتبر بعلقة المتبوع او بالتابع ثانياً حتى
 انما هو اجزاء المتبوع او ضعفاً ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت فهذا
 الترتيب أيضاً تفصيل للسند اليه فليقل وتفصيلهما معاً قلت فرق بين ان يكون
 الشئ خاصاً من الشئ وبين ان يكون مقصوداً منه تفصيل السند اليه في هذه
 الثالثة وان كان خاصاً لكن ليس العطف بهذه الثالثة لاجله لان الكلام اذا
 اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والتقي فهو العرف الخاص والمقصود
 من الكلام في هذه الامثلة تفصيل السند اليه كانه امر كان معلوماً وانما
 سبق الكلام لبيان ان محكي احد هما كان بعد الآخر فليتنا وهذا البحث
 اورد الشيخ في دلائل الاطمار وصحح الحافظة عليه او ردت السامع عن الخطأ
 في الحكم الى الصواب نحو ما زيد لا عمر ومن اعتقد ان عمر واجاك ذلك دون
 او انهما جاك جميعاً ولكن ايضاً اي كانه لكن للرد الى الصواب لا امر لا يقال
 في التكرار حتى ان نحو ما جاك زيد لكن عمر انما يقال لمن اعتقد ان زيد
 جاك دون عمر لا لمن اعتقد انهما جاك جميعاً وفي كلام النخاعة ما يشترط
 انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنها جميعاً او صرف الحكم عن الحكم عليه
 الى محكم عليه اخر نحو جاك زيد بل عمر وما جاك في عمر بل زيد فاقبل
 للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعه الاضراب عن المتبوع ان
 المتبوع في حكم السكوت عنه لان ينفي عنه الحكم قطعاً خلافاً لبعضهم
 ومعه صرف الحكم في مثبت ظاهر ولكن اني انفي ان جعلنا بعض تفصيل الحكم

عن التابع والمتبوع في حكم السكوت عنه ومتحقق الحكم له حتى يكون ما جاك زيد
 بل عمر وان عمر لا يرجع وعدم محكي زيد ومحيطه على الاحتمال او محيية محقق
 كما هو من هذا المبدأ وان جعلناه بمعنى شوب الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاك
 زيد بل عمر وان عمر جاك ذلك كما هو من هذا المبدأ وفيه اشكال والثالث من
 او الشكك السامع اي ايضاً في الشك نحو جاك زيد او عمر او لا ايضاً
 نحو انما وايضا كونه هدي او في ضلال بين التخيير واللا باحتراي زيد كل

الفصل

الدار زيد وعمر والفرق بينهما ان في الا باحتراي الجمع بخلاف التخيير
واما فصل اي تفصيل السند اليه بضمير المفصل وانما جعله من احوال
 السند اليه لانه يقترن به اولاً ولانه في المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له
 فلخصيصه اي السند اليه بالسند يعني لقصر السند على السند اليه لان
 معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز الى غيره
 فلهذا يقال في تأكيد لا غير قالنا في قوله فلخصيصه بالسند مثلهما في قولنا
 خضت فلاناً بالذكر اي ذكرته دون غيره كانه جعلته من بين الاطفال
 ومختصاً بالذكر اي منفرداً به والمعنى ههنا جعل السند اليه من بين الناصح
 انما هو يكون من السند اليه مختصاً بان يقرب السند له السند كما يقال
 في آيات نعبد معناه نخضع بالعبادة ولا نعبد غيرك **اما فقد** اي فقد
 السند اليه فليكون ذكره اهم ولا يكتفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا
 ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وبأي سبب فلهذا فصل بقوله
 انما لانها هي تقديم السند اليه الاصل لانه الحكم عليه ولا يبين

التقديم

قبل الحكم فقصده وان يكون في الذكر ايضا مقدما ولا مقتضا للعدد
 عنه اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقضي العدد عنه فلا
 كذا في الفاعل فان مرتبة العامل التقديم على المعول واما لئلا يمكن الخبر
 في ذهن السامع لان المبتدأ تشويها اليه اي الى الخبر لقوله
 والذات حادثة البرية فيه اجوان مستندت من حكاية
 بينه خبرت الخلايق في المعاد الجاهل والشور الذي ليس
 بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع اضلال وهاد
 بينه بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما المعجول المستر
 او المائل للتعامل على تعجيل المستر او التظير على تعجيل المائل
 نحو سعد في دأرك لتعجيل المستر والسفاح في دأرك صدقك
 لتعجيل المائل واما الايقام انه اي المسند اليه لا يزول عن المحل
 لكونه مطلوبا او انه يستلزم لكونه محجوبا واما النسخ ذلك مثل
 اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر
 يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تحصيله بالخبر الفعلي اي
 الخبر الفعلي عليه ان وفي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعد هابلا
 فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم
 يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه
 من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته مجع من سواك لان تخصيص
 انما هو بالنسبة الى من يتوهم الخطاب اشتركت معه وانفردت به

دونه ولها

دونه ولها اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته
 للغير لا يبيح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائله
 القول بغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفسها عنه وهما متناقضان ولا ما انا
 رايت احد الا انه يقضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس
 لانه قد نفى عن المتكلم الرتبة على وجه العموم في المعول ليتحقق تخصيص
 بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب
 كل احد من زيد لان المسند المقدر عام وكل يقضي عن المذكور على وجه
 التخصيص ثبوته لغيره تحقيرا للمعنى الصريح ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي
 هذا المقام مباحث ونسبته الشرح ولا اي وان لم يل المسند اليه حرف
 النفي بان لا يكون في الكلام حرف نفي او يكون حرف النفي متاخرا عن المسند اليه
 فقد ياتي التقديم للتخصيص بمراد من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
 المذكور بمراد اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركتي مشاركة الغير فيه اي في
 الفعل نحو انا سعيته في حاجتك ان زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر طلب
 او زعم مشاركتي في السعي فيكون قصر انفراد ويؤكد على الاول اي تقديم
 كونه مراديا من زعم انفراد الغير نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواك
 لانه الدال صريحا على شبهة ان الفعل مسند الى الغير ويؤكد على الثاني اي
 تقديم كونه مراديا من زعم المشاركة فيكون منصرفا او متوجعا او غير
 مشترك لانه الدال صريحا على ان الله شبهة اشراك الغير في الفعل والتاكيد انما
 يكون لدفع شبهة خالف طلب السامع وقد ياتي النفي في الحكم وتقرير في ذهن

فحيز ان يشترك على وجه
 العزم في المعول

السامع دون التخصيص هو يعطى الجزيل قصد الى تحقيق انه يفعل اعطاء
الجزيل وسيرك عليك تحقيق معنى التقوى وكذا اذا كان الفعل متيقناً قديماً
 التقديم للتخصيص قد ياتى للتقوى فالاول خوانت ما سبقت في حاجته قصد
 الى تخصيصه لعدم السعي والثاني عن انت لا كذب وهو تقوية الحكم المنفي
 وتقوية فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرير الاستناد
 المقصود في لا كذب واقصر المصنف على مثال التقوى ليفهم عليه التفرقة
 بينه وبين تأكيد المسند اليه كما اشار بقوله وكما من لا كذب انت يعني
 انه اشد لنفي الكذب من لا كذب انت مع ان فيه تأكيداً لانه اي لا نلفظ
 انت اولاً لا كذب انت لتأكيد الحكم عليه بانه هو ضميمه لما طلب تحقيقاً
 وليس الاستناد اليه على سبيل التهمة والتجوز والبيان لا لتأكيد الحكم بعد
 تكرير الاستناد هذا الذي ذكر من التقديم للتخصيص ثامته وللشوقي اخري
 ان يجر الفعل على معرفه فان بنى الفعل على متكرراً فاد التقديم تخصيص الجزاء الواحد
 اي الفعل نحو رجل جائع لا امره فيكون تخصيصاً ولا جملان فيكون تخصيصاً واحداً
 وذلك لان الجنس حامل المعنيين الجسمية والعدد المعين اي الواحد ان كان
 اول اثنين ان كان مثلاً او الزايد عليه ان كان جمعاً فاصل التكرار المفردة ان يكون
 لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي
 يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان لا فرق بين المعرفة والتكرار في ان البناء
 عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وواقعه اي عبد القاهر السكاك
 على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرايط وتفاصيل

فان مذهب

فان مذهب الشيخ انه ان ولي التفرقة في التخصيص قطعاً ولا فقد يكون التقوى
 مضمراً كان الاسم او مظهراً معرفاً كان او مستكراً مثبتاً كان الفعل او منقياً
 ومذهب السكاكي انه ان كان مكرراً فهو للتخصيص ان لم يمنع عنه مانع
 وان كان معرفة فان كان مظهراً فليس الا للتقوى وان كان مضمراً
 فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يجر حرف
 حرف التقوى وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد التخصيص
 ان جان تقديم كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخر على انه فاعل
 فقط لا لفظاً نحو انا قلت فانه يجوز ان يقتدر ان اصله قلت انا فيكون انا
 فاعلامه تأكيداً لفظاً وقد عطف على جاز يعني ان اعادة التخصيص مشروطة
 بشرطين احدهما جواز التقديم والاخر ان يعتبر ذلك اي يقتدر ان كان
 في الاصل مؤخر على الا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم
 الا التقوى الحكم سواء جاز تقديم التاخير كما مر في نحو انا قلت ولم يقتدر او لم يجر
 تقديم التاخير اصله نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقتدر ان اصله قام زيد
 فتقدم لما استذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جائع
 مفيداً للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظاً لا معنى استثناء السكاكي اخبره
 عن هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخر على انه فاعل معنى لا لفظاً بان يكون
 بداً من الضمير الذي هو فاعل لفظاً وهذا معنى قوله واستغن عن السكاكي
 المنكر يجعل من باب واستد التقوى الذين ظلموا اي على القول بالابتنال
 من الضمير يعني قد مر ان الاصل في رجل جائع جائع رجل على ان رجل

رجل ليس بقا على بل هو بدل من الضمير جانيه كما في قوله تعالى واستر النجوى
 الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب
 للاشارة الى تخصيصه بالاسم اي التخصيص سواء اي سوا تقدير يكون
 مؤخره في الاصل على انه فاعل معناه ولولا انه مختص لما صح وقوعه مبتدأ
 بخلاف المعرفه فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلو لم يكن
 من هذا الوجه البعيد في المنكره وفي المعرفه فان قيل فيلزم ان يراد الضمير في
 جانيه رجلان وجانيه رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المراد
 في قولنا جانيه رجل بدل لافاعل فانه مما لا يقول به فاعل فضلا عن قال
 بل المراد ان في قولنا جانيه رجل جانيه رجلان لافاعل على ان رجل بدل
 لافاعل في قولنا جانيه رجلان في تقدير الاصل جانيه رجلان فليست ثم قال
 السكاكي وشبهه اي شرط كون جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
 واللاحقه في ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجلان على ما قرأنا معناه
 رجلان لا امرأه ولا رجلان دون قولهم شر أهرا ذئاب فان فيه مانعا
 من التخصيص اما على تقدير الاول في تخصيص الجنس فلا امتناع ان يراد
 شر لاجل لان المراد لا يكون الا شر واما على التقدير الثاني في تخصيص الاسم
 فليست من مطلق استعماله اي لبيان تخصيص الواحد عن موضع استعمال
 هذا الكلام لا شر لا يقصد به ان المراد شر لا شران وهذا ظاهره وقد
 مر في الاثمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرا ذئاب لا شر فالوجه اي في
 الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تقطيع شان الشر بغير

اي جعل المنكر

اي جعل المنكر للضمير والتحويل ليكون المعنى شر عظيم فليع أهرا ذئاب لا شر حقيقة
 فيكون التخصيص نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس الواحد وفيما في
 ذهب اليه السكاكي نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنى كالتأكيد والبدل
 سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل والتابع تابعا
 بل امتناع تقديم التابع اولى فتجوز تقديم المعنى دون اللفظي تحكما
 وكذا تجوز الفصح في التابع دون الفاعل تحكما لان امتناع تقديم الفاعل
 انما هو عند كونه فاعلا والافلام امتناع في ان يقال في عوزيد قائم انه
 كان في الاصل قائم زيد فتقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في عوزيد قطيعة
 ان جاز كان في الاصل صفة فتقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع كما
 تابعا ما اجمع عليه النحاة الا في العطف نحو قوله الا يا غلظة في ذات عرفك
 عليك ورحمة الله السلام على من رزقه الشرف فنع هذا مكارمة والقول
 في حاله تقديم الفاعل ليحذف مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال
 بخلاف الخبر عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض ثم لان الامتناع
 في نحو رجل جانيه لولا تقدم التقديم لخصه اي التخصيص بغيره اي غير تقدير
 التقديم كما ذكره السكاكي من التحويل وغيره كالتحقيق مما سبق في باب
 تنكير المسند اليه والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصح بالاسم
 للتخصيص سواء لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال انما يتركب
 ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط الابداف فيه ومن العجائب
 ان السكاكي اذا مر بكتب مثل رجل جانيه ذلك الوجه البعيد لئلا يكون

المبتدأ مكررة محضة وبعضهم يزعم انه عند الكمال بدل مقدم لا مبتدأ
 وان للجلزة فعلية لا اسمية ويمتلك في ذلك ببلوغات بعيدة
 من كلام السكاكي ومما وقع من التسلل للناجح العلامة في مثل زيد
 عمرو قدان المرفوع محتمل ان يكون مبتدأ مقدما ولا يلتفت الى تصرف
 با متناع تقديم النواجح حتى قال الناجح في هذا المقام ان الفاعل هو
 الذي لا يتقدم بوجه واما النواجح فيجوز التقديم على طريق الضم
 وهو ان يفسح كزنا بعا ويقدم واما على طريق الفسخ فيمنع تقديمها
 ايضا لاستحالة تقدم الناجح من حيث هو تابع فافهم ثم لا نسلم امتناع ان
 ان المهرشة لا خير كيف قد قال الشيخ عبد الفاهر قدم شر لان المعنى
 ان الذي اهرم من جذي الشرا من جذي الجهر ثم قال السكاكي وقيل يمكن
 هو قام زيد قائم في التقوى لضمته اي الضمى قائم الضمير مثل قيام
 يحصل الحكم التقوى وشبهه اي شبه السكاكي مثل قائم المنضمين
 الضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكميل والخطا
 والغيبة نحو انا قائم وانت قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا اجل
 ولهذا الاعتبار قال ويقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه
 بلفظ الاسم مجرورا عطفا على ضمته يعني ان قوله لقرب شعرا فيه
 شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قائم في الاول الضمير
 الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي شبه الخالي
 عن الضمير لم يحكم بان اي مثل قائم مع الضمير وكلامه فاعل الظاهر

ايضا جلة

ايضا جلة ولا عمل قائم مع الضمير معا طبقا لمعنا للجلزة في البناء وفي مثل
 قائم ومرجلا قائما ومرجلا قائم وقامري تقدم اي ومن السند اليه
 الذي يرى تقدمه على السند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل
 على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يحل وغيره لا يجوز بمفعلة انت يحل وانت تحب
 من غير ارادة تعريض غير الخاطيا ن يراى بالمثل والغير اذ ان اخر مماثل
 للخاطيا وغير مماثل بل المراد نفي الجمل عنه على طريق الكناية لانه اذا
 نفي الجمل عن كان على صفة من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه وانما
 لوجوده بغيره عن غيره مع اقتضا محلا يقوم به وانما يرى التقديم
 في مثل هذه الصيغة كاللازم للكونه اي التقديم اعون على المراد بها
 اي بعين التركيبين لان الغرض منها اثبات الحكم بطريق الكناية
 هو الجمع من الضمير والتقديم لا فائدة التقوى اعون على ذلك وليس
 قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقصفا
 القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الاعلى التقديم نفي
 عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقيل وقد يقدم اي السند اليه السو
 بكل على السند المفرد بحرف النفي لانه دل على العموم اي على الحكم
 عن كل فرد فرد نحو كل انسان لم يرقم فانه يفيد نفي الحكم القيام عن
 واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو لم يرقم كل انسان فانه
 يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
 وشمول النفي والتأخير يفيد الاسلب العموم ونفي الشمول وذلك لكون

التقديم مفيد للعموم دون التاكيد لأنه لا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون
 لفظه كل التمرير المفعول الماثل قبله على التأسيس وهو ان يكون لفظا ومعنى
 جديد مع ان التأسيس راجح لان الافاد خير من الاعاد وبيان لزوم
 ترجيح التاكيد على التأسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
 لم يرق موجبة مملكة اما الاختيار فيه فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام
 للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب في جزء من المحول واما الاله
 فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كميته افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على
 ما صد عليه الانسان واذا كان انسان لم يرق موجبة مملكة بخلاف كون
 معناه نفي القيام عن جملة الافراد لانه كل فرد لان الموجبة المهيمنة المعد
 في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يرق بعض الانسان
 انها متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهلة بنفي القيام عما
 صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد وبعضها
 واما ما كان يصح عليه نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام
 من البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي قوة السالبة
 الجزئية المستلزقة للحكم بالجملة لان صد السالبة الجزئية الموجبة لوجود
 اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض
 يلزمه ان نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لانه ان يكون منفيًا عن
 ثابته للبعض واذا كان انسان لم يرق بدون كل معناه نفي الحكم عن جملة الافراد
 لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذا كذا كل التاكيد

لعمري

المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل التأسيس معناه
 ترجيح التأسيس على التاكيد واما في صورة التاكيد فلان قولنا لم يرق
 انسان سالبة مملكة لا صور فيها والسالبة المهلة في قوة السالبة
 الكلية المقتضية لنفي الحكم عن كل فرد بخلافه من الانسان بقاء
 ولما كان هذا محال لما عندهم من ان المهلة في قوة الجزئية حين
 بقوله لو ورد موضوعها اي موضع المهلة في سياق النفي لكونه كذا
 غير مصدق بل فظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد ولذا كان لم يرق
 انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول
 كل ايضا كان كل التاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام
 الافراد ليكون كل التأسيس معناه اخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام
 الاحد هذين المعنيين فعد انتفا واحدهما يثبت الآخر ضرورة والمآل
 ان التقديم بدون كل مسلب للعموم ونفي الشملي والتاخير للعموم السلب
 وشملي النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل التأسيس راجح
 ودو التاكيد المروج وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعبر
 المهلة المعد وله المحول نحو انسان لم يرق وعن كل فرد في الصورة الثانية
 يعبر السالبة المهلة نحو لم يرق انسان انما افادة الاستناد الى الضيف
 اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاستناد المفيد لهذا
 المعنى بالاستناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم
 مستندا اليه فيكون اي على تقدير ان الاستناد الى كل انهم مفيد المعنى

الحاصل من الاستناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ
يغيب تقوية ما يفيد لفظا اخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ
انما افاد الاستناد الى لفظ كل لا شئ اخر حتى يكون كل تأكيد له واصل
هذا الكلام انما لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل
عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى ان هذا انما يقع على تقدير ان
بالتأكيد التأكيد الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان يكون كل لا تأكيدا كان
بدونه فانه فاع المعنى ظاهر في توجهه فاشارة بقوله لان الصورة الثانية
يعني السالبة المهله يخرج ليرقم انسان اذا افاد النفي عن كل فرد فقد افاد النفي
عن الجملة فادخلت كل على انشائي على افادة النفي عن جملة لا فرد حتى يكون معنى
ليرقم كل انسان نفي اقيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تأكيدا
لان هذا المعنى كان حاصله بدو وج فلو جعلنا ليرقم كل انسان لعموم السلب
مثل ليرقم انسان ليرقم تجميع التأكيد على التأسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل
انما يلزم تجميع التاكيد من الاخر وما يقال ان دلالة ليرقم انسان على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة ليرقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تأكيدا فقيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلائل ليرقم كل انسان لم يلزم
على تقدير كونه نفي الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان ليرقم على هذا المعنى
الالتزام ودلالة التاكيد المنفية اذا عمت كان قولنا ليرقم انسان سالبة كلية لا محالة
كادركه هذا القابل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد
والبيان لا يقتل من مبين ولا محالة ههنا شئ يدل على ان الحكم فيها على الافراد

الموضوع ولا ينفى بالسوم سوى هذا وحيد يندفع ما قيل سماها
مهله باعتبار عدم السوم وقال عبيد القاهر كانت كلمة كل داخل في ضمها
النفي بان اخذت عن ادائهم كانت معمولة لاداة النفي او لا سواء
كانت بمنزلة خلافي ما كل ما يمتنع الزيد كانه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او غير ذلك نحو في ذلك ما كل يمتنع المراد حاصل او معمولة للفعل النفي الظاهر
انه عطف على داخله وليس ببدل لان الدخول في خبر النفي شامل لذلك
وكذا العطفها على اخذت بمعنى او جعلت معمولة لان التاخير عن اداة
النفي ايضا شامل له اللهم الا ان يخص التاخير بما لا يدخل في اداة
على فعل عامل في كل على ما يشع به المثال والمعمول اعم من ان يكون
فاعلا او مفعولا او تأكيدا لاحدهما او غير ذلك على طائفة القوم
في تأكيد الفاعل او ما جازمه كل القوم في الفاعل وقد التأكيد على
الفاعل لان كلا اصل فيه او لم اخذ كل الدائم في المفعول المتأخر او كل
الدائم لم اخذ في المفعول المتقدم ولكن لم اخذ كل الدائم كلها والدائم
كلها لم اخذ في جميع هذه الصور توجه النفي الى التعمول خاصة لا الى
اصل الفعل وانما افاد الكلام ثبوت الفعل والوصف لبعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعل للفعل والوصف المذكور في الكلام
وانما تعلقه اى تعلق الفعل والوصف به اى ببعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل والوصف وذلك ليل الحكم
وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثر من ان يدل على

والله لا يحب كل خبال فخر والله لا يحب كل كفا رثيم ولا قطع كل حلازيم
 والأولان لم يكن كل داخل في خبر النبي بأن قد مت على النبي لفظا ولم يقع معنى
 للفعل المنفرد عن التفعّل كل فرد مما اضيف اليه كل واحد في أصل الفعل عن كل مفرد
 كقول النبي لما قال له ذواليد بن اسم رجل واحد من الصحابة أقصر الصلوات
 بالرفع فاعل قصرتها اسم لبيبا بن سفيان ذلك لم يكن هذا قول النبي
 والمعنى لم يقع واحد من القصص والفيان على شمول النبي وعمر بن وهب
 أحدهما أن جلد به أما بتعيين أحد الأمرين أو بتعريفهما جميعا فخطأ
 لا ينبغي الجمع بينهما لأنه عام في كل واحد من أحدهما والثاني عام في كل واحد
 النبي كل ذلك لم يكن قلله ذواليد بن سفيان بعض ذلك قد كان ومعلوم
 أن التثنية للبعض ثانيا في التفعّل عن كل فرد لا النبي عن الجميع وعليه
 أي على من النبي عن كل فرد في قوله أي في الخبر قد أصبح أم القياس تدعى
 على ذنبا كل لم اصنع أو يرفع كل على معناه لم اصنع شيئا عما تدعى عليه على
 من الذنوب لا فائدة هذا المعنى عدل عن النسب المنع عن الإصناف
 إلى الأربع المقتضى البديهي لم اصنع **وأما أحسنه** أي أحسن المسند إليه
 فلا اقتضاء المقام تقدم المسند وسيجيء بيانه هذا أي الذي ذكرنا
 من المذهب والذكر والإصناف وغير ذلك من المقامات المذكورة كلمة
 على مقتضى الظاهر أي مقتضى القياس من لئال **وقد يخرج الكلام**
على خلافه أي على خلاف مقتضى الظاهر وعلى خلاف القياس كسنيته
 واقتضاء اللئال أي في موضع المضمرة موضع المظهر كقولهم نعم جلدنا زيد

ما خفي السنن على

الشيخ
فلان مقتضى

سلامة القول

مكان ثم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو لاظهار دون الألفاظ
 لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم تبيينه مدلول عليه وهذا الضمير عائد
 إلى متعلق معهود في الذهن والنزاع تقييد بالنكرة ليعلم جنس المتعلق
 وأما يكون هذا من وضع المضمرة موضع المظهر في أحد القولين أي قول من جعل
 المضمرة خبر مبتدأ محذوف وأما من جعل مبتدأ ونعم جلدنا فيجعل فعله أن يكون
 الضمير عائد إلى المضمرة وهو متقدم تقديره ويكون التوهم أفراد الضمير حيث
 لم يقل نعم ونعم من خواص هذا الباب لكن من الأفعال الجامدة وقوله
 هو أو هي زيد عالم مكان الثاني هو القصة فالأفعال مرفوعة أيضا خلا
 مقتضى الظاهر لعدم التقديم وأعلم أن الاستعمال على أن الضمير الثاني
 إنما يثبت إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم محذوف
 قياس ثم على وضع المضمرة موضع المظهر في الثانيين بقوله يمكن ما يعقبه أي
 ذلك الضمير أي يجرى على عقبه في ذهن السامع لأنه رأى السامع إذا لم يفهم
 من رأى من الضمير معنى انتظره أي انتظر السامع ما يعقب الضمير يفهم منه
 فيمكن بعد وروده فضل تمكن لأن المحصول بعد الطلب عن من المناق
 بلا تعقب ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم لأن السامع ما لم يسمع المضمرة
 لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه الشرط ولا نشاط وقد يعكس وضع
 المضمرة موضع المظهر أي توسع المظهر موضع الضمير فان كان المظهر الذي وضع
 موضع المضمرة اسم الإشارة فلكل العنانية بتميز أي بتميز المسند اليه لا
 بجمعه بدعي كقولهم كرم عامل هو وصف لفاعل الأول عطف كامل الفعل متبنا
 دكم جاهد جاهد لفظه مرفوعا

بجان الذي وضع لا يثبت في قولهم
 قولهم كرم عامل هو وصف لفاعل الأول
 كرم عامل هو وصف لفاعل الأول
 دكم جاهد جاهد لفظه مرفوعا

اعيت اي اعينه واعجزه او اعيت عليه وصعبت مذهب اى طريق معاشه
 او كما قيل جاهد لظلمه رتد هذا الذي يترك الاوهام حاشا في ميدان العلم الخبير
 اى المتقن من خرافات علماء انفسهم زنديقا اى كافرا نافيا للصابغ العد
 الحكم قوله هذا الشارة الى الحكم سابق غير محسوس وهو كونه العاقل محررا
 والظاهر من رتدنا وكان القياس فيه الاضمار بعد ال اسم الاشارة
 لكل العناية بتميزه اى السامعين ان هذا في التميز المتعين هو كذا الحكم
 العجيب وهو جعل الاوهام خارجا عن العالم الخبير زنديقا فالحكم البديع هو كذا
 انبت المسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التلميح عطف على كل العناية
 بالسامع كما اذا كان السامع فاقدا للبرهان ولا يكون ثمرة متشابهة اليه اسلا او
 او النية على كل بلاوته اى بلاوة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او
 كمال فطنته بان غير المحسوس عنده فبذلك المحسوس او ادعاء كل ظهور اى
 المسند اليه وعليه اى وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمرة ادعاء
 الظاهر من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قوله الشاعر تطالبت الى الظاهر
العلم والمرصك اسبحي اى عزان من سحبي بالكر اى صاخر خزيلا من سحبي
بالعظم عجب نشبت حلقه وما بك علم ترديد قل قد ظفرت بذلك
 اى بظن كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس محسوس فعد الى ذلك
 اشارة الى ان مثله قد ظهر لظهور المحسوس وان كان المظهر الذي وضع موضع
 المضمرة غير اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى جعل المسند اليه متمكنا
 عند السامع نحو قوله الله احدا لك الصمد اى الذي يصمد اليه ويقصد

نيت لازم بقدر من تدبر
 جود لهر شيرام توارى كنت
 تفرى من اراء كثر من ج
 هر شيرام شى بغير مظهر

في بيان ما قيل اعيت

في الجرح وانما لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن وتظهر اى تظهر وهو الله
 الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التمكن من غيره اى من غير
 باب المسند اليه طلق اى وبالجملة المقتضية للانزال ان لنا اى القراء
 وبالجملة نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخل الروح عطف على زيادة
 التمكن في ضمير السامع وترتبة المهابة هذا كما لا يدرك لادخال الروح
 او تقوية داعي الما من مثالها اى مثال تقوية وادخال الروح مع
 قول الطغاف امير المؤمنين بامر له بكذا امكن ان انا امر له وعليه اى على
 وضع المظهر موضع المضمرة لتقوية داعي الما من غير اى من غير باب المسند اليه
 فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على ما خلف الله من تقوية الداع
 الى التوكل عليه لولا لارجاء ذات صوفى بالاوصاف الكمال من القدر
 الباهرة وغيرها والاستعطاء اى طلب العفو والرحمة كقوله لى الله
 عبدك العاصي اياك اى مقرر بالذنوب فقد عفا كما لم يقل انا العاصي لما
 في لفظ عبدك من التخصيص واستحقاق الرحمة وترتيب الشفقة قال
 السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير محسوس بالمتخذ
 ولا النقل مطلقا محسوس بهذا القدر اى بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
 ولا يخلو العبارة عن السامع بل كل من المتكلم والمخاطب الغيبة مطلقا
 اى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واحدا
 في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده يفضل الى الآخر فيصير الكلام
 ستة حاصل من ضرب الثلاث في الاثنين ولفظ مطلقا الذي في عبارة

السكالي لكنه لا يجب ما علم من مذهبه في الالتفات والنظر الى الال
 ويسمى هذا النقل عند علماء اللغة التفاتاً مأخوذاً من الانسان عن
 الى شماله وبالعكس كقوله اي قول امر القيس تطاول ليالك خطاباً
 بنفسه التفاتاً ومقتضى الظاهر ليلي لا قد يقع الهمز في الميم اسم
 موضع والمستظهر ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
 المتن من السكالم والمطلب الغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك
 باخر منها اي بطريق من الطرق التثنية بشرط ان يكون التعبير التثنية
 خلاف مقتضى الظاهر ويرتبه السامع ولا بد من هذا القيد
 يخرج مثل قولنا اتانيد وانت عمراً وحكي الذي لا يصح الصياغة
 قول الخيل عاراً ملاحاً وقوله اهدنا الصراط المستقيم وانعم علينا
 فان الالتفات انما هو في آيات العهد والبولاء جارية على اسلوبه
 ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين امنوا التفاتاً والقياس انتم
 فقد ساء على ما يشهد به كتب النحوي وهذا اي الالتفات بتعبير
 احسن منه بتعبير الكل لان النقل عنده اعم من ان يكون
 مدعياً من معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى
 الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدك الى طريق اخر
 فيحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور محقق بالاول حتى
 لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد وكل التفات عندهم التفات عنده
 من غير عكس كما في تطاول ليالك مثال الالتفات من المتكلم الى المخاطب

انما الالتفات
 هو التفات

قوله تعالى وما الى الا عبد الذي خلقه واليه ترجعون ومقتضى الظاهر
 والحق ان المراد بالكل لا يعبد ولكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى
 ظاهر السق اجراء ما في الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطا
 يكون التفاتاً على المعنيين ومثال الالتفات من المتكلم الى الغيبة
 عونا اعطينا الا ان فصل لربك واخر ومقتضى الظاهر ان مثال الالتفات
 من الخطاب الى المتكلم قول الشاعر خطابك اي ذهب بك قلب في الحسان
 متعلق بقوله طريق ومعنى طريق في الحسان ان له طريقاً في طلب الحسان وكما
 وثنا لاني مراد بها بعيد الشباب تصغير بعد القرب اي حين والشيء
 ينضم عصر طرف زمان مضاف الى الملة الفعلية اعني قوله حان اي قارب
 مشيئة كقوله لي فيه التفات من الخطاب الى المتكلم ومقتضى الظاهر
 يكلفك وعاء يكلفه ضمير يعود الى الطالب لا مفعوله انما والمفعول بطلب
 به الى وركب يطفئ بالثاء الغرض انية خطا انه منسد الى الجاء والمفعول الثاني
 محذوف اي شايه فراقها او علة خطابي فيكون التفاتاً اخر من الغيبة
 الى الخطاب وقد شط اي بعد ولها اي قريبا وعاء عود بيننا وخطو
 وقال لربك عود يجوز ان يكون فاعلت من المعاد كان الصواب
 والخطوب طارت تغاربه ويجوز ان يكون من عود يعود اي عادت عواد
 وعوان كانت تحول بيتنا الى ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب
 الى الغيبة قوله تعالى انتم في افلاك وجبرين بهم والقياس كمر ومثال
 الالتفات من الغيبة الى المتكلم قوله تعالى الله الذي امر من الرسل فليخبر

انما الالتفات
 هو التفات

انما الالتفات
 هو التفات

فقطا ومقتضى الظاهر سابقه اى سابق الله ذلك الخطاب لغيره اى لم يت
 وقال الانكشاف من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى اليوم الدين اياك نعبد وانا
 نستعين ومقتضى الظاهر اياه وجهه اى وجه حسن الانكشاف ان الكلام
 اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام احسن نظرية اى تجديدا
 او احدا من طريقتين لثبوت السام وكان كقولنا لا اصبغ اليه
 اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الانكشاف على
 الاطلاق وقد يخص موقفه بلطاف غير هذا الوجه العام كل من سأل الله
 فان العبد اذا ذكر الحقيقة بالبدن عن قلبه لم يجد ذلك العبد من نفسه
 محكما لا اقبال عليه اى على ذلك الحقيقة بالبدن وكما جرى عليه صفة
 من تلك الصفات العظام قوى ذلك الحركة الى ان يقول الامر بالحائض
 اى خاتمة تلك الصفات بغيره ما لا يوم الدين المصدق انه اى ذلك
 الحقيق بل هو ما لا كلام كله في يوم القيامة لا نراصفه الى يوم
 الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظنية اى ما لا في يوم الدين
 والمفعول محذوف لان التعظيم فيجب ان يكون في ذلك التعلق لثباته
 في القوة الاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك الحقيق والخطاب
 بتخصيصه بعبادة الصنيع والاستغانة في الملمات فالله لم يخصه
 متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له من جهة وغاية
 الخشوع هو محبة العبادة وعموم الملمات مستفاد من حذف مفعول
 والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فالطيفه الشخص بها مع هذا

الانكشاف هان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون
 قراسته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما اجر الكلام الى خلا
 مقتضى الظاهر او ورد على اقام منه وان لم يكن من مباحث اللغز
 فقال ومن مقتضى اى مقتضى الظاهر بل في الخطاب اضطر المصدا
 الى المفعول اى تعلق المتكلم بالخطاب بغير ما تيقنه بالخطاب لما في معنى
 للغة وفي كل كلامه للبية اى انما تعلقا بغير ما تيقنه بغيره
 كلامه اى كلام الصادق عن الخطاب على خلاف مراده اى مراد
 الخطاب وانما حصل كلامه على خلاف مراده تنبيها للخطاب على انه
 اى ذلك الغير هو الاول بالصدق ولا مرادة كقول القبعثى وقد قال
 للجحج له اى القبعثى حال كون الجحج متوقفا على اياه لا حلقا على الادهم
 بغيره القيد هو قول قول الجحج مثل الامير على الادهم والاشبه هذا
 مقول قول القبعثى فابنه وعبد الجحج في معنى الوعد وتلقاه
 بغير ما تيقنه بان حمل الادهم في كلامه على الفرس لادهم اى الذي غلب
 سواده حتى ذهب لبياض وضم اليه الاشبه اى الذي غلب لبياضه
 حتى ذهب سواده وهذا الجحج انما هو القيد فبنته على ان الحمل على الفرس
 هو الاول بان يقيد الامير اى من كمال الامير في السلطان اى العلية
 ويطهر اليد اى الكرم والمال النعمه فبنته بان يقيد اى يعطى من قبل
 لان يعطى اى يعطى من صفه او بالاسل يعطى على الخطاب اى تعلق ال
 بغير ما يطلب سئل سئل من له من غير اى غير ذلك السؤال تنبيها لسا

على انه اي على ان ذلك الغير لا يحال والمهم قوله تعالى يسلوكم على الهاله
 قوله موافق للناس والحق سئلوا عن سبب اختلاف اختلاف القوم في زيادة
 التور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهله
 بحرف الاختلاف معا لم يوقت به الناس امرهم من المزارع والمناجر وظلال
 وعمل الدين والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته ودلالة النبوة
 على ان الاولى والاخرى بحالهم ان يسلوا عن ذلك لانهم ليسوا بمن
 يسهلوا على دقائيق الهيئته ولا يعلق لهم به غرض وقوله تعالى يسلوكم
 ما ذنبفون قل ما انقصتم من خير طوبى الدين والافريقين واليتامى
 وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينقصون فاجيبوا ببيان المصارف تنبها
 على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعدل عنها ان انقصه فاعلم
 الان يقع موقعها ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر الغير عن المعنى
 المستقبل بلفظ الماضي تنبيهها على تحقق وقوعه في حق الله ويومئذ
 في الصور فضعف من في السموات ومن في الارض من يخفى بصغره قوله
 الغير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله نعم ان الدين والملاح
 مكان يقع ونحوه الغير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله نعم
 ذلك يومئذ يحجى له الناس مكان جمع وهنا جئت وهو ان كل من حى
 الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك
 محال اصل الوضع فيكون كل منهما هنا في موقعه وامراد على حسب مقتضى
 الظاهر والجواب ان كلامها حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف

وقد سئل

القلب

وقد سئل ههنا فيما لم يتحقق بمجانزتها على تحقق وقوعه ومنه
 اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد جزئي الكلا
 مكان الاخر والاخر مكانه نحو ضرب النافذة على الحوض مكان عرض الحوض
 على النافذة اي اظهرته عليه الشرب قوله اي القلب السكاكي وهو قوله الله
 ما يورث الكلام ملاحظة وردة غير اي غير السكاكي مهم لانه عكس المطلق
 ونقص الفسود والحق انه ان نقص اعتبارا لطيفا غير الملاحظة التي
 اورثها نفس القلب قبل قوله ومهم اي مقارن مغيرة اي مثله بالغيران
 اي اطرفه ونواحيه جمع الرجاء مقصور كان لون ارضه سماوية
 على حذف الضاف اي لونها يعني لون السماء فالمصراع الاخير من بآ
 القلب والمعنى كان لون سمائه لغيرها لون ارضه ولا اعتبارا لطيفا
 هو المبالغة في وصف لون السماء لغيره حتى كانه صام بحيث يشبه به لون
 الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والاى وان لم ينقص اعتبارا
 لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكته يعتد بها لقوله
 فلما ان جرى سمن عليها كطيت بالقدن اي الفص السليما على اي الطين
 بالين والمعنى كطيت القدن بالسباع يقال طينت السطح والبيت ولقائل
 ان يقول انه يتضمن مر المبالغة في وصف النافذة بالسمن لا ينقصه
 قوله كطيت القدن بالسباع لا يفهمه ان السباع قد يلحق من العظم والكثرة
 الى ان صام بمثلة الاصل والقدن بالنسبة الى السباع بالنسبة الى القدن
 البنا الش احوال المسند اما تركه فلما امره حذف المسند اليه كقوله

قال القدر
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

امرت بها الرجال لياخذوها
 ونحوه ان السبطا على
 فانه ان كان يكون مقتضى
 وقع في الحركات فاني ان جزمه
 باردة وان البيت شمول لا يقتضي
 الطين معناه الا لصاق والمعنى
 انصفت اسديع بالقدن على طريق
 انطيق فلما قلر وصل

ومن يك اسما بالمدينة رحله فانه وقار بها الغريب فالرحل هو المنز
 والمأوى وقار اسم حمل في القطر وقيل اسم فرس ولفظ البيت
 ومعناه التجسر والتجسس فالمستند الى قيار محذوف لقصد الاختصاص
 والاختزان عن العيب بناء على الظاهر مع ضيق المقابس التي جمع وحمل
 وحمل فظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على حمل اسم ان في غير حيزها
 لا امتناع العطف على حمل اسم ان قبل معنى لفظا او تقديره واما
 اذا قدمنا له خبرا محذوف فافيجوز ان يكون هو معطوف على حمل اسم ان
 لان الخبر مقدم تقديره فلا يكون ان زيدا وعرضا ذاهبا بل مثل
 ان زيدا وعرضا لذهاب وهو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأ
 والمحذوف خبره والجملة باسمها عطف على جملة ان مع اسمها خبرها
 وقوله عن بما عندنا وانت بما عندك مراض والمرادى مختلفا فقوله
 عن مبتدأ محذوف الخبر ما ذكرنا اي عن بما عندنا مراض فالحذف
 منها خبر الاول لقريته الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقوله
 زيد مطلق وعمر وادى وعمر ومطلق محذوف للاختزان عن العيب من غير
 ضيق المقام وقوله خرجت فاذا زيدا اي موجودا وحاضرا
 او واقفا وبالباب وما اشبه ذلك فحذف لما مر اتباع الاستعانة
 لان اذ المضاف يدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرأتى تدل على منع
 خصوصيته كلفظ الخروج الشعر بان المراد فاذا زيدا بالباء او حاضرا وعنى
 ذلك وقوله ان محمدا وان محمدا وان في السفر ان مضافا محمدا
 في السفر

كأثر رابن مالك في اللفظة
 وبارئ فلك معطوف على
 مشهور ان يبدان فتكلم

الذين
 يفتح اليها الطول
 والبعد بينه وبين حزن
 بعد الموت

اي ان لنا في الدنيا طولا ولنا عنها الاثر والماورين قد تو
 في المقى لا مرجع لهم ونحن على اسمهم عن قريه فحذف المسند الذي
 هو ظرف قطع المقصد الاختصاص والعدول اقوى الدليلين
 العقل ولصيق المقام اعطى الحاقطة على الشعر لا اتباع الاستعانة
 للاطراد المحذوف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه
 لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل لو كنتم
 تملكون خزائن رحمتي لقولوا انتم ليس بمبتدأ لان لو انما انك
 على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف ولا اصل لو تملكون فحذف
 الفعل للاختزان عن العيب لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل
 ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فليست المحذوف
 هم هنا فعل وقيل سبق اسم او جملة وقوله نعم فصيحة في حمل الامر في حذف
 المسند والمسند اليه اي فصيحة في حمل الامر في حذف فصيحة في حذف
 ما كان محل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما ذكرناه فيكون نصا في حذف
 ولا بد للحذف من جهة دالة عليه ليفهم منه المعنى كوقوع الكلام جوابا
 لسؤال محقق حولين سئلهم من خلق السموات والارض يقولون الله اي
 خلقهم الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق فافهم من الشرط
 والجزاء يكون جوابا لسؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف
 فعله انه جاء عند عدم اللزوم كل كقولهم نعم وكن سئلهم من خلق السموات
 والارض يقولون خلقهن العزيز الحكيم وكقوله قل من يحيى العظام وهي رميم قل الله

الذي انشاها وهو بكل خلق علم او مقدر عطف على قوله محقق بخلاف
 ضار من نفس يري زيد بن نفل لبك يريه كانه قيل من يريه قال
 ضار من اي يريه ضار من اي دليل بخصوصه لانه كان ملجأ الاذلاء وعونا
 للضعفاء تامر ومخبط ما يطع الطواغيت المخط الذي ياتي اليك العرف
 من غير وسيلة ونطع من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطواغيت
 جمع مطع على غير القياس كل واحد مطع وما يتعلق بمخبط وامصية
 اي سائل من اجل اذهاب الوقائع طاله او يسيكى المقدر اي يسيك
 لاجل اذهاب المتنايا ونطع على التقديرين بمعنى الماص عدل اليه
 استحضار الصورة ذلك الامر لما يري في قوله اي يريه لبك
 زيد ضار من مبني المفعول على خلاصة يريه لبك زيد ضار من
 مبني للفاعل فاصبا لزيد ورافعا لضرار بتركه الاستاد بان اجل
 او لا اجلا ثم فصل ثانيا تفصيلا اما التفصيل فظاهر اما الاجال
 فلا تراه في لبك علم ان هناك ما كيا يسند اليه هذا البناء لان
 المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محقق واقم المفعول مقامه
 ولا شك ان التكرار وكذا اقوى وان الاجال ثم التفصيل وقع
 في النفس ووقع في زيد غير مفصلة لكونه منسدا اليه لا مفعولا
 ويكون معرفة الفاعل لمحصل بغير غير متقدمة لان اول الكلام غير
 في ذكره اي في ذكره الفاعل الاستاد الفعل الى المفعول وقام الكلام به
 بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفاعل من

يسند اليه

يسند اليه

يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
 من كونه الاصل مع عدم المقتضي المعدول ومن الاحتياط
 لصعف التعويل على القرينة مثل خلقهم العزيز العليم ومن التعريض
 لعبارة السامع محمد بنينا في جواب من قال من نكتكم وغير ذلك
 لاجل ان يعين بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا
 فيفيد التجدد واما قوله اي جعل المسند غير جملة فلو كان غير سببي
 مع عدم اعادة التقوى للحكم اذا كان سببيا لغيره لكان قائما او مفيدا
 للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قام فليس مفيدا
 للتقوى بل هو قريب من زيد قام ذلك وقوله مع عدم اعادة التقوى
 مع عدم اعادة نفس التركيب تقوى الحكم فخرج ما يفيد التقوى
 للحكم بغير تكرار نحو عرفت وعرفت للتاكيد بخلاف زيد عاثر
 او تقول ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيد بالطريق المخصوص نحو
 قام فان قلت ان المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدا للتقوى ومع هذا
 لا يكون مفيدا لقولنا اننا سعيت في طاعتك ورجل جائز وانا فاعلت
 هذا عند قصد التخصيص قلنا سلمنا اذ ليس القصد في هذه الصور
 الى التقوى لكن لا سلم انها لا يفيد التقوى ضرورة حصول تكرار المسند
 الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند قد يكون لاجل هذا
 ولا يلزم منه تحقق لافراد في جميع الصور تحقق هذا المعنى ثم السبب
 من اصطلاح مباحث المفتاح حيث يسمي في النسخ الوصف بالشيء نحو رجل

افق

كريم وصفا فعليا والوصف حال فاهو من سببه غير جليل كريم ابو صفاء
 سيبيا وسببه في علم المطا في المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا في نحو زيد
 ابو مسندا سيبيا في سببها بما لا يخفى عن صغور وانغلاق فلهذا الكسفي
 المص في بيان المسند السببي بالمثل قال المصنف بالسبب نحو زيد ابو
 وكذا زيد انطلق ابو ويمكن ان يفسر المسند السببي بحمله علقته على مسند
 بعيد لا يكون مسندا اليه في تلك الحالة يخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق
 ابو لان مسندا في نحو قوله تعالى هو الله احد لا تعلقها على المسند ليدل على
 زيد قام وزيد هو قائم لان العايد فيها مسندا اليه وذلك في نحو زيد ابو
 وزيد قام ابو وزيد هو قائم وزيد ضربت عمر في دائره زيد ضربته
 ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر المسند ولا يفيد التقوى والعلة في ذلك
 تتبع كلام السكاكي لانه يحد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه فعلية
 اي المسند فعلا فلان فيقيد المسند باحد لازمه من امر الماضي
 وهو الزمان قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان
 الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من
 الماضي واول المستقبل متعاقبة من غير محالة وتراخ وهذا امر
 عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد لازمه من الثلاثة
 من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما
 يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم لان اوامس اوعد
 ولهذا قال على احص وجهه ولما كان التجرد لانها للزمان لكونه كذا

كونه فعلية

في قولنا

غير فان الذات اي لا يجمع اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم
 الفعل كان مع افادته التقييد باحد لازمه مفيدا للتحد واليه اشار
 بقوله مع افادة التحد كقوله او كما وردت عكاظ وهو سوي للعرب
 كانوا يجمعون فيه يتناشدون ويتفاحزون وكانت فيه وقايح
 قبيلة بعثوا الى عريقهم وعريق القوم القيم بامرهم الذي شهر
 بذلك وعرف بيوهم اي يصدر عنه تفرس الوجه واطمأنتا
 فتيلا والحلة فتيلا واما كونه اي المسند اسما فلا فاد عن اي علم
 التقييد المذكور والتحد يعنى لافادة الدوام والشبث لا غرض
 يتعلق بذلك كقوله اما اذا جمعت يوادراهما غلت الى طريق الخير
 تستبين لا يالف الله هم المضروب ضربا لكن يمر عليها وهو منطلق
 يعنى ان الاطلاق من الصفة ثابت للذات دائما قال الشيخ عبد
 القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء الشيء من غير اقتضاء
 انه فتيلا ويحدث شيئا فتيلا فلا تعرض في زيد منطلق لا كونه
 الانطلاق فعلا له كانه زيد طويل وعمر وقصير واما تفهيد الفعل
 وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق ابيه
 اوفيه اوله او معه ونحو من الحال والتميز والاختلاف فلهذا يفسر الفاعلة
 لان الحكم كذا زاد خصوا زاد غرابته وكما زاد غرابته زاد افادة
 كما يظهر بالنظر الى قولنا شيئا اما موجود وفلان بن فلان حفظا
 لتدريته سنة كذا في بلد كذا اولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان

كونه مفعولا
 اجماعا بين غرابته

من مثبتات المفعول والتقييد به ليس ثبوته الفائدة لعدم الفائدة
بدونه اشارة الى جوابه بقوله والتقييد به كان في منطلقا لا كان لان
هو نفس السند وكان قيده للدلالة على ان النسبة كما اذا ظلت
زيد منطلقا في الزمان الماضي واما تركه اي ترك التقييد فمما منع
منها اي من ثبوته الفائدة مثل خوف انفسنا والفرصة وانه ان كان
الحاضر على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات
او نحو ذلك **واما تقبيل** اي الفعل بالشرط مثل الكرمك ان تكفه وان كان
الكرمك فلا اعتبارات وحالات تقفه تقييد لا تعرف الا بمعرفه ما بين ادقائه
بعض حروف الشرط واسماؤه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم
وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد حكم
لجزء مثل المفعول ونحوه فقوله ان جئني الكرمك بمنزلة في الكرمك
وقت مجيئي اي ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الجزئية
والانثائية بل ان كان الجزاء خبرا فالحكمة الشبهية خبرية نحو ان جئني
الكرمك وان كان انثاء فانثائية نحو ان جئت فاكرمك واما
نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الجزئية واحتمال الصدق والكذب
وما يقال من ان كل من الشرط والجزاء خارج عن الجزئية واحتمال
الصدق والكذب واما الجزئية فهي مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه
بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار المنطقيين ففهم قولنا كلاما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية المحكوم بوجود

واما تقبيل

النهار

النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار
والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار
طلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم
من فرق بين الاعتبارين ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا
ولو كان فيها لطبا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا الشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع فلا يقع في كلام الله
على الاصل الاحكامية او ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه
فان واذا افتتر كان في الاستقبال بخلاف لو وتقرر فان في الجزم
بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم ينع
له لكونه مشكوكا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذا
اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان للكلمة النادرة لكونه غير
مقطوع به في الغالب مع ما لان ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب
لفظ الماضي لدلالة على الوقوع قطعاً نظراً الى نفس اللفظ وان
ههنا لا مفعلة الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءهم اي قوم من
الحنة كلخصب والرجاء قالوا لنا هذه اي هذه محضصة بنا ونحن
مستقوها وان نصهم سيئة اي جذب وبلا يطهر اي يتشام
بوسى ومن معه من المؤمنين جئ في جانب الحنة بلفظ الماضى
مع اذا لان المراد الحنة المطلقة التي حصن لها مقطوع به ولهذا
عرفت الحنة تعريف الحسن اي الحقيقة لان وقوع الجزم كالواجب

لكثرة واتاعه تصفه في كل نوع بخلاف النوع وجنى في جانب السينة
 بلفظ المضارع مع ان ذكره بقوله والسينة نائمة بالنية اليها
 اي الملائكة الملائكة ولهذا نكرت السينة ليدل على التهيل وقيد
 ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلك اذا سئل العبد عن
 هل هو في الدار وهو يعلم ان فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيها
 خوفا من السيد او لعدم جزم الخطاب بوقوع الشرط فيجرب الكلام على
 اعتقاده لقولك لمن يلدب ان صدقت فماذا تفعل مع علمك
 بانك صادق او تنزيه اي تنزيل الخطاب العالم بوقوع الشرط
 منزلة الجاهل لظلمة مقصده العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
 اباك فلا تؤذه او التوبيخ اي تعيير الخطاب على الشرط وتصوير
 المقام لاستعماله على ما يقع الشرط عن اصله لا يصلح الافتراض اي
 فرض الشرط كما يفرض الحال لغرض من الاعراض بخلاف ضرب عنكم الله
 اي افهم لكم ففرض عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعيد
 والوعيد صفا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما
 مسرفين فيمن قرآن بالكسر فكونهم مسرفين امر مطلق غير مكن
 جنى بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من الغفلة
 يجب ان يكون الاعراض سبيل الفرض والتقدير كالحالات لا المثال
 المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
 عن العاقل اصلا وهو بمنزلة الحال والحال وان كان مقطوعا

بعدم وقوعه

بعدم وقوعه لكنهم يتعلمون فيه ان التنزيل منزلة لا قطع بعد
 على سبيل الماهلة وارضاء العنان لقصد التوبيخ كما في قوله نعم
 قل ان كان للرجي ولد فانا اول العابدين او تغليب غير النصف
 اي بالشرط على المتصف بغيره كما اذا كان القيام قطعي الحاصل
 لزيد غير قطعي الحاصل لعمرو فنقول ان قما كان كذا وقوله نعم
 للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل
 اي يحتمل ان يكون التوبيخ والتصوير المذكورين وان يكون
 لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في الخطابين من
 الحق وانما ينكر عننا دا فجعل الجميع كانه لا يتأبهم وهما تحت
 وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي لا
 فلا يصح استعماله فيه كما اذا كان قطع الوقوع لانها انما
 يتعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على
 حدوث الامرياب في المستقبل ولهذا نهرهم الكوفيون
 ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبدء والزجاج على ان ان
 لا تغليب كان المعنى الاستقبال لقوة دلالة على المضارع فيجوز
 التغليب لا يصح استعماله ان ههنا بل لا بد من ان يفي لما غلب
 صاير الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطع الاستفاد
 فاستعمل فيه على ان سبيل الفرض والتقدير للتوبيخ والافتراء
 كقوله نعم فان امنوا فاعملوا ما امنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان

الاشتراء او ما هو الوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاستبـ
 وكذا المعطوفان بعد ذلك لانها كلها على ابراز غير الحاصل
 في معرض الحاصل على ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن ثم
 انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد
 سمي سهواً بيننا او التفاضل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقـ
 الشرح بخلاف طرقت بحسب العاقبة فهو المرام هذا يصح مثلاً لتفاضل
 الرغبة ولما كان اقتضاها اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
 يحتاج الى بيان ما فاستمر بقوله فان الطالب اذا عرفت مرعبته في
 امره كمن تصور اي الطالب اياه اي ذلك الامر فربما يحل ذلك
 الامر اليه حاصل لا يغير عنه بل يظن الماضي وعليه اي على استعمال الماضي
 ان لا يظهر الرغبة في الوقوع ورجوعه ثم ولا تتركها فنتا تتركها البقاء
 ان اردن محضاً حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق التعميم عن الاكراه
 بايراد تقييد النص فيعجز عن الاكراه عند انتفاءها على ما هو مقتضى التعليق
 بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفاء
 انما يقولون به اذ لم يظهر الشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدة في الا
 المتألفه في التعميم عن الاكراه يعني انهم اذا اردن العقبة فالمراد بالشرط
 وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجاب الفاعل علمه
 الاكراه مظهر قد عارضه والظن يد بالفاعل قال السكاكي وللشعرين اي ابراز
 غير الحاصل اما لما ذكرنا او ما للشعرين بان يثبت الفعل في احد والمراد غيره

اي ذلك الطالب

خوفه

نحو قوله ثم ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليعطين
 فالحاطب هو النبي وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئى بلفظ الماضي
 ابرازاً للاشتراك في معرض الحاصل على سبيل والتقدير فربما يمان
 عنهم الاشتراك بانها قد حبلت اعمالهم كما اذا شمتك احد نقول
 والله ان شمتني احد الامير لا ضربته ولا يخفى عليك انه لا معنى
 للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشتراك وان ذكر المضارع لا
 التعريض لكونه اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
 نسبة الى السكاكي ولا يفوقه ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره
 اي نظيره لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال الماضي مقام
 المضارع في الشرط للتعريض قوله ثم وطال لا عبد الذي نظر
 اي وما لكم لا تعبدون الذي فطرهم بدليل قوله ثم واليه ترجعون
 اذ لو لا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه مرجع على ما هو الواجب
 للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض استطاع المتكلم ان
 الذين هم اعداء الحق هو المفعول الثاني للاستماع على وجه لا يريده
 ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك الضمير بحسبهم الى
 الباطل ويبين عطف على قوله لا يريده وليس هذا من كلام السكاكي
 اي على وجه معين على قوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك
 الوجه ادخل في المحاضرات التي لهم حيث لا يريده المتكلم لهم الا ما يريده
 نفسه والشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون

هذا هو الشرط

اي لو تعم في جهده وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقفاً فوقاً
 والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على
 اطاعتكم فان المضارع يفيد استمراره ودخول لو عليه يفيد امتناع
 الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم
 بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كان المضارع المثبت يفيد
 استمرار النبوت يجوز ان يكون يفيد النفي استمرار النفي والدخول عليه
 لو يفيد استمرار الامتناع كان لفظة الاسمية المثبتة يفيد تأكيد النبوت
 ودوامه والنعية تفيد تأكيد النفي ودوامه لانفي التاكيد والدوام
 كقوله تم الله يستمر بهم حيث لم يقل الله مستمر بهم قصد الاستمرار
والاستمرار وتجده وقفاً ودخولاً على المضارع في قوله ولم يزلوا
 وكل مرية منه الروية اذ وقفاً على التام اي اذ وقفاً حتى يأتوا بها
 والمفعول عليها الملاءمة هي محم او اذ وقفاً في مقدار عذابها وجواب محم
 اي لم يزلوا فليعلم اي المصارع منزلة المصارع وراي المضارع
 او الكلام عن الاخطاء اخبار في هذه الحالات لما في القيمة لكنها جعلت
 بمنزلة المصارع المستعمل فيها لو اذ المحققان بالماضي لكن عدل عن الماضي
 ولم يقل لو رايت اشياء الى انه كلام من الاخطاء في اخبار المستقبل عنده
 بمنزلة المصارع في الوقوع فهذا امر مستقبل في النقص وظاهر في التناول
 كانه قيل قد انقضى هذا الامر كذلك رايت له ولو رايت امر اضيقاً كاعدل
 عن الماضي الى المضارع في ما يؤيد الذين كفروا التثنية منزلة

المخالف

الماضي لصدره عن الاخطاء في اخباره وانما كان الاصل هو الماضي
 قد التزم ابن السراج وابو علي في الانصاح ان الفعل الواقع بعد رب
 بما يجب ان يكون فاضياً لانها للتثنية في الماضي ومعنى التثنية ههنا انه
 يشتملهم اهل الكفاية فيهمون فان وجد منهم امانة ما تموا ذلك
 وقيل مستغاث للتكثير والنقص ومفعول يرد محذوف لدلالة لو على
 مسلمين عليه وللفق كناية لو لم يرد نعم واما على اي من جعل لو الفاعل
 مفعول يرد هو قوله لو كان مسلمين او الاستحضار القصور عطف على
 قوله لتزليه يعني ان العدول عن المضارع في قوله لو كان المجزئ اما لما ذكر
 واما الاستحضار صوراً من رؤية الكافرين موقفين على النار فان المضارع
 ما يدل على الحال الحاضر الذي عن شان ان يشاهد فكأنه يستحضر بلفظ
 المضارع تلك الصورة يشاهد بها السامعون ولا يضل ذلك الا في امر
 يقوم بمشاهدة لغزابة او فطاعة او خوف ذلك كقوله فليسبحوا
 بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي امره بالرياح استحضار
 تلك الصورة البدنية الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة
 امار السحاب صخر بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة تفليها
 المتفاوتة وما انكروا اي تنكير المسند لعدم ارادة المحم
 الدال عليها التعريف على انه كقولك زيد كاتب وعمر شاعر ونحو
 نحو هدي التبيين على انه خبر مبتدأ محذوف واذا خبر ذلك
 الكتاب والتحقيق نحو زيد شينا واما خصيص اي المسند بالاصالة

تنكير المسند

تنكير المسند بالاصالة

عن زيد غلام جليل والوصف محمد بن جليل عالم فلكي الفائدة آتم كما مر
من ان زيادة المخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند
كالحال ونحوه من القيود وجعل الاضافة والوصف من الخصائص
انما هو مجرد اصطلاح وقيل لا غير التخصيص عبا ثم عن نقص الشئ
ولا شئ للفعول لا تامة ايدل على مجرد المفهوم والحال يفيد
والوصف محي في الاسم الذي فيه الشئ فيحصله وفيه نظر
واما المسمى تركت تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
سبق في تركت تفيد المسند المانع من ترتيب الفائدة **واما المسمى**
فلا فائدة لاسماع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف
يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس كل
مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله في حكم
على امر معلوم باخر اخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق
التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الركب هو المطلق او مختلفا
عن زيد هو المطلق او لا نرم حكم عطف على قوله حكما كذا
اي على امر معلوم باخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة محمولة
لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بامنا احداهما
للاخر نحو زيد اخوك وعمر المطلق حال كون المطلق معروفا
باعبار تعريف العهد والخبر فظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك

المسند
تلك
تعريف المسند

انما يقال

انما يقال لمن يعرف حاله ان له اخا والمذكور في الايضاح انه
يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء يعرف ان له اخا او لم يعرف
ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة ان اصل وضع
تعريف الاضافة على اعتبار العهد ولا يبق فرق بين غلام
زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والاخر نكرة كثيرا
يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام
وهو خلاف وضع الاضافة فاف في الكتاب ناظر الى اصل وضع
وفاء في الايضاح الى خلافه وعكسها اي نحو عكس المثالين
المذكورين وهو اخوك زيد والمطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافا باحداهما دون الاخرى فافهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
يجب عليك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان يتقدم اللفظ الذي
عليه وتجعله مبتدأ وانها كان بحيث يجعل اتصاف الذات به كالطالب
يجب عليك ان تحكم بثبوته للذات وانتفاءه عن غير يجب ان يترجى اللفظ
الذات عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافا باخره وامرته ان تقول ذلك قلت زيد اخي
واذا عرف اخاه ولا يعرف عن المعين وامرته ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يجب زيد اخوك ويظهر ذلك في قوله انما

ثانياً بها التلاحق ولا يصح ولا يصح مرجعها الغالب والثاني في اعتبار
 الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء محققاً نحو زيد الأمير إذا لم يكن
 أميراً سواء أو مبالغة كماله فيه أي الكمال في الجماعة كونه لا اعتداد
 بالجماعة في القصور هاهنا بنية الكمال وكذا إذا جعل المعرفة بالأمير
 مبتدأً نحو الأمير زيد والجماعة عمره ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
 في إفادة قصر الأمانة على زيد والجماعة على عمره والحاصل أن المعرفة
 بلام الجنس أن جعل مبتدأً فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر
 معرفة أو نكرة وأن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد
 يبقى على إطلاقه كما مر وقد يفيد بوصفاً وظل أو ظرف ونحو ذلك
 نحو الرجل الكريم وهو النائم راكباً وهو الأمير في البلد وهو الوهاب
 الفظاير جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتبع تراكيب البلغا وقوله
 قد يفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الجنائز
 إذا حج البكا على قتل مايت بكاءك الحسن جليلاً فإنه يجوز مجازاً في
 السليم والطبع المستقيم والتدريج في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى
 ههنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب الظاهر والتأمل القاصر وقيل
 في نخذل المطلق والمطلق زيد الاسم متعين للمبتدأ تقدم أو تأخر
 للدلالة على الذات والصفة متعينة للجنس تقدمت وتأخرت للدلالة
 على أمر نسبي لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب للذات
 والذات هي المنسوب إليه والصفة هي المنسوب فلو قلنا زيد المطلق

أو المطلق

أو المطلق زيد يكون زيد مبتدأً والمطلق خبراً وهذا ما رأى الأمام
 الرازي قدس سره وورد بأن المعنى الشخصي الذي للمصنف صاحب
 هذا الاسم يعني أن الصفة يجعل الدالة على الذات وسند إليها والاسم
 جعل دالة على أمر نسبي ومبتدأً وأما كون خبر المبتدأ جملة فالتقوى
 نحو زيد قام أو لكونه سبباً نحو زيد ابنه قام كما مر من أن خبره يكون
 لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد
 قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي
 أن يند اليه شيء فإذا جاء بعد ما يصلح أن يستند إلى المبتدأ
 مرغه المبتدأ إلى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له
 فيعتقد بينهما حكم ثم إذا كان متضمناً الضمير المعتد به بأن لا يكون
 مشابهاً للخل من الضمير كما في زيد قام مرغه ذلك الضمير المبتدأ
 ثانياً فيكسب الحكم في هذا يخفى التقوى بما يكون مستنداً إلى
 ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربه ويجوز أن يحمل سبباً وأما على
 ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤول به معنى
 عن العوازل اللفظية الحديثة قد نزل سنده إليه فإذا قلت
 زيد فقد استعرت قلب السامع بأنك تريد الأخبار عنه فهذا قوله
 ويقدمه للأعلام به فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس
 وهذا أشد للتبوت وأضعف من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
 بالشيء بقية مثل الاعلام به بعد التنبه عليه والتقدمه فإن ذلك

كن المبتدأ

يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام قد دخل فيه تحريدا
 من ربه وعزمه رتب به وما يكون السند فيه جملة لاجبية او التقوى
 خبر من الثاني ولم يتعرف له لشهرة امره وكونه معلوما سابقا وما سبق
 التخصيص نحو ما سمعت في حاجتك ورجل جاني في داخلة في التقوى
 على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون السند
 جملة للبيبة والتقوى وكون تلك الجملة اسمية في التقوى وكون
 تلك الجملة للذات والشرط وكونها فعلية للتجدد والظهور والذات
 على احد الامن من الثلاثة على احضر وجهه وكونها شرطية للاعتبار
 المختلفة المتأصلة من ادوات الشرط وطرفها لا خطأ الفعلية اذ
 اى الطرفية مقدرة بالفعل على الامح لان الفعل هو الاصل في ^{العمل}
 وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ويرجع الاول
 بوقوع الطرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخذت حب
 بان الصلة من مطلق الجملة بخلاف الخبر ولو قال اللهم اذ الطرف
 مقدرا بالفعل على الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارة تقيده
 ان الجملة الطرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا
 فسادا واما ما خيره اى السند فلان ذكر السند اليه اهم كونه
 في تقديم السند اليه واما تقديم اى السند فلان السند اليه
 اى القصر السند اليه على السند على ما حققنا في ضمير الفضل
 معنى قولنا تسمى ^{الجملة} هو انه مقصور على التسمية لا يتجاوزها
 ثم يبد

لا القيسية

الى القيسية نحو لا فيها اى بخلاف خبر الدنيا فان فيها قولاً
 فان قلت السند هو الطرف اعم فيها والسند اليه ليس مقصورا عليه
 بل على خبر منه اعط الضمير المحرر الرجوع الى خبر الجملة فقلت المقصود
 ان عدم القول مقصور على الاتصاف بخبر الجملة لا يتجاوزها ^{من القصد}
 الى الاتصاف بخبر الدنيا وان اعتبرته التقى في جانب السند
 فالجواب ان القول مقصور على عدم الحصول في خبر الجملة لا يتجاوزها
 الى عدم الحصول في خبر الدنيا فالسند اليه مقصور على السند
 قصر غير حقيقى وكذلك القياس في قوله ثم لكم دينكم ولى دين
 ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله ثم ان حابهم الاعلى من ان
 المعنى حابهم مقصور على الاتصاف بعلم لا يتجاوزها الى الاتصاف
 بعلم غير صحيح ذلك من قصر الموضوع على الصفة دون العكس كما توهم
 بعضهم ولهذا اى وكان التقديم يقيد التخصيص بقدم الطرف
 الذى هو السند على السند اليه لا يرد فيه ولم يقل لا فيه ^ب
 لتلاقي تقديمه عليه عليه شوق الرب في سائر الكتب لا في مقابلة ^{مطلق}
 عدم الرب بالقران واما قال في سائر الكتب لا في مقابلة
 القران كان المعبر في مقابلة خبر الجملة في خبر الدنيا لا
 الشرطية وغيرها او التنية عطف على تخصيص اى تقديم السند
 للتنية من اول الامر على انه اى السند خبر لا نفت اذ الفت لا
 على المنعوت واما قال من اول الامر لا ترمي بما يعلم انه خبر لا نفت

وترتيب بقاها الاعوام

بالنامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر بالبداية لقوله
له هم لا منشئ لها وترتيب بقاها الاعوام وهمه الصغر
اجل من الدهر حيث لم يقل هم له او النفاذ نحو سعدت بغير وجه
الايام والشرق الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند
حول يشرق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس محل
من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من التناق بلا تعقب لقوله
ثلاثة هذا هو المسند المقدم الموصوف بقوله يشرق من اشرق بمعنى
مضيئ الدنيا فاعل يشرق والعايد الى الموصوف هو الضمير المحرور
في قوله يضيئها اي يضيئها ونظامها اي نصير الدنيا منورة
ببجته هذه الثلاثة وبها نها والمسد اليه المتأخر شمس الضحى
وابو اسحق والضمير اليه كثير ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند
والذي قبله يعني باب المسند اليه غير محض بها كذا ذكر في الخلف
وعينها من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والاطلاق
والقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها
بالباين كضمير الفضل المحض بما بين المسند اليه والمسند
ولكون الفرد فعلا فانه محض بالمسند اذ كل فعل مسند دائما
وقبل هو اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتر
فانه لا يجري في الحال والتميز وكالتقديم فانه لا يجري في
المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير محض

بها لا يقتض

بها لا يقتض ان يجري شئ من المذكورات في كل واحد من الامور
هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها
فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين شيئا مما يباينها
فا فهم والقطع اذ اتفق اعتبار ذلك فيها اي في البابين
لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما من المفاعيل والمختطها والمضاه
احوال متعلقات الفعل قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من اعتبارات
السابقة تجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل
بعض من ذلك لاختصاصه بمنزلة بحث ومحمد لذلك مقدمة
في الفصل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكر
معها اي من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبس به اي ليس الفعل
بكل منهما اما بالفاعل من جهة وقوعه عنه واما المفعول
من جهة وقوعه عليه لافادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من
معها افادة وقوع الفعل وشيئ في نفسه من غير ارادة ان يعلم ما
وقع وط من وقع اذ لو اريد ذلك يسهل وقع الضرب او وجه
فتب من غير ذكر الفاعل والمفعول لكونه عينا فاذا لم يذكر المفعول
معها اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا
اعتبارا عموما في الفعل بان مراد جميع افرادها او خصوص بان مراد

الباين الى
متعلقات الفعل

بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عموم ^{خصه}
نزل الفعل المتعد منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان
المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم فيها ان العرف من الا
بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان
قولنا فلا يعطى الدنيا فيكون لبيان حضي ما يتناول ولا
لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من انشأ له اعطاء
غير الدنيا مع نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا
القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانرا اما ان يحصل
حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك
الفعل حال كونه متعلقا بمفعول محصور دلت عليه قرينة
او لا يجعل كذا لك الثاني كقولهم قل هل يستوى الدين ^{يعلم}
والذين لا يعلمون والمعنى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم
ومن لا يوجد له وانما قدم الثاني لا باعتبار كونه وقوعه
اشد اهتاما بحاله السكاكى ذكر في بحث افاده اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطايا لا استدلاليا كقولهم المومنون
كريم والمنافي خبيث لثيم حل العرف باللام مفردا كان او جمعا على
الاستغراق لعله ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر
مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لاحد المناوين على الاخر ثم ذكر

لا يخرج من ذلك

في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل تنزيلا ^{للمتعد}
منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى ان المعنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايها المبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام للاستغراق فجعل المصنوع بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا
كان المقام خطايا لا استدلاليا حل العرف باللام على الاستغراق
واليه اشارة بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبت اصل الفعل تنزيلا
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطايا ليكن فيه
الظن لا استدلاليا يطلب فيه التعيين البرهاني اذ المقام والفعل
ذلك اى كونه الغرض ثبت لفاعله ونفيه عنه مطم مع التعميم في افراد
دفع الحكم اللازم من حله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى
يعطى يفعل الاعطاء فلا اعطاء المعرف بالام الحقيقة يجب ان يحل في لها
الحال على الاستغراق والاعطاء او شمولها مبالغة لللازم ترجيح
احد المناوين على الاخر لاني افادة التعميم تنافي كونه الغرض الثبوت
او النفي مطم من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لان لم ذلك
فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفعلا
من الكلام فالتعميم مقاد غير مقصور وبعضهم في هذا المقام
تخييلات فاسدة لا طائل تحتها فلم يتعرض بها ^{لها} والاول وهو ان يجعل
الفعل مطم كناية عنه متعلقا بمفعول محصور كقولهم ^لالبحري في
بالله تعريضا بالمستعين بالله شجى جباهه وعيط عذاه ^لان يري

مبر ويصع وأغراى ان يكون ذ وروية وذ وسمع فيذكر بالقبض
 اخباره المظاهر الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يخفى ^{نصب}
 عطف على يذكرك المصوب قبله اى فلا يصح اعداء وحكمه الذين يمتنعون
 الامامة الى منار عن الامامة سبيلا فالخاصل انه نزل يرى وسمع
 منزلة الامامة اى من يصدر منه السماع والرؤية من غير تعلق
 بمفعول مخصوص ثم جعلنا كتابين عن الرؤية والسماع المتعلقين
 بمفعول مخصوص وهو محاسنة واخبارهم بادعاء الملأ من مبرين
 مطلق للرؤية ورؤية انما هو ومحاسنة وكذا بين مطلق السماع
 وسماع اخبارهم للدلالة على ان انما هو واخبارهم ^{من الكتب}
 ولا اشتغالها بالحيث تمتع خفاها فيصرها كل راء وسمعها
 كل راء بل لا يصير الرائي الامام الاظهار ولا يسمع الواقي الامام الاخبار
 فذكر المزموم واماد الامام على طريق الكناية ففي ترك المفعول
 والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة
 الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو وسمع وذو بصيرة يعلم انه
 المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يغوت هذا المعنى عند ذكر المفعول
 او تقديره والاى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع
 الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
 بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على
 تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقديره

المفعول بتعين

المفعول بتعين انه مراد ومخوف من اللفظ لغرض فاشارة الى
 تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الايقام كما فعل
 المشية والامارة ونحوها اذ اوقع شرطان الجوابين بل عليه
 وتنبيه لكنه انما يحذف ما لم يكن متعلقا به اى تعلق فعل المشية
 بالمفعول غريبا نحو لو شاء لهداكم اجمعين اى ولو شاء هذا
 لهداكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك
 شيئا علق المشية عليه لكنه عنده فاذ اجب بحجاب الشرط
 سار مينا وهذا اوقع في النفس بخلاف ما اذا تعلق فعل
 المشية به غريبا فانه لا يحذف كما في قوله فلوشئت ان ابكي ما ابكيت
 عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء
 الدم غريب وذكره ليتقرر في نفس السامع ويانسى به واما قوله
 فلم يبق من الشوق غير تفكرى فلوشئت ان ابكي بكت تفكرا
 فليس منه اى ما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابته
 متعلقها به علام اذ هب اليه صدر الافاضل في ضام القطر من ان
 لو شئت ان ابكي تفكرا بكت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل
 لو شئت بكت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كعلقها
 ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول
 البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
 ان ابكي تفكرا بكت تفكرا بل اراد ان يقول افان في التحول

فليس من غير خواطر جوال في حجة لو شئت البكاء فترتب حجبوني وعصا
 عيني لبسيل منها دمع لم احده وخرج منها بكال الدمع الفكر
 فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء يطل من مخرج
 معد الى التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى
 التفكير فلا يصح تفسير الاول وبينا ناله كما اذا قلت لو شئت ان
 تعطى درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الايمان وعائنا
 في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في
 انكي والمراد ان اليقين ليس من قبيل ما خلا في مفعول
 البيان بعد الانهاج بل انما حذف لغرض اخر وقيل يحتمل ان يكون
 المفعول لو شئت ان انكي تفكر انكي تفكر اي لم يبق في مادة الكلام
 فصرحت ببحث اقدار على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه
 مفعول المشية الغريبة وفيه نظر لان مرتبة هذا الكلام على
 قوله لم يبق من الشوق غير تفكرى ياتى عن هذا المعنى عند التا
 الصادق لان القدرة على بكاء التفكير لا يتوقف على ان لا يقع
 فيه غير التفكير فافهم واما لدفع توهم امرارة غير المراد عطف
 على اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقولهم وكذا ذوت اي في
 عن من تعامل حادث يقى تعامل فلان على اذا لم يعد كذا البيت
 خبرية وحميزها قوله من تعامل قالوا واذا فصل بين كذا الخبرية
 ويميزها بضم معد وجي الايتان من لئلا يلحق بالمفعول محل

كذا

كالمقب على انها مفعول ذوت وقيل المصير محذوف اي كمر من
 في تعامل زائدة وفيه نظر الاستغناء عن هذا الحذف والزيادة لما
 ذكرنا وسواء ايا اي شئت بها وسواء جزين اي قطع اللحم الى العظم
 محذوف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لم يأتواهم قبل ذكر ما بعد اي ما بعد
 اللحم فيصير الى العظم ان اللحم ينزله العظم وانما كان في بعض اللحم فيحذف
 لهذا التوهم واما لانه زائد ذكره انه ذكر المفعول ما ياتى على وجهه تضييقا
 الفعل على صرح لفظه لا على الضمير العائد اليه اطهار الكمال الغاية في
 اى الفعل عليه اي على المفعول كانه لا يرفع بان يوقعه على ضميره وان كان
 كناية عن كونه قد طلبنا فلم يجد لك في الشوق والمحب والمكالم مثلا
 اي قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا ذكره لانه كان الناس يحذفون
 الغرض اعني ايقاع عدم الوجه ان عارض لفظ المتل ويجوز ان يكون
 السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجعة المدح بطلبه لانه
 قصد الى المبالغة في التاثير بجهة كانه لا يجوز وجود المتل ليطالبه
 فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما التعميم في المفعول مع
 الاختصار كقولك قد كان منك ما يلهي اي كل احد بقرينة المقام
 مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
 بصيغة العموم لكن يوجب الاختصار على عليه اي وعلى حذف المفعول
 للتعميم مع الاختصار وورد قوله ثم والله يدعى الى اداء السلام
 اي جميع عبادته في المثال الاول يفيد التعميم مبالغة والتاثير تحيقا

واما الجهد الاختصاص من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم
 وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهي تذكر لما سبق في المطابقة
 اليه وما ياتي من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحد في الجملة لا
 ليس بديل لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جاز في سائر الاقسام فلا
 تخصيص في الاختصاص ونحو اصغت اليه اي اذلى وعليه اي على الله
 يخرج الاختصاص قوله ثم رتب الى النظر اليك اي في ذلك وهو ما يجب
 ان الحد في التعميم مع الاختصاص ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر
 فلا تميم اصلا وان كانت التعميم من معنى المقدر سواء حذف او لم يحد
 فالحدف لا يكون المحجور للاختصاص واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله
 والحق والليل اذ اسمي وادعك ربك وقلي اي وقولك حصول الاختصاص
 ايضاً واما الاستظهار كونه اي ذكر المفعول كقول العائشة ما رتب خبر اي
 من النبي ومارايه اي في العزم والالتكئة اخرى كاختلافه عن السامع
 او المتكلم من ان كان اذ مست اليه حاجة ونعنية حقيقة او ادعاء او نحو ذلك
 وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الكلام
 والمجرب والظرف في الحال وما اشبه ذلك عليه اي على الفعل لو كان الخطأ
 في التعيين كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد انك عرفت انما واصلنا
 في ذلك واعتقد انه غير الحق زيد وخطا فيه وتقول لتاكيد
 اي تاكيد هذا الرد وبد اعرفت لا غير وقد يكون الرد الخطا في الكلام
 كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد انك عرفت زيداً وعمراً وغيرهما

وفي التاكيد

وتي لتاكيد زيد اعرفت وحده وكذا في نحو زيد الكرم وعمراً
 لانكم امرأ ونهيا فكان الاحسن ان يقول لا فائدة الاختصاص
 ولهذا اي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول مع
 الاصالة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجملة لا
 ما زيد اضرب ولا غير ولان التقديم يدل على وقوع الفعل
 على غير زيد حقيقة المعنى الاختصاص وقولك ولا غير منه في
 ذلك فيكون مفهوم التقديم متناقضاً لمطوق لا غير نعم لو كان
 التقديم لغرض اخر غير التخصيص جاز ما زيد اضرب ولا غير
 وكذا ما زيد اضرب وغيره ولا ما زيد اضرب ولكن كونه
 لان معنى الكلام ليس على ان الخطا واقع في الفعل بانه الضرب
 حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام واما الخطا في تعيين
 المصروب حين اعتقد انه زيد فترده الى الصواب ان يتي
 ما زيد اضرب ولكن عمراً واما نحو زيد اعرفه فتاكيد ان قد
 الفعل المحذوف والمضمر بالفعل المذكور قبل المصروب اي عمراً
 زيد اعرفه عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور في التقديم
 عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله
 فنحو زيد اعرفه محتمل للبعين والرجوع في التعيين الى القرين
 وعند قيام قرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيد اعرفه
 عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ واما نحو فاما تقي فهد

في قوله زيد اعرفه
 في قوله فاما تقي فهد

فلا يفيد الا تخصيصا امتناع ان يقدم الفعل مقدما نحو اما فقد
 ثم لا نراهم وجودا صل بين اما والفعل التقديري اما ثم قد
 بتقديم المفعول فيكون هذا التقديم للتخصيص نظرا لانه يكون مع
 بيقوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمر ثم سألت سائلا
 بما فاق اما زيد فزنيته واما عمر فأكبره فليتا مل وكذا اي مثل زيد
 عرفت في افادة الاختصاص قولك زيد مررت في المفعول بواسطة
 اعتقد انك مررت بانسان وانه غوزيد وكذلك يوم الجمعة
 وفي المسجد صليت وقاديا ضربته وما شيا حجت والتخصيص لا التقديم
 غالبا اي لا يتفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور شيئا استغناء
 وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق في التقديم
 قد يكون لامر اضحى كجرح الاهتمام والتبرك والاستلزام موافقة
 كلام السامع وضوء الشعر وغاية السج والفاصلة ونحو ذلك فخذ
 فغلو ثم التحيم صلوة ثم في سلسلة على سبعين ذراعا فاسلكه قال الله
 وان عليكم لحاظين اكراما كابيين وقافا ما اليتم فلا تفهم واما ان
 فلا تفهم وقال واطلناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك
 فلا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام
 ولهذا اي ولان التخصيص لان التقديم غالبا يبق في اياك بعد
 واياك تسعين معناه تحضك بالعبادة والاستعانة بمجى
 نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا تفيد ولا تسعين

غياك وفي لالي الله تحرون معناه اليه تحرون لا الى غيره ويضد
 التقديم في الجمع اي جمع صور التخصيص وانه التخصيص اي بعد اهتماما
 بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانته اعني ولهذا
 يقدم المندوف في بسم الله موحى اي بسم الله افضل كذا ليفيد مع
 الاختصاص الاهتمام لان المتركين كانوا يبدون باسماء الله هم باسم
 اللات وباسم العزى فقصص الموحى تخصيص اسم الله بالاسماء والاهتمام
 والرد عليهم او ورد نحو اقر باسم ربك لا يفيد لان التقديم مفيد للا
 والاهتمام لوجوب ان يوحى الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى
 احق رعاية ما يجب رعاية واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول ما
 نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله
 ثم اهم في نفسه هذا جواب صاحب الكشاف وبانه اي باسم ربك
 متعلق باقر الثاني اي هو مفعول اقر الذي بعده ومعناه اقر
 الاول اوجب القراءة من غير اعتبار بتقديمه الى مقوم به كذا فلان
 يعطى كذا في المضاح وتقدم بعض مع لانه اي مع لالت الفعل على بعض
 اما لا ان اصل ذلك البعض التقديم على بعض الآخر ولا مقتضى العطف
 عنه اي عن الاصل كالفعل نحو ضرب زيد لان عملا في الكلام وحقه
 ان على الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد لان في نحو ضرب زيد اعلاه
 مقتضى للعطف عن الاصل والمفعول الاول نحو اعطيت يدا من هاهنا
 التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاظم اي اخذ في العطاء ولان ذكره

اى ذكره لك البعض الذى يقدم اهم جعل لاهية ههنا فيما كان
 الاصل القديم وجعلها في السند اليه شاملا له وغيره من الامور ^{المقتضية}
 للتقديم وهو الموافق في الفتح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث ^{قال}
 انما يؤخذ من اعتد في التقديم شيئا يجزى بحرى الاصل غير العناية ولا ^{هنا}
 لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية شيئا يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
 انه يكفي ان يقال قدم العناية وكيفية اهم من غير ان يذكر من اين كانت
 تلك العناية وبم كان اهم فإراد الصم لاهية ههنا لاهية العامة ^{هنا}
 بحسب اعتناء المسكون والسماع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاعراض
 كقولك قتل الخارج فلان لان الاهم في تعلق القتل هو الخارج المقول
 بتعلق الناس من شدة اولان في التاخير اخللا كبيان الحق ^{في} قال
 رجل مؤمن من ال فرعون يكلم ايمانته فانه لو اخر قله من ال فرعون
 عن قوله يكلم ايمانته التوهم انه من صلاته يكلم اى يكلم ايمانته من ال فرعون
 فلم يفرهم انه في ذلك الرجل كان منهم اى من ال فرعون والحاصل انه ذكر
 للرجل التثنية وصاف قدم الاول اعنى مؤمن من لكونه اشرف ثم التثنية
 وهو من ال فرعون لثلاثتهم خلاف المقصود اولان في التاخير اخللا
 بالناس كناية الفاصلة نحو فاجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار
 والمجرور والفعل على الفاعل لان فاصل الامى على الالف **القصر**
 وهو في اللغة الجنس وفي الاصطلاح تخصيص شيئا بشي بطريق مخصوص ^{حقيق}
 وغير حقيق لان تخصيص الشيئ بالشيئ امان ان يكون بحقيقته في نفس الامر بان

في نسخة
 الباب

لا يتجاوز

لا يتجاوز الى غير اصله وهو الحقيق او بحسب الاضافة الى شئ اخر
 بان لا يتجاوز الى شئ ذلك الشئ وان امكن ان يتجاوز الى شئ اخر
 في المعلة وهو غير حقيق بل اضا في كقولك ما زيد الا فاهم بمعية انه لا يتجاوز
 المقام الى العقول لا بمعية انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانما
 الى الحقيق والاضاف في هذا المعنى لا ينافي كون المخصص مطلق من قبيل
 الاضافات وكل منها اى من الحقيق وغيره وان قصر الموصوف
 على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف عن تلك الصفة الا صفة اخرى ^{لكن}
 يجوز ان يكون تلك الصفة الموصوف اخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان
 لا يتجاوز الصفة عن ذلك الموصوف الى موصوف اخر لكن يجوز ان يكون ذلك
 الموصوف صفات اخرى والمراد بالصفة هنا الصفة المعنى ^{بالفعل} المقام بالغير
 لانفت المحوى اعنى التابع الذى يدل على معنى متبوعه غير التمول
 وبينها عموم من وجه لقنات في مثل اعجبه هذا العلم ويقار قنات في مثل
 العلم حسن ومررت بهذا الرجل وامامى ما زيد الا اخول وما بالاباسج
 وما هذا الا زيد فن قصر الموصوف على الصفة تقدير اذ المعنى انه مقصود
 على الانتفاء بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول اى قصر الموصوف على الصفة
 من الحقيق نحو ما زيد الا كانت اذا امر يد انه لا يصف بغيرها اى غير
 الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لتعدد الاحاطة بصفات الشيئ بحيث يمكن
 اثبات شيئ منها ونفيا عنها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية
 نفیضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفیها ضرورة امتناع ارتفاع

المقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب اردنا ان لا ينصف بغيره
 لان ان ينصف بالقيام ولا ينصفه وهو محال والثاني اي قصر الصفة
 على الموصوفين للتحقيق كثر نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول
 في الدار العينة مقصور على زيد وقد يقصد به اي بالثاني
 المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
 زيدان جميع من في الدار من عدان زيد في حكم العدم فيكون قصرا
 ادعائيا واما في قصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون
 المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصل لا لغيره
 كما حاصل البكر وخالد والاولى اي قصر الموصوف على الصفة من غير الصفة
 الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها والثاني اي قصر
 الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر كما
 وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان الخطاب اعتقد
 اشتراكه في صفتين في المتكلم تخصيصه باحد بهما وتجاوزا عن الاخرى ومعنى
 دون في الاصل ادنى او في مكان من شئ ينفي مصادف ذلك اذا كان
 منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل
 في كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الحكم وتجاوزا ان يبي ان امره بقوله
 دون اخرى ودون اخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
 اخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد الخطاب اشتراك ما فوق الاثنين
 لقولنا ما زيد الا كاتبين اعتقد ان كاتبين ومثلا وقولنا

ما كان له ان يزد

ما كان له ان يزدان اعتقد ان كاتب زيد وعمره وبكره وان اريد انهم
 من الواحد وغيره فقد دخل في هذه التفسير الفصح الحقيقي وكذا
 الكلام على مكان اخرى ومكان اخر فكل منهما اي يعلم من هذا
 الكلام ومن استعمال لفظه اوفيه ان كل واحد من قصر الموصوف
 على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص شئ
 دون شئ والثاني تخصيص شئ مكان شئ اخر والخطاب الاول
 مريض كل قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
 ونعني بالاول تخصيص شئ دون شئ من تعقيد الشئ كذا في شئ كذا
 صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة شئ كذا
 موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالخطاب
 بقولنا ما زيد الا كاتبين يعتد انصافا بالشعر والكاتبين بقولنا ما كان
 الا زيد من يعتد ان شعر زيد وعمره والكاتبين وليسمى هذا القصر قصرا
 لقطع التركة التي اعتقد ها الخطاب والخطاب الثاني اعني تخصيص شئ
 مكان شئ من ضربين كل من القصيرين من يعتد العكس في عكس الكلام
 الذي نبه المتكلم فخطاب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتد انصافا بالعقود
 دون الضياء بقولنا ما شاعر لا زيد من اعتد ان الشاعر عمرو ولا زيد
 هذا القصر قصر الملقب بلفظ الحكم الخطاب ونسأرا عند عطفه على قوله يعتد
 العكس على ما يفسر عنه لفظ الايضاح اي الخطاب الثاني اما من يعتد
 العكس واما من تساوى عنده الامر ان اعني لا انصاف بالصفة المذكورة

وغيره في قصر الموصوف على الصفة وانضاف المذكور وغيره بالصفة
 في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون الخطاب بقولنا ما زيد الا انهم
 مرعيتا انضافه بالقيام او بالقعود من غير علم التعيين وقولنا ما
 الا زيد ما يعتقد ان الشاعر اما زيد او غيره من غير ان يعلمه على التعيين
 وبشيء هذا القصر يقتضي ليعتد ما هو غير معين عند المخاطب بل
 ان التخصيص بشئ دون اخر قصر افرادي والتخصيص بشئ مكان شئ
 اخر ان اعتقد الخطاب في العكس قصر قلبان تاو يا عند قصر تعيين فيه
 نظرانا لوسلنا ان في قصر التعيين تخصيص بشئ مكان اخر فلا يخفى ان فيه
 تخصيص بشئ دون اخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يتو درين القيام
 والقعود تخصيصا بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص
 دون شئ مشترك بين قصر افراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين
 جعل التخصيص دون شئ مشترك بين قصر افراد وقصر الموصوف مكان شئ قصر قلب
 فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنا في الوصفين لصنف
 اعتقاد الخطاب اجتماعها في الموصوف حتى يكون الصفة المنقبة في قولنا ما زيد
 الا شاعر كونه كاتب او مخطا لا كونه مخطا اي غير شاعر لان الانعام وهو جل
 ان الرجل غير شاعر بناء على ان شرط قصر الموصوف على الصفة قلبا
 تحقق تنا فيهما اي تنا في الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا
 كونه قاعدا او مخطا او نحو ذلك مما ينا في القيام ولقد احسن صاحب
 الفلاح في اجمال هذا الاستدلال لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن عطف

انما ظاهره ان

انه كانت وليس شاعر قصر القلب على ما صرح به صاحب المفتاح مع عدم
 تنا في الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن قيام القصر على ما ذكره
 المصنف لان هذا شرط الحس والمراد التنا في اعتقاد الخطاب لا
 تفرق اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع اننا لانعلم عدم حسن
 قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتب غير شاعر لما التنا في
 التنا في حجب اعتقاد الخطاب معلوم مما ذكره في تفسيره في قصر القلب هو
 الذي يعتقد فيه الخطاب العكس فيكون هذا الاشتراك ضايعا وايضا
 لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشرط في قصر القلب تنا في الوصفين
 وعلى المصنف اشتراط تنا في الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة
 مشعرا بنفاه ونفاه وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم
 من ان يكون الوصفان فيه متنا فيين او لا فكل مثال يصلح للقصر
 الافراد والقلب يصلح للقصر التعيين من غير عكس والقصر طريق
 المذكور ههنا اربعة وغيره قد سبق ذكره فلا ريب ان المذكور
 ههنا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
 افراد ازيد شاعر كاتبا وما زيد كاتبا بل شاعر مثل مبتالين
 اولها الوصف المتبدي في معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني
 بالعكس وقلبا من زيد قائم لا قاعدا او ما زيد قاعدا بل قائم
 فان قلت اذا تحقق تنا في الوصفين في قصر القلب فاثباته
 يكون مشعرا بنفاه والغير فا الفائدة في تنفي الغير واثباته المذكور

مطبقين لمصر قلت الفائدة فيه الشيء على مرد الخطأ فيه إذ الخطأ عليه
 العكس فإن قولنا زيد قائم وإن دل على نفي العقود لكنه خال عن
 الدلالة على أن الخطأ عليه اعتدائه قاعد وفي قصرها أي الصفرة على
 الموصوف أفراد أو قلنا بحج المقام زيد شاعر لا عمر وما عمر وشاعر
 بل زيد ويحتمل شاعر عمر بل زيد بل عمر ويقدم الخبر لكنه يجب
 رفع الاسمين لبيان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال
 الأفراد صالحا للقلب لا شرا لحد عدم الشا في الأفراد وتحقق التناهي
 في القلب على زعمه أو دل القلب مثلا في فيه الوصف بخلاف قصر الصفة
 فاشكال واحد يصلح لها ولما كان كل ما يصلح مثالا لفصل الغيبيات
 لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي ^{سئل} أقولك في قصره
 أفرادا ما زيد لا شاعر وقلبا ما زيد لا قائم وفي قصرها أفراد
 وقلبا ما شاعر لا زيد ويصلح مثلا للتعين والتفاوت وإنما يجب
 اعتقاد الخطأ ومنها أي من الطرق إنما أقولك في قصر أفراد
 إنما زيد كاتب وقلبا إنما زيد قائم وفي قصرها أفراد وقلبا
 إنما قائم زيد وفي دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما
 الموصوف على الكلام المعتد به لقصر القلب وكون الأفراد و ^{سئل} شاعر
 إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله لثمنه معنى ما ولا أن شاعر
 بل يقط الثمن إلى أنه ليس بمعنى ما ولا حتى كانها لفطان مراد
 إذ خوف بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وإن يكون الشيء الشيء

في النفي

على الإطلاق

على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه إنما صح بذلك
 الشيخ في دلائل الإعجاز ولما اختلفوا في إفادته القصر في ثمنه معنى
 ولا يثبت ثلثه أو جبه أشار إلى الأول بقوله لقول المصنفين إنما حرم
 عليكم الميتة بالنصب مع ما حرم عليكم إلا الميتة وهو أي هذا المعنى
 هو مطابق القراءة التي هي أي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن في الآية
 ثلث قرآن حرم ميتة للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم ميتة للفعل
 مع رفع الميتة كذا في تفسير الكراشي فعلى القراءة الأولى ما في أمثلة
 قطعاً إذ لو كانت موصولة ليجب أن بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى
 الثانية موصولة ليكون الميتة خبراً إذ لا يصلح ارتفاعها بحرف ميتة
 للفاعل على ما لا يخفى والمعنى أن الذي حرمه الله عليكم هو الميتة
 وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف السند عن نحو المطلق زيدون
 المطلق يفيد قصر الإطلاق على زيد وإذا كان أمثلة فثمة ما في
 ولا وكان مع القراءة الأولى ما حرم الله عليكم الميتة كانت
 مطابقاً للقراءة الثانية ولا يمكن مطابقة لها لإفادتها القصر
 أفراد الكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية
 ولهذا لم يتعرفوا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعاً ونصباً
 وأما على القراءة الثالثة أي رفع الميتة حرم ميتة للفعل فيجمل
 أن يكون ما حرم أي ما حرم عليكم إلا الميتة وأن يكون موصولة
 أن الذي حرم عليكم هو الميتة ويحج هذا بقاء أن عالمه على ما هو

وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف بقرينة الرفع هذه القرينة الثالثة
 فلما لم يأت السبب في اختيار كونها موصولة مع ان الربط اخذها كلها كافة
 ولقول النحاة ان انما لا يثبت ما يذكر بعد ونفي ما سواه اي سوا ما يذكر
 بعد ما في قصر الموضوع نحو انما زيد قائم فهو لا يثبت في م زيد ونفي ما سواه
 من القدر ونحوه وانما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا يثبت قيام
 زيد ونفي ما سواه من قيام غيره وبكر غيرهما ولصحة انفصال الصفة عنه
 اي مع انما نحو انما يقوم انما فان الانفصال انما يجوز عند تعدد الانفصال
 ولا تعدد ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انما يقع بين الضمير
 وعامله فصل الغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بسبب من هو
 يستشهد بشعره ولهذا خرج باسمه فقال قال الفرزدق انما انشدني
 وهو المظهر والمأجى الذي ما دى العهد وفي الاساس هو المأجى الذي
 اذا حي ما ليحده ليم وعنف من حمار حريمه وانما يدافع احابهم
 انما او متلى لما كان غرضه ان يخبر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير
 عن عامله واخره اذ لو قال وانما اذا دفع عن احابهم لصار المعنى
 انه يدافع عن احابهم لا عن احاب غيرهم وهو ليس بمقتضى ولا يجوز
 ان يقى انه محمول على الضمير لان كان يصح ان يقى وانما اذا دفع عن احابهم
 انما على ان يكون انما تأكيد وليست موصولة وانما خبرها اذ لا ضرورة
 في العدد عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما هو
 حقير التأخير كقصد الخبر على المبتدأ والمحمولات على الفعل كقولك في قصره

هو الذي نراه في م سرورده نقاش
 من زيد كهم جادوب آساف
 انما انما المأجى الذي ما دى
 يدافع عن احابهم انما او متلى

يجب التقدري

قصر الموضوع

اي قصر الموضوع بمعنى انما كان الان في كمال التالين لان التسمية التسمية
 ان شافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد واللام يصلح لقصر القلب
 وفي قصرها انما كلفت صحتها افرادا وقلبا او تعيينا بحسب الاعتقاد
 المطالب هذه الطرق الاربعة بعد اشراكها في افادة القصر يختلف
 من وجه فذلك الرابع اي التقديم بالحق اي بمفهوم الكلام
 بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم فيه فهم منه القصر وان لم يعرف
 اصطلاح البلغاء في ذلك ومثاله الثلاثة الباقية بالوضع لا
 الواضع وضعها المعان يفيد القصر ولا يصل اي الوجه الثاني من وجه
 الاختلاف ان الاصل في الاول اي طريق العطف النص على المتبني والمنفك
 كما مر فلا يترك النص عليها الا لكرهه لا لظنا به اذ اقبل زيد علم
 النحو والتصرف والعروض اذ زيد يعلم النحو وهو وبكر ويقى اي
 المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فعناه لا غير النحو
 اي لا التصريف ولا العروض واما الثاني فعناه لا غير زيد اي لا غيره
 ولا بكر وحذف المضاف اليه من غيره وبني هو على الضم تشبيها بالانما
 وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل هي للنفى او نحو
 اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما يشبه ذلك الاصل
 في الثلاثة الباقية النص على المتبني فقط اي دون المنفي وهو التقيد
 اي الوجه الثالث من وجه الاختلاف ان النفي بل العاطفة لا يحل
 الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد

مثل ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء لأن شرط النقي
 بلا العاطفة أن يكون ذلك النقي منفياً قبلها بغيرها من ادوات
 النقي لأنها موضوعية لأن تنفي بها ما اوجبته للتسوية لأن تنفي
 بها النقي في شئ قد نفيت به وهذا شرط مفقود في النقي لا يستأثر
 لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
 فيه الشارع حتى كانت قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع
 ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئاً هو
 منفياً قبلها اجماع النافية وكذا الكلام في نحو ما يقوم الا زيد وفيه
 بغيرها بعض من ادوات النقي على ما صرح به في الفتح فائدة
 الاختراع عما اذا كان منفياً بنفي الكلام او علم السكوت والسمع
 او نحو ذلك كما سيجي في انما لا ينفي هذا يقتضيه جاز ان يكون منفياً قبلها
 بلا العاطفة الاخرى نحو جائئة الرجال الا النساء لا تنفي النفي
 لذلك الشخص اي بغيره العاطفة التي تنفي بها ذلك النقي ومعلوم انه
 يمنع نفيه قبلها بالامتناع ان ينفي شئ بلا قبل الاثبات بها وهذا
 كاتى ذات الرجل الكريم ان لا يزدى غيره فان المفهوم منه ان لا
 غيره سوا ذلك الغير كرمياً او غير كرم ويجامع النقي بلا العاطفة
 الاخرين اي اتما والتقديم فيقال انما انما يسمى لا يسمى وهو يتنفي
 لا عمرو ولا نفي فيها اي في الاخيرين غير مصرح به كافي النقي
 والاستثناء فلا يكون النقي بلا العاطفة منفياً بغيرها من ادوات

الفرق هذا

النقي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي
 المجيء عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
 المجيء عن زيد فيكون نفياً لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع
 زيد عن المجيء من جهة ان النقي الضمني ليس في حكم النقي الصريح كما من
 جهة ان النقي بلا العاطفة منفياً قبلها بالنقي الضمني كما في انما انا
 قمتي لا قمتي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء
 عمرو لا ضمناً ولا صريحاً قال السكاكي شرط مجامعته اي مجامعته النقي بلا
 العاطفة الثالث وانما ان لا يكون الوصف مختصاً بالموضوع لتصل الفا
 نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمنع ان يقول لا الذين لا يسمعون
 لان استجابة لا يكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو
 اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن مجامعته
 في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا القرب الى الصواب فلا دليل على
 الامتناع عند فقد زيادة التحقيق والتأكيد والى الثاني
 اي الوجه الرابع من وجه الاختلافات اصل النقي والاستثناء
 ان يكون ما استعمله اي الحكم الذي استعمل فيه النقي والاستثناء
 مما يحمله الخطاب وينكر بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون
 الحكم المستعمل هو فيه مما يحمله الخطاب ولا ينكره كذا في الانفتاح نقلاً
 عن كلام الاعجاز وفيه بحث لأن الخطاب لا ينكره اذا كان عاماً
 بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بالخطاب فيصح القصر بالانقياد الكلام سوا

لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان اما يكون الخبر من شأنه الاجتهاد
 المظاہر ولا يتكبر حتى لا يكون بادر في تنبيه لعدم اصراره
 عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح لقولك لصاحبك قد
 رأيت نبحا مرعبا ما هو الا زيدا اذا اعتقد غير اى اذا اعتقد
 صاحب ذلك النبح غير زيد مقرا على هذا الاعتقاد وقد يتل
 العلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسبت عمل له اى لذلك المظهر
 الثاني اى النبى والاستثناء افراد اى حال كونهم قضاة فردا نحو
 محمدا ارسوا قد ظلت من قبله الرسل اى مقصور على الرسالة لا
 يتعدىها النبى من الهلال فالمظاہر وهم الصحابة رضوان الله عليهم
 كانوا عالمين بكونهم مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والنبى
 من الهلاك لكنهم لما كانوا بعيدون هلاكه امر اعطيت انزل استعفاء
 هلاكه منزلة انكارهم اياهم اى الهلاك فاستعمل النبى والاستثناء
 والاعتبار المناسب هو الاستعفاء بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرقته
 على بقائه عليه السلام او قلبا عطف على قوله افرادا نحو انتم الانبياء
 مثلنا فالمظاہر وهم الرسل عليه السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم
 نبيا ولا منكبين لذلك لكنهم نزولوا منزلة المنكرين لا اعتقاد القائلين
 وهم الكفار ان الرسول لا يكون نبيا مع اصرار المظاہر على دعوى
 الرسالة فترهبهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا
 اعتقادا فاسدا من التناهي بين الرسالة والبشرية فقلبي هذا الحكم

وقالوا انتم

وقالوا انتم الانبياء مثلنا اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم
 وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
 القائلين قد ادعوا الشنا في بين البشرية والرسالة وقصر المظاہر
 على البشرية والمظاہرون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية
 حيث قالوا ان نحي الانبياء مثلكم فكأنهم سلموا انقضاء الرسالة
 عنهم اشار الى جوابه بقوله وقوله اى قول الرسل المظاہرين ان
 الانبياء مثلكم من باب عجز ان الحكم اى التماسى معه مطلقا اى خا
 العنان اليه والمساهلة معه بتليم بعض مقداره لغير الحكم
 من العتار وهو الرتبة وانما يفعل ذلك حيث يواد تليته اى
 للحكم والزمان لا لتسلم انقضاء الرسالة فكأنهم قالوا ان ما ادعوا
 من كوننا نبيا نحي نحي لا نكر ولكن هذا لا ينافى ان يمن الله
 علينا بالرسالة فلهذا اتفقوا البشرية لانفسهم واما اثباتها
 بطريق القصر فليكون على وفق كلام الحكم وكقولك عطف على
 لقولك لصاحبك وهذا مثال الاصل انما اى الاصل في انما ان
 فيما لا يتكبر المظاہر كقولك انما هو لحيك لن يعلم ذلك ويفرجه
 وانت تريد ان مرفقة عليه اى ان يجعل من يعلم ذلك ترفقا
 متفقا على اخيه الاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
 لا على مقتضى الظاهر وقد نبى المجهول منزلة المقلود ادعاء ظهرو
 فيجعل له الثالث اى انما نحي قوله مع حكمية عن اليهود افما نحي

ادعوان كونهم مصلون امرًا من شأنه ان لا يجعله المحاطب لا ينكوه
ولذلك جاز انهم هم المفسدون والرد عليهم من كذا ما انتهى من اراد
اللمزة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على المحرر وتوسط ضمير
الفعل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف النية الدال على ان مضمون
الكلام ما له خطر وبرغاية ثم التأكيد بان تعقيب ما يدل على التفرع
والنتيج وهو قوله ولكن لا يشعرون وعزبه انما على العطف انه يعقل بها
اي من انما للكان اعني الاثبات المذكور والنفي على عذاه معاندا
العطف فانه يفهم منه ان الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم قاعدا والعكس
نحو ما زيد قائم بل قاعدا وحسن مراعيا اي مواقع انما التعريض
نحو انما يتذكر او لا يا بان تعريض بان الكما من فطر جهلهم
فلحق النظر منهم كطعم منها اي كطعم النظر من البهايم ثم القصر كيقع
بين المبتدأ والخبر على ما يقع بين الفعل والفاعل نحو قام الازيد
وغيرهما الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمر او ما ضرب عمر
الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا عمرهما وما اعطيت زيدا
الا زيد ونحو ذلك من التعلاقات ففي النفي والاستثناء ونحو القصص
مع اداة الاستثناء نحو لو اراد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر والا
زيد ولو اراد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمر او معنى
قصر الفاعل على المفعول مثل اقصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البنية في الرجوع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر

على الصفة ويكون حقيقة وغير حقيقي او قدرا وقياسا وتعيينيا ولا يخفى
اعتبار ذلك على المقصود حال كونها عجا لها وهو ان يلي المقصود
عليه اداة نحو ما ضرب زيد الا عمر او في قصر الفاعل على المفعول وما
ضرب الا عمر او زيد وفي قصر المفعول على الفاعل وانما قال عجا لها المختار
عن تقديمها مع ان التماهي حالها بان يوجه اداة عن المقصود
عليه كقوله فيما ضرب زيد الا عمر والا زيد فانه لا يجوز ذلك لما
فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل بتقديمها عجا
لاستئناسه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصود على الفاعل
مثلا على الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصود
قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى نفس وانما جاز على قلته نظر الى
انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الاخر ووجه الجمع اي
في اداة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل
والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفعول الذي وجد
منه المشتق منه واعرب ما بعد الاحجب العوامل بتوجه الى المقصود
وهو مشتق منه لان الالاخراج والاخراج يقتضيه مجرأ منه
فانما لنا والمشتق وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمشتق
في جبهته بان تقدم في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد الا زيد
وفي نحو ما كسرت الاجبة ما كسرت لبا سا الاجبة وفي ما جاء الا فلان
ما جاء كاشفا على حال من الاحوال ونحو ما سرت الا يوم للجمعة ما سرت

وقد اى جاز على قلته قد يهاى اي تقديم المقصود عليه واداة الاستثناء

من الآفات وعلى هذا لقياس وفي صفته يعني الفاعلية والمفعولية
والحالية ونحو ذلك وإذا كان النظم ترجيحاً إلى هذا المقدر العام لأن
الاستشهاد في حبه وصفته فإذا أوجبته أي من ذلك المقدر لأن
القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفته الاستثناء وفي أنما يخرج المقصور عليه
قوله أنما ضرب زيد عمر فيكون الصيد لاخير بمنزلة الواقع بعدد
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه
بأنما على غيره لأن اللباس إذا قلنا في أنما ضرب زيد عمر وأنما ضرب
زيد بخلاف النفي والاستثناء فإنه لا لباس فيه إذا المقصور عليه هو المتكبر
بعد الأسواء كان قدّم أو آخر وهذا ليس المذكور في القفظ لأن
وغيره كالأفارة القصرين أي قصر الموصوف على الصفوة وقصر الصفوة على
الموصوف أفراداً وقلباً وتعييناً وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لأن
سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا شاعر غير زيد لا عمر والله
الأنشاء أعلم إن الأنشاء قد يطلق على فعل الكلام الذي ليس به
خارج تطابقه ولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المنكلم أي الفاعل
مثل هذا الكلام كان الخبر إن ذلك والأظهر أن المراد ههنا هو الأنشاء
بقرينة نفيه إلى المطلب وغير المطلب ويقسم الطلب إلى التمتي والاستفهام
وغيرهما والمراد بهما معانيها المصدريّة بقرينة قوله واللفظ الأنشاء
له كذا وكذا الظهور أن لفظ ليت مستعمل بمعنى التمتي لا القول لأن الأنشاء
قائم فافهم أن الأنشاء أمر يمكن طلباً كقوله المقاربة وأفعال المدح والذم

وصيغ العقود

وصيغ العقود والقسم وربّ ونحو ذلك فلا بحث عنها ههنا لفظاً للبيان
 المناسبة المتعلقة بها ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى لا تنافي
 وأركان طلب الاستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب متناع طلب الحاصل
 فلا يستعمل صيغ الطلب المطلوب حاصل اجزائها على معانيها الحقيقية
 وبذلك منها يجب القرائن ما يناسب القيام وأنواعه أي أنواع الطلب كثيرة
 منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضع له
 ليت ولا يشترط إمكان المقتضى بخلاف المترجى تولى الأشياء البتة يعود
 ولا يتوق لعله يعود ولكن إذا كان المنة ممكنة يجب أن لا يكون ذلك نوع
 وطاعية في وقعه والآثار ترجياً وقد يمتنع بهل نحو هل إلى صبيح
 حيث يعلم أن لا شفيع له لانه لا يتبع حملاً على حقيقة الاستفهام حصول
 الجرم بانتقائه والتكليف في التمني بهل والعدول عن ليت هو إما إذا
 المقتضى لكل العناية به في صورة الممكن الذي لا جرم بانتقائه وقد
 يتمنى بل نحو لو تاتي فتحدثي بالنصب على تقدير فارتدت فتحدثي بالنصب
 قريبة على أن لو ليت على أصلها إذا لا ينصب المضارع بعدها
 باضماران وإنما يضم إن بعد الأشياء السنة والمناسبات ههنا هو
 التمني قال السكاكي كان حرف التثنية والتخفيف وهي هلا والأقطاب
 الهاء همزة ولولا ولو ما خوذه منها خبر كان أي كانها ما خوذه من هل
 ولو اللتين للمنة حال كونها امر كبتين مع لا وما المزيدتين لتضيها
 على لقوله امر كبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء يقول ضممت

وَالنَّحْمِ

كذا باباً باباً اذا جعلته متفتحة لتلك الآية يعني ان الغرض المطلوب
 من هذا التركيب الزامه هو جعل هل ولو متفتحتين مع التفتي
 ليتولد عنه تضمنها يعني ان الغرض من تضمينها مع التفتي ليس
 التفتي بل ان يتولد منه اي من معنى التفتي المتفتحتين هما آياه في الحاق
 التفتي من غير هذا الكرمه زيد ولو ما الكرمه على معنى ليتك الكرمه
 قصد الى جعله فاداً على ترك الاكرام وفي المضارع التخصيص
 هذا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصد الى حمله على القيا
 والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
 لتضمينها مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التفتي مفعوله
 الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمينها على لفظ الفعل وهو لا يفي
 معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا لفظه كان لعدم القطع بذلك
 وقد يتعجب لعل يعطى حكم ليت وينصب جوابه المضارع على افتراض
 ان نحو على ايج فاذ وذلك بالنصب بعد المرجع عن الحصول ولهذا
 شبه الحركات والممكنات التي لا طاعة في وقوعها فتولد منه معنى
 التفتي ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول
 صورة الشيء في الذهن فان كانت ووقع نسبة بين امرين او لا
 وقوعها فنسبها هو التصديق والافهوه الصور والالفاظ الموصوفة
 له الصفة وهل وما ومن واي وكيف واين والى ومتى
 واين فالصفة طلب التصديق اي انفياد الذهن واذعانه لوقوع

الاستفهام

نسبة تكم

نسبة تامة بين الشئين لقولك اقام زيد في الجملة الفعلية وزيد
 في الجملة الاسمية او كطلب النقص اي اذراك غير النية لقولك
 في طلب تصور المسند اليه ادبر في الاناء ام عمل ما لم يحصل شئ
 في الاناء طالباً لتعيينه وفي طلب تصور المسند في الحاية دبرك
 ام في الزق عالماً بكون الدبر في واحد من الحاية والزق طالباً
 لتعيين ذلك ولهذا اي ولجئ الصفة للطلب التصوري به يعني في طلب
 تصور الفاعل ان زيد قام كقبح هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور
 امره واعرف كقبح هل عرف واعرف وذلك لان التفتي لم يفتي
 حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل الطالب حصول الحاصل وهذا
 في امره واعرف كقبح هل زيد قام فليتأمل والمسئول عنه اي بالصفة
 هو ما يليها كالفعل في اضرمت زيد اذا كان الشك في نفس الفعل
 الضرب الصادر من الخطاب الواقع على زيد وارادت الاستفهام ان تعلم
 وجوبه فتكون طلب التصديق ويحتمل ان يكون طلب تصور المسند بان
 تعلم انه قد تعلق فعل من الخطاب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او كرم
 والفاعل في انت ضرب اذا كان الشك في الظاهر والمفعول في انت
 اضرمت اذا كان الشك في المضمون فكذلك قياس سائر العلاقات وهل
 التصديق في حد ذاته يدخل على الجليلين نحو هل قام زيد وهل عمر وقاعد
 اذا كان المطع حصول التصديق بنبوت القيام لزيد والقعود
 لعمر ولهذا ولا خصوصاً طلب التصديق امتنع هل زيد قام ام

مکوازلها با شکر اهل با شکر مستطاب طلب کمر قریب از نرد عمر و او را محبت فعل باشد شمر غریب
هیچ هلم برید و عمر و نشین آنا شود و نندین تو محبوب

۷۲

تذکره العهود وحتی الی الالف المالموف قلم ترض باقران لاسم بیها
وهی ای اهل تخصص المضارع بالاستقبال حکم الوضع کالین و سوف
فلا یصح هل تضرب زید فی ان ینکون الضرب واقعا فی الحال علی غیرهم فا
من قوله وهو لولا کایصح اقرب زیدا وهو لولا قصد الی انکار الفعل
الواقع فی الحال معجزه ان لا ینبغی ان ینکون ذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا یصح لانکار الفعل الواقع فی الحال بخلاف الهزیه وقد صرح
الکافی بذلك وتقولنا فی ان ینکون الضرب واقعا فی الحال لیس علم هذا
الافتناع جاز فی کل ما یوجد فیه قرینه تدل علی ان المراد انکار الفعل
الواقع فی الحال سواء عمل ذلك المضارع فی جمله حالیة لقولک اقرب
زیدا وهو لولا ولا لقوله تم اقولون علی الله فلا تعلمون قد
اتوذی ابانک واتشتم الامیر فلا یصح وقوع هل فی هذه الموضع من
الغایب یا وقع بعضهم فی شرح هذا الموضع من ان هذا الافتناع بسبب
ان الفعل المستقبل لا یجوز تفسیده بالحال واعماله فیها ولعمری ان
هذه قرینه لیس فیها قرینه اذ لم یقل عن احد من الخاؤه مثل یسعی
زید ماکبیا او سا ضرب زید او هو ین یدی الامیر کیف وقد
قال الله تم سید خلون جهنم داخرین وانما نوزعهم لیوم تخلص
فیه الامصار مطعین وفي الحاسیه ساغل عن العالم بالسيف
جالبا علی قضا والله ما کان جالبا وامثال هذه اکثر من ان تحصى
ولجب من هذا انما سمع قول الخاؤه ان تجب تجرید صد الجمله الحالیة

ولان وقوع المفرد ههنا دلیل علی ان ام متصله وهی طلب تیسر احد
الامرین مع العلم بتبوت اصل الحكم ولما ینکون الطلب الحكم ولو قلک
هل زید قام بدون ام عمرو فیکف ولا ینبغی لما یسعی ولهذا انقضا
قیع هل زیدا ضربت لان التقديم ینتدعی حصول التصدیق بنفس
فیکون هل الطلب حصول الخلل وهو محال وانما لم ینبغ لاحتمال انه
زیدا مفعول فعل محذوف و ینکون التقديم لا للتخصیص بل للاحتمال
لکذلك خلاف الظاهر دون هل زید ضربته فانه لا یصح لجا ان تقدیرا
المفترق زیدا ای هل ضربت زیدا ضربته وجعل الکافی قیع هل حل
عرفنا ذلك ای لان التقديم ینتدعی حصول التصدیق بنفس الفعل
لما سبق من مذهب من ان الاصل عرف رجل علی ان رجلا بدلا من
فی عرف تقدم للتخصیص یلزمه ای الکافی ان لا یصح هل زید عرفه لان
تقديم المظهر المرفوع لیت للتخصیص عند من ینتدعی حصول التصدیق
بنفس الفعل علی ما مر مع انه قیع باجماع الخاؤه وفیه نظر لان ما ذکره
من الزوم ممنوع لجا ان یصح لعله اخرى وعلل غیره ای غیر الکافی
قیع ای قیع هل رجل عرف وهل زید عرف بان هل معنی قد لا لکل
واصل اهل و ترک الهزیه قبلها اکثره وقوعها والاستفهام فاقیت
هی مقام الهزیه وقد تفلت علیها فی الاستفهام وقد من خواص
الافعال فکذا ما هی معناه وانما لم یصح هل زید قائم لانها اذا
لم تر فی الفعل فی خیرها ذهلت عنه ونیت بخلافها اذا مر بها

الاستقبال الثاني في الحال والاستقبال العجب الظاهر على ما سنذكره لا يخفى
 يا تبنى زيد سيركبا ولن يركب فهم منه ان يوجب تجريد الفعل العامل
 في الحال عن علاقة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل يضرب
 ويضرب ولن يضرب بالحال او لم يضر مثل هذا المثال دليل على ما اردنا
 ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدق
 الجملة الحالية بعلم الاستقبال واختصاص التصديق بها اي لكون
 هل مقصود على طلب التصديق وعدم حجتها بغير التصديق كما
 ذكرنا في سابق ونخصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
 اختصاص بما كون زمانيا اظهر ما موصول وكون مزيدا وخبره
 اظهر زمانيا خبرا للكون اي بالشئ الذي زمانية ظهر
 كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه اعم
 عليه حيث يدل لعمد ضروره اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال
 لانك اي المزيد اختصاصها بالفعل ظم واما اقتضاء كونها
 لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
 او الانقضاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث
 التي هي مدلولات الافعال لا الى الزمان والى التي هي مدلولات
 اى الاسماء ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فعل انتم
 شاكر اول على طلب الشكر من فعل تشكرون وفعل انتم شاكرين مع انتم
 بالثبات اذ انتم فاعل فعل محذوف لان ابرار فاستجيب في معنى الثاني

اولا

اول على كل العنايه محموله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
 لان هل في هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخله
 في الفعل حقيقة في الاول تقدير في الثاني وفعل انتم شاكرين اول على
 طلب الشكر من انا انتم شاكرين ايضا وان كان الثبوت باعتبار كون
 الجملة اسمية لان هل ادعى الفعل من الهمة فذكره معها اي في
 الفعل مع هل دل على ذلك اي على كل العنايه محمول فاستجيب
 ولهذا اي ولان هل ادعى الفعل من الهمة لا يحسن هل زيد منطلق
 الا من السلب لان الذي يقصد به الدلالة على معنى الثبوت وان كان
 ما يجيد في معنى الوجود وهي اي هل ثمان بسيطة وهي التي
 يطلب بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الكرمة موجودة او لا موجودة
 ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ بشئ او لا وجوده كقولنا هل
 الكرمة دائمة او لا دائمة فالمراد بالثبوت والوجود هو الثبوت والوجود
 في هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة
 الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقي من الفاظ الاستفهام
 تنزل في ايها يطلب التصديق فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
 بكل منها تصديق شئ اخر قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقا
 طالبا ان يشرح هذا الاسم وتبين مفهومه بايجاب يابا لفظ اشهر
 او ماهية المسمى اي حقيقة التي هو بها هو كقولنا اما الكرمة اي
 حقيقة هذا اللفظ فيجاب يابا ذاتا ترفع البسيطة في التي تنبأ

اي بين ما التي تشرح الاسم والتي يطلب الماهية يعني ان مقصود التفسير
 الطبيعي يطلب ولا تشرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ما هي حقيقة
 لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استعماله ان يطلب وجود ذلك المفهوم
 ومن لا يعرف انه موجود استعماله ان يطلب حقيقة وما هيته
 اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية والفرق بين المفهوم من الاسم والماهية
 الماهية التي يفهم من اللفظ بالتفصيل غير قليل فان كل من يطلب اسم ففهم ففهم
 ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللفظ والماهية
 فلا يقف عليه الا المراد بصفة المنطق فالوجود للمكان لها حقيقة
 ومفهوم فلفظها حد وحقيقة واسميتها واما المعدوم فليس لها
 الا المفهوم فلا حد ودلها الا بالاسم لان الحد يجب ان يكون
 الابدان يعرف ان الذات الموجودة في الخارج جهة ان ما يوضع في
 التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في شأن التعاليم اجماعا وحد
 اسمية ثم اذ يبرهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها
 حد وداحقيقة وجميع ذلك مذكور في الشفاء ويطلب عن العام
 الشخص اي الامر الذي يعرف الذي العلم فيفيد تخصيصه وقال السكا
 وتعيينه لقوله في الدلائل زيد ونحوه ما يفيد تخصيصه والساكن
 بما ليس عن الجنس بقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عند
 وجوبه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
 نحو ما الكلمة اي اي اجناس اللفاظ هي وجوبه لفظ مفرد موضوع

دعوه

او عن الوصفين ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسأل بمن عن الجنس
 من ذوي العلم فن من خبر مثل ملك تجوابه ان يقال ملك ياتي بالذي
 كذا وكذا اما يفيد تخصيصه ويسأل باي عام يميز احد المتكلمين في
 واحد منهما وهو مضمون ما اضيف اليه اي نحو اي الفريقتين خير
 مقام اي نحو ام اصحاب محمد فالؤمنون والكافرون قد اشتركوا
 في الفريقتين وسالوا عما يميز احدهما عن الاخر مثل كون الكافرين
 قائلين بهذا القول ومثل كون اصحاب محمد صلى الله عليه وآله
 بكبر عن العدد ونحوه مثل بني اسرائيل كم اثنيانهم مرارة بكتبة اي كم
 اية اثنيانهم اعشرين ام اثنين فمن اية مميزة كم زيادة من الواقع
 من الفصل بفعل متعدي كبر ومميزه كذا ذكرنا في الجبرية فلهذه
 المسؤل عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التفرقة بين
 وسيل كيف عن الحال وباين عن المكان ويمتدح عن الزمان
 او مستقبلا وباين عن الزمان المستقبل قبل وتعمل في موضع
 التفسير مثل يسأل ايان يوم الذي من والى تسعمل تارة بمعنى كيف
 ويجب ان يكون حينئذ بعد هذا فعل نحو فاقولكم اني شئتكم اي على
 اي حال شئتكم ومن اي شق اريدكم بعد ان يكون الماتى به موضع
 للثبوت ولم يحن الى مزيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو
 الى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الا في كل يوم وقوله
 لتعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون

في قوله تعالى
 من ذا الذي
 كذا وكذا
 واحد منهما
 مقام اي
 في الفريقتين
 قائلين بهذا
 بكبر عن العدد
 من الفصل
 المسؤل عن العدد
 وسيل كيف
 او مستقبلا
 التفسير مثل
 ويجب ان يكون
 اي حال شئتكم
 للثبوت ولم يحن
 الى لك هذا
 لتعمل اشارة

في احدها حقيقة وفي الاخر محال او محتمل ان يكون معنا اب الآلة
 في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله ما ذكره بعض النحاة
 عشرون لنا اي من اين او مقدّم لقوله تم ان ذلك هذا اي من اى
 من اين على ما ذكره النحاة ثم ان هذه الكلمات استغفاهم كذا لما
 في غير الاستغفاهم ما يناسب المقام بحسب معونة القارئ كلا استغفاهم تلك
والعجب نحو ما لا اري الهدى لانه كان لا يغيب عن سلبان بلاذ
 فلما لم يصبه مكانه يعجب من حال نفسه في عدم ابطاء اياه ولا يخفى
 انه لا يصفى الاستغفاهم العاقل من حال نفسه وقول صاحب الكشاف ان
 لما نظر سلبان الى مكان الهدى فلم يصبه فما الى الاداة وهو خامر
 لسايرته او غيره ذلك ثم لاح له انه غاب فاضرب عن ذلك واخذ يقو
 اهو غائب عنه لئلا عن صحة ما الاح له يدل على ان الاستغفاهم على
 حقيقته والنية على الضلال نحو ما في تد هبون والوعيد لقولك لن
يسمى الادب له او دب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادب فلانا
 فيهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال والامر نحو قوله
تم اهل الله مسلمون ونحو هل من مدكر والتقرير اى حمل المخاطب على الهدى
 بما يعرفه والمجاء اليه بايلاء المقرر به الهمة اى يشترط ان تذكر بعد
 الهمة ما حمل المخاطب على الافراجه كمر في حقيقة الاستغفاهم من الهدى
 الهمة يقول ضربت زيدا في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل
 واربدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال النشور بمعنى

النشور

التحقيق والتثبت فيقال ضربت زيدا بمعنى انتك ضربته البتة والاكثار لك
 اى بايلاء النكر الهمة كالمفعول في قوله انك انك في المشرق مضاجع
 ومسنون زهرق كانيات اغوال والفاعل في قوله تم اهر يقصرون نك
 والمفعول في قوله تم اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمة فيجب التفسير
 والاكثار ولكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يمكن كثرة الهمة فلذا
 لم يثبت عنه ومنه اى ومن محكي الهمة للاكثار نحو قوله تم الله بكا
عبد اى الله كاذب ان اكثار النفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد
 من قال ان الهمة فيه للتقرير اى حمل المخاطب على الاقرار بما دخله الشك
 وهو الله كاذب بالنفي وهو ولي الله كاذب عبد فالشك لا يجب ان يكون
 الحكم الذى دخلت عليه الهمة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا لله
 ونفيا وعليه قوله تم انت قلت للناس اتخذوني وامى الهين مدين الله
 قال العرف في التفسير اى بما يعرفه عنك من هذا الحكم لا بانه قد قال عيسى
 ذلك وقوله والاكثار كذلك دل على ان صورة اكثار الفعل بلى الفعل
 الهمة ولما كان له صورة اخرى لا يلى الفعل الهمة اشار اليها بقوله
 ولا كذا الفعل صورة اخرى وهو نحو اريد ضربت ام عمر والميرود الفعل
 بينهما معنى ان يعتقد تعلفه لغيرها فاذا تكررت تعلفه بها فقد نفى
 عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والاكثار اى ما للتبنيح اى ما كان
 ينبغي ان يكون ذلك الامر الذى كان نحو اعصت ربك فالعصيان مع
 لكنه منكر وما ياتي انه للتقرير فغناه التحقيق والتثبت لا لا ينبغي ان يكون

نحو انصى ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العسيان او للكذب في الماخذ
 اى لم يكن غواصا فحكمهم بالبيان اى لم يفعل ذلك في المستقبل
 اى لا يكون غواصا لمكروها اى نلزمكم تلك الهداية والوجه بمعنى انكم حكمتم
 على قبولها ونقستمكم على الاخذ بها والحال انكم لم تهاكم هو ان يعلى كذا
 هذا الزام والتكلم عطف على الاستبصار او على الامكان وذلك لانهم كانوا
 في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول وكل واحد عطف
 على ما قبله نحو اصلوك نامرك ان تترك ما يعبد اباؤنا وذلك لان شعبي
 كان كثير السلوة وكان قومه اذا مروا به يصلوا فاحكموا فقصدا وبقولهم
 اصلوك نامرك الاستهزاء والسخرية لاحقيقة الاستفهام والتخيير نحو
 من هذا استفهاما رائنا نمر مع انك تعرفه والتخيير نحو كيف تكفرون بالله
 وكنتم امواتا فاحياكم والنهي عن كفر ابن عباس نحو ولقد نجينا
 اسرائيل من العذاب المرهين من فرعون بلفظ الاستفهام اى من فقه
 الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وبالعكس
 على اخلاف الرايين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام هنا وهو بل المراد
 النهي لان لما وصف العذاب بالشدّة والقضاة زادهم تهويلا بقوله
 من فرعون اى هل تعرفون فرعون من هو في قطعته وشدّة شكنه
 فانه لم يكن معذابا يكون المعذبة مثله ولهذا قال انه كان عاليا من الميثاق
 زيادة لتعريف حاله وتحويل عذابه والاستبعاد نحو اى لهم الذكر
 فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهرا المراد استبعاد ان يكون

لهم الذكر

لهم الذكرى بقرينة قوله ولقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
 اى كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعده من الايمان
 عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوبها
 من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الايات والبيانات
 من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا واعرضوا عنه وضربوا اى ومن
 انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كفى على حجة الاستعلاء وبمعنى
 تستعمل في معان كثيرة فاختلص في حقيقة الموضوعه هي لها اختلافا
 كثيرا ولما لم يكن الدلائل مضيدة للقطع بشئ من ذلك قال المصنف
 والظاهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحذر يد وغيرها هي
 اكرم عمروا ورويد بكرى فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كفى
 استعلاء وسواء كان اسما او فعلا موضوعا لطلب الفعل استعلاء
 اى على طريق طلب العلو وعد الامر بقية عاليا سواء كان عاليا
 في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك
 المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقرب افعالها
 الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى غير طلب الفعل استعلاء كالآيات
 نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما
 واذ لا يجالس احدا اصلا والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار
 لانه ابلغ مع التخويف في الصحاح الانذار تخويف مع دعوة نحو اعلموا
 فاستم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاق او التخيير نحو

في مجيب

لسيرة من مثله اذ ليس المراد طلب اثباتهم بسيرة من مثله لكونها
 والقرينة على قوله من مثله متعلق بفاشوا والضمير لعبدنا او صفه
 والضمير لما تزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان تكون
 لما تزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة
 الذوق والتعجيزا فما يكون عن الماتى به فكان مثل القرآن ثابتا
 ان يا توامنه بسيرة بخلاف ما اذا كان وصفا للسيرة فان المعجز عنه
 هو السيرة الموصوفة باعتبار انشائها والوصف ان قلت فليكن التعجيزا
 انشأ الماتى به قلت هو احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يجوز له
 متاع في اعتبارها البغا واستعمالهم فلا اعتداد به وبعضهم هنا
 كلام طويل لا طائل تحته والتعجيزا يكونا قرينة خاصتين والاهانة
 نحو كبروا حجارة او جديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قرينة
 او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التعجيزا يحصل الفعل اغنى
 قرينة في الاهانة لا يحصل اذ المقصود المبالاة بهم والبرهنة
 اصبروا ولا تصبروا ففي الاباحة كان الخطاب توهم ان الفعل محظور
 عليه اي محرم عليه فاذن له في الفعل مع عدم الجح في الترك والتعجيزا
 كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة
 اليه في ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو الايتها الليل الطويل
 الا انجلي يصح وما الاصباح منك مثل اذ ليس الغرض طلب الاعتلال
 من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يفتى ذلك تخلصا عما عرض له

ويلج الجواز حتى صدق
 على بانواع الهمم للتل
 فقلت لما تظن بصلبه
 وانه عجزا اذا بكلك

والليل

في الليل من تباريح الجوى ولا يستعمل تلك الليلة كانه لا طائفة له
 في انجلانها فلهذا يحل على التمنى دون الترحي والدعاء اي الطلب
 على سبيل التضرع نحو رب اعظمي والانس كقولك لن يا وليك مرتبة
 افضل بدون الاستعلاء والتضرع والافتقار نحو القوما انتم ملقون
 فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله يا وليك
 قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من غير
 بل الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب
 عند الانتفاء كما في الاستفهام والتنادي والتبادر الفهم عند الامر
 بعد الامر بخلافه الى تعبير الاول دون الجمع بين الامرين وانهما
 فان الولي اذا قال لعبد قم ثم قال له قبل ان يقوم اضبط حتى الماويقا
 الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الاصطباح ولم يرد الجمع بين القيام والاصطباح
 مع تراخي احدهما وفيه نظر لا نأمنع ذلك عند خلق المقام عن القرا
 ومنها اي ومن انواع الطلب التمني وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
 ولم حرف واحد وهو لا يمانه في لا تفعل وهو كلام في الاستعلاء لانه التبادر
 الى الفهم وقد تسعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذاهب البعض في طلب
 الترك كما هو مذاهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرى كالنهي
 والانس وهو ظاهر وهذه الامور بعين التمنى والاستفهام والامر
 يجوز تقدير الشرط بعد ها وايراد الجزاء عقيبها مجزا بان المضمرة مع
 الشرط كقولك في التمنى ليت لي مالا انفقته اي ان امرتني انفقته

والليل

الاستفهام ان يملك امره اي ان يقرينه امرته وفي الامر الكرهي الملك
اي ان يكره من امره وفي التقى لا تقتضي بكن خيرا لك الا يشتم بكن
 خيرا لك وذلك لان الحامل للتكلم على الكلام الطلبي كون المظم
 مقصودا للتكلم اما لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله
 وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه
 على الطلب غلب على المحاطب كون المطلب مقصودا لذلك المذكور
 لانفسه فيكون ان معنى الشرط في الطلب مع ذكره لك الشيء ظاهر
 ولما جعل النفاة الاشياء التي يضر الشرط بعدها ختم اشياء
 الى ذلك بقوله واما العرض كقولك لا تنزل نصب خيرا اي ان تنزل
 نصب خيرا فولدت من الاستفهام وليس شيئا اخر باسر لان العرض
 فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
 للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه معونة قرينة الحال عرض النزول
 على المحاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير
 هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء
فان الله هو الولي اي ان ارادوا وليا جنى فانه هو الذي
 يجب ان يتولى وحده ويعقد انه هو الولي والسيد وقيل لا
 ان قوله ام اتخذوا انما ترتيبه مع ان لا ينبغي ان يتخذوا من دون
 اولياء وج يرتب عليه قوله فان الله هو الخفي الولي من غير تقليد
 شرط كاي لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة

فيهم

وفيه مقرر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه ذلك الشيء واللعج
 المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا يقرب زيدا فهو اخوك بالغا
 مجزا واقرب زيدا فهو اخوك استفهام انك امر فانه لا يصح لابلوا
 الحالية ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
 بحرف نائب مناسب ان ادعوا جعلوا لفظا او تقديرا وقد يستعمل
 صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال للاغتراف
 في قوله لن اقبل يا مظلوم قصد الى اغترافه وحده على زيادة
 الظلم وبت الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص في نحو
قوله انا افعل كذا اي ايها الرجل نقولنا ايها الرجل اصله تخصيص
 المنادى بطلب الاقبال عليك ثم جعل مجزعا عن طلب الاقبال ونقل الى
 تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد باني
 وصفه المحاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فانيها مضموم وال
 مرفوع والمجوع في محل نصب على انه حال ولهذا قال مخصصا اي مختصا
 من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا الله
 ونحو يا الله يا الله والتحرر والتوجه كذا نداء الاطلاق والمنازلة المطال
 وما يشبه ذلك ثم الخير وقد يقع موقع النداء اما للقاء بل لفظ الماضي
 دلالة على انه كان وقع نحو وقفت الله للشقوى او لطلبها الحرص وقوعه
 كما مر في بحث الشرط من ان الطالبا اذا اعظم رغبته في شيء يمكنه حصوله
 اياه فربما يجمل اليه حاصلا نحو فان الله لقال والدعاء بصيغة

ان يرفع النفاة من الظاهر

الماتية من البليغ كقولهم رحمة الله يحتملها أي القفا ولما ظهر الرحمة
 في وقوعه وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار لأنه
عن صورة الأمر كقول العبد للمولى ينظر المولى إلى ساعده دون النظر
 لأنه في صورة الأمر وإن قصد به الدعاء والتفاعة والمحل
الخطاب للمطالع بأن يكون الخطاب عن لا يجب أن يكذب الطائفة
 إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب كذبك تأتي عن
 مقام اتينى بحبله بالطف وجهه على الاتيان لأنه إن لم يأتك عن
 مرة كاذباً من حيث الظن لكون كلامك في صورة الخبر تنبيه الاتيان
 كالحديث كثير ما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة يعني إلى الاسناد
 والسند اليه والسند ومعلقات الفعل والقصر فليعتبر أي ذلك
 الكثير الذي يشار به فيه الاتيان الخبر الناظر بنوع البصيرة في
 الكلام مثلاً الكلام الاتيان ايضاً أما مؤكداً وغير مؤكداً السند اليه
 فيه محذوف أو مذكور إلى غير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
باب الثاني الفصل والوصل بدء بذكر الفصل لأنه الأصل والوصل
 طارئ عامر من عليه حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة
 الملكة والفصل بمنزلة عدمه والاعدام إنما تعرف بمكانها
 مبني في التعريف بذكر الوصل وقال الوصل عطف بعض المحل على
 بعض والفصل ترك أي ترك عطفه عليه فإذا أنت جلة بعد
 جملة أخرى فالأصل أما أن يكون لها محل من الأعراب لأنه

الاولى

الأولى على تقدير أن يكون للأولى محل من الأعراب أن قصد تشريك
 الثانية لها أي الأولى في حكم أي في حكم الأعراب الذي كان لها
 مثل كونها خبر مبتدأ أو حالاً أو مفعلاً أو نحو ذلك عطف أي الثانية
 عليها أي على الأولى ليدل العطف على التشريك المذكور المفرد
 فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم أعرابه من كونه فعلاً أو مفعلاً
 أو نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه أي كون عطف الثانية على
 الأولى مقبولاً بالحوال ونحوه أن يكون بينهما أي بين الجملتين
 جهة جامعة نحو زيد يكتب لي شعراً بين الكتابة والشعر من الشائب
 الظاهر أو يعطى ويمنع أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما
 كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك
 كالفاء ونم وحق وذكره حشو مفيد لأن هذا الحكم يخص بالحوال
 لأن لكل من الفاء ونم وحق معنى محصلاً غني عن التشريك والجمعية فإن
 تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم يوجد جهة جامعة عطف بالحوال
 ولهذا أي ولأنه لا بد في الراو من جهة جامعة عطف على الجماع
 لا والذي هو عالم أن النوى صبر وإن بالحين كبريم انكشاف
 بين كبريم إلى الحين ومراعاة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل
 عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة باعتبار وقوعه
 موقع مفعول عالم لأن وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله
 لأنني لما أدعت الجيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت

زعت هاتك عفا الغداة كاعفا
 عنها طلال بالوحي ورسول

والأى وان لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم اعرابها حصلت
 الثانية عنها فلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو
 قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون
 الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم
 فلو عطف عليهم لزم تشريكه في كونه مقول قالوا فيلزم ان يكون له
 مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم دون
 نحن مستهزون لان قوله انما نحن مستهزون بيان لقوله انا معكم
 فحكم حكمه وايضا العطف على المنوع هو الاصل وعلى الثاني أى على
 تقدير ان لا يكون للأولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها أى ربط
 الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الأولى
 به أى بذلك العاطف من غير اشتراط امر نحو دخل زيد فخرج
 عمرو ثم خرج عمرا اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان تاسو
 الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة
 في علم النحوي فاذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العطف ظهرت
 احدى حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا حيد
 الاشتراك وهذا انما يظهر فيما لحكم اعرابي وما في غيره ففقاء
 واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم
 البلاغة على معرفة الفصل والوصل والأولى ان لم يقصد ربطها
 بالأولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للأولى حكم لم

اعطى الثانية

اعطى الثانية فالفصل واجب لليلزم من الوصل التشريك في ذلك
 الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على
 فلا يشترك في الاختصاص الظرف لما مر من ان تقدم المفعول نحو
 من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزأ
 ثم لهم محضاً عبال ظلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل
 اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعلاء
 الشرط ولو سلم فلا ينال ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا قبله
 من فاعل وقولوا انا معكم مبدل لانه المعنى فاذا تقدم متعلق الفعل
 وعطف عليه فعل اخر فيفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم
 الجمعة سرت وضربت زيداً مبدل لانه الفخرى والذوق عليه ولا
 عطف على قوله فان كان للأولى حكم أى وان لم يكن للأولى
 حكم لم يقصد اعطاؤه الثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
 زائد على مفهوم الجمله او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه
 الثانية ايضاً فان كان بينهما أى بين الجملتين كالانقطاع
 بلا ايهاى أى بدون ان يكون في الفصل ايهاى خلاف المقصود
 او كل الاتصال او شبه احد هما أى احداً الكمالين فلذلك
 يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة مناسبة والأولى
 وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهاى ولا كمال الاتصال
 ولا شبه احد هما فا لوصل متعين لوجود الداعى وعدم المنا

فالحاصل ان الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب لم يكن للاول
حكم لم يقصد اعطائه الثانية سنة احوال الاول كالانقطاع بلا
ايهام الثاني كالانصال الثالث شبه كالانقطاع الرابع شبه
كالانصال الخامس كالانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكلمتين في حكم الاخيرين الوصل وحكمه الامثلة السابقة الفصل
فاخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة وقال اما كالانقطاع
بين الجملتين فلا اختلاف ما خبرا وانثاء لفظا ومعنى بان يكون
احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انثاء لفظا ومعنى نحو
وقال زائد هم هو الذي يتقدم القوم لطول الماء والكلام
ارسواى اقيموا من امر سبت السفينة اى جبتها بالمرساة
نزاولها اى غاول تلك الحرب ونعالجها فكل حرف امر مجرى بقية
اى قال زائد القوم قيو نقاتل فان موت كل نفس مجرى بقية
تعالى لا يجيب بغيره ولا الاقام يرد به لم يعطف نزاولها على امر
لانه خبر لفظا ومعنى وامر سوا انثاء لفظا ومعنى مع قطع
وهذا مثال الكمال الانقطاع بين الجملتين باختلاف خبرا
وانثاء مع قطع النظر عن كون الجملتين محالين لم محل من الاعراب
والا فاجلجان في محل النصب على انها مفعول لا قال ولا اختلافها
خبرا وانثاء مع قطع بان يكون احدهما خبرا معناه والاخر
انثاء معناه وان كانا خبرين او انثاءين لفظا نحو مات فلان

وعد الله عطف على مات لانثاء معنى ومات خبر معناه وان
كانا جميعا خبرين لفظا او لانه عطف على اختلافهما والضمير للثاني
لا جامع بينهما كاسيالة في بيان الجامع فلا يصح العطف
زيد طويل وعمر وقام واما كالانصال بين الجملتين
فلكون الثانية مؤكدة للاولى تأكيد معنويا لدفع توهم
بحوز او غلط نحو لا مريب فيه بالغلبة الى ذلك الكتاب اى
جعلت اكم طائفة من اللروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا مريب فيه ثالثة فانه لما بولغ في وصفه اى
الكتاب يلو غير متعلق بوصفه اى في ان وصفه بانته بلغة الله
الفص في الكمال وبقول بولغ يتعلق الباء في قوله يجعل المبني
ذالك الدال على كمال العناية بتميزه والتوصل ببعده
التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الاختصاص
مثل خاتم الجواد فعنى ذلك الكتاب ان الكتاب الكامل الذي
يتأهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب مقابلة ناقصة
بل ليس بكتاب جان حجاب اى جاز بسبب هذه المبالة الذ
ان يتوهم السامع قبل التامل انثاء معناه في ذلك الكتاب
يرمى به خبرا قاص من غير صدق عن رؤية وبصيرة فليبعه
على لفظ اليه المفعول والمرفوع المستر عايد الى المريب فيه
والنصب البارز الى ذلك الكتاب اى جعل لا مريب فيه تابعاً له

فلا يصح العطف

الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانته اي وزان لا يرب فيه مع ذلك
 الكتاب وزان نفسه مع زيد جاي بني زيد نفسه فظهر ان لفظ
 وزان في قوله وزان نفسه ليس بزايد كما توهم او تأكيد لفظيا
 كما اشار اليه بقوله ونحو هدى اي هو هدى للمنفين اي
 الضالين الصابرين الى النجوى فان معناه انراى الكتاب في
 الهداية بالغ درجته لا يدرك كنهها اي غايتها لما في تشكيدها
 من الانعام والتفخيم حتى كانت هداية محضه حيث قال هدى لم
 هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكامل
 والمراد بكلمة اي الكتاب كماله في الهداية لان الكتب السماوية
 مجيها اي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة في درجات الكمال
 لا يجبرها لانها المقصود الاصل من الانزال فوزانته اي وزان
 هدى للمنفين وزان زيد الثاني في جاي بني زيد لكونه مفردا
 لذلك الكتاب مع اتفاقها في المعنى بخلاف لا يرب فيه فانه ظاهرا
 معي او لكونه مضافا الى الثانية بدلا منها اي من الاولى لانها
 اي الاولى غير وافية بتمام المراد وكيفية الوافية حيث يكون في الوفا
 فصورها او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية بكمال الوفاء والمقام
 يقتضي اعتناء بشانته اي بيان المراد لتكثرة كونه اي المراد
 مطلوباً في نفسه او ظاهراً او عجبياً او لطيفاً فيزيل الثانية من الاول
 منزلة بدل البعض والاشتمال فلاول نحو امدكم بما تعلمون

امدكم بما تعلمون

امدكم بما تعلمون وبين وجبات وعمود فان المراد اليه على نعم الله
 والمقام يقتضي اعتناء بشانته لكونه مطلوباً في نفسه ونزاهته الى غير
 والثاني اعنه قوله امدكم بما تعلمون وبين او في بدايته اي تباديه
 المراد الذي هو التغير لئلا يلائم الثاني عليها اي على نعم الله
 تعالى بالتفصيل من غير حالة على علم المظالم المعاندين فوزانته
 وجهه في اعني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون
 يشمل الانعام وغيرها والثاني اعنه المنزلة منزلة بدل الاشتمال نحو
 قوله اقول له امر حل لا تقيم عندنا ولا تكن في السر والنجوى مسلماً
 فان المراد به اي بقوله امر حل كال اظهار الكراهة لا فاقترى
 الطالب وقوله لا تقيم عندنا او في تباديته لئلا يلائم اي دلالة
 لا تقيم عليه اي كال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد كما
 من الوزن وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال انتم
 عندي ولا يقصد كنه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضور
 فوزانته اي وزان لا تقيم عندنا وزان حشها في اعني الدار
 حشها لان عدم الاقامة مغاير للاحتمال فلا يكون تأكيداً او غير ذلك
 داخل فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعد بديل الكل لانه انما يميز
 عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق
 في الجمل لا سيما التي ليس لها من الاعراب محل مع ما بينها اي بين
 عدم الاقامة والاحتمال من الملازمة اللزومية فيكون بدل اشتمال

او الكلام في ان الجلة الاولى اعني ارجل ذات محل من الاعراب مثل ما مر
 في امر سوا منها ولها وانما قال في الثاني ان الثانية او في كذا
 الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجال وعدم مطابقة
 الدلالة فاصارت غير وافية او لكون الثانية بيانا لها اي الاولى
 لخطاها اي الاولى نحو فوس الى الشيطان قال يا ادم هل ادركت
 شجرة الجدة وملك لا يبلى فان وزنا ترى وزنا قال يا ادم قد
 في قوله اقم بالله ابراهيم خضعوا لاسمها من نصب لادب حيث جعل
 الثاني بيانا وتوضيحا للاول وظ ان ليس لفظ قال بيانا وتفسير
 اللفظ وسوس حتى يكون هذا من باب الفعل دون الجلة بل البيتين
 هو جميع الجلة واما كونها اي كون الجلة الثانية كالمنقطعة عنها اي
 عن الاولى فلكون عطفا عليها اي الثانية على الاولى وهو العطف
 على غيرهما ما ليس بمقصود وشبه هذا بكال الانقطاع باعتبار
 على مانع من العطف لا انه لما كان خارجا يمكن رفعه بنصب قوله
 لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعاً مثله
 : ونظن سلمى اتى ابني بها : بدلا من اراها في الضلال فهم فيين :
 مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها انها وكون المستند اليه
 في الاولى محبوا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه
 عطف على ابني فيكون من مكنونات سلمى ويجعل الاستئناف كانه قيل
 كيف تراها في هذا المكان فقال اراها تتجهم او ديرة الضلال ولما كونا

اي الثانية

جواب السؤال

اي الثانية كالفصل بها اي بالاولى فكرونا اي الثانية جوابا للسؤال
 انقطع الاولى فنزل الاولى منزلة اي السؤال لكونها مشتقة عليه
 له ففصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال
 بينهما من الاتصال قال السكاكي فينزل اي ذلك السؤال الذي يفتني
 وقد دل عليه بالفهم منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوله
 جوابا لرفع عن الكلام الاول لذلك تقوله منزلة الواقع انما يكون
 كاعتناء السامع عن ان يشغل مثل ان لا يسمع منه اي من السامع شئ
 تخبره وكراهة كلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقبل اللفظ
 وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك ليس في الكلام كذا السكا
 دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال فكان المصنف نظر الى ان قطع
 الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير
 تنزيل الاولى منزلة السؤال تشبيها به والظاهر انه لا حاجة الى ذلك بل
 كون الاولى منقاة السؤال كاف في ذلك واليه اشير في الكشاف
 الفصل الثاني في كون جوابا للسؤال انقضى الاولى استئنافا وكون
 الجلة الثانية نفسها تسمى استئنافا ومستأنفا وهو اي الاستئناف
 اضرب لان السؤال الذي تضمنت الاولى اما سبب الحكم ثم نحو قوله
 قال كيف انت قلت عليل سهر دائم وحرن طويل اي ما بال
 عليل او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لا انه اذا قيل فلان
 مريض فانما يشغل عن موجب مرضه وسببه لان يقال هل سبب علة

كذا وكذا الاستيذانهم والخزن حتى يكون السؤال عن السبب ^{ما سبب}
 خاص لهذا الحكم ^{فصل} قوله نعم وما ابن نفسي ان النفس الامارة بالشهوة
 هل النفس امارة بالسوء بقرينة التاكيد وهذا الضرب يقتضي تأكيد
 الحكم كما مر في احوال الاستناد من ان المخاطبة اذا كان طالباً للفتنة
 حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالافتضاء ههنا ^{فتناً}
 اسماً لا لاوجوباً والنفس في باب البلاغة بمنزلة الواجب ^{واما}
 عن غيرها اي غير السبب المطلق والخاص بحقوقه نعم قالوا سلاماً
 قال سلام اي واذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلاماً
 اي حياتهم نتيجة احسن من تحتهم لكونها بالحكمة الاسمية الدالة على
 ربه الدوام والنبوت وقوله نعم العوازل في زعمهم انتهى في غير
 ذلك ^{بل} ولكن عمره ولا يتجلى ولا تتكشف بخلاف اكثر الغمات والشدائد
 فيكون كانه قيل اصد قوام كذا بواقي اصد قوا وايضا منه اي من الاستيذان
 وهذه الشارة الى تقيم اخر له ما يؤيد باعادة اسم ما استوفى
 عنه الاستيذان واصلا لكلام استوفى عنه الحديث فحذف
 الفعل ونزل الفعل المتعدي منزلة اللازم نحو احسنت انت
 زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه ما ينبغي
 ان يفتنه اي صفته ما استوفى عنه ومن اسمه والمراد بالصفة
 تصلح لترتيب الحديث عليه نحو احسنت الى زيد صد يقفك القديم اهل
 لذلك والسؤال المقدر فيها لما اذا احسن اليه اهل هو حقيق

بالحسان

بل احسان وهذا الاستيذان المبني على الصفة ابلغ لانتظامه على بيان ^{السبب}
 الموجب للحكم كالصدقة القديمة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من
 الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان
 السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشمل على بيانه لا محالة ولا فلا
 وجه لانتظامه عليه كما في قوله نعم قالوا سلاماً قال سلام وقوله نعم
 العوازل وجهه المقصود عن ذلك مذكور في الشرح وقد يجحد
 صدر الاستيذان فعلا كان واسماً نحو قوله نعم ليحذف فيها بالفتنة
 والامثال رجال لا تلهيهم كمال فيمن قرأها مفتوحة البناء كانت
 قبل من ليحذف فقيل رجال وعليه نعم الرجل او نعم رجال زيد ^{زيد}
 قول اي قول من يجعل المخصوص خبراً مبتدأً محذوف اي هو ^{زيد}
 ويجعل الجملة استيذاناً فاجابا بالسؤال عن تقييد الفاعل المبهم وقد يجحد
 الاستيذان كله اما مع قيام شئ مقامه نحو نعم ان اخوكم قرين
 لهم الفاي ايلاف في الرجلين المعروفين لهم في الجملة رحلة
 في الشئ الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا ^{في}
 مؤلفه في الرجلين المعروفين كانه قيل اصد قوام كذا بواقي اصد قوا
 كذا تم حذف هذا الاستيذان كله واقيم قوله بهم الف وليس لكم الا ^{في}
 مقامه للدلالة عليه او بدون ذلك اي بدون قيام شئ مقامه
 انما يجرد القرينة نحو قوله نعم فقم المأهدة ونحو اي نحن على قول
 اي قول من يجعل المخصوص خبراً لمبتدأ اي هم نحن ولما وقع من

ويعلم ان شئاً محذوفاً
 او ان الشئ محذوفاً
 وقد جازعت بنو اسد وخافوا

الاحوال الامراج المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين
 فقال اما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا يريد الله فقولهم لا يريد كذا
 سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك في لا اى ليس الامر كذلك فهذا
 اخبارية وايد الله جملة انشائية وعاشية فينبغي ان لا الانقطاع لكن
 عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد
 مع ان المقصود الدعاء بالتأييد فانيما وقع هذا الكلام فالمعطوف
 عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم لما يقف على المعطوف عليه في
 الكلام نقل عن النحاة كناية مشتملة على قوله قلت لا وايد الله
 وزعم ان قوله وايد الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان
 كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وان لم يحط بالحكاية فحين
 ما قال المخاطب لا وايد الله فلا بد له من معطوف عليه واما الله
 عطف على قوله واما الوصل لدفع الايهام اى اما الوصل ليقطع
 الجملتين بين كمال الانقطاع وكال الاتصال وقد صحف بعضهم واما
 كبر العزة فركب متن عميةا وخط خط اعتوا فاذا اتفقا اى
 الجملتان خبرا وانما لفظا ومعنى او معنى فقط يجامع اى مع تحقق
 جامع بينهما بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع بينهما فبذلك
 الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا وانما لفظا ومعنى فاما
 لانها اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط سئل
 اقسام لانها ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او لا

خبر وانما انشا

خبر وانما انشا او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما
 انشاء او الاولى انشا والثانية خبرا وبالعكس فالجميع ثمانية اقسام
 والمصداق او رد للقسامين الاولين مثالها كقوله تم بخادعون الله وهو
 خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الجاهل لفي جهنم في الخبريتين
 لفظا ومعنى لانها في المثال الثاني مقتضيان في الاسمية بخلاف
 الاول وقوله تم كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى
 واما للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا وانما انشائية يمكن تطبيقه
 على قسمين من الاقسام الستة واعاد لفظ الكافيتهما على انهما
 للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تم واذا اخذنا ميثاق نبي اسرا
 لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى
 والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قوله على لا تعبدون مع خبر
 لفظا لكونها انشائيتين معنى لان قوله تم لا تعبدون اخبارية
 في معنى الانشا اى لا تعبدوا وقوله تم وبالوالدين احسانا لا
 له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب اى وتحنون جميع
 احسنوا فيكون الجملتان خبرا لفظا انشا معنى وفائدة تقديم الخبر ثم
 جعله معنى الانشاء اما لفظا فلان الله ثم مع قوله تم لا تعبدون وانما
 معنى فاللبا لغير باعتبار ان المخاطب كما انه سامع الى الامتنان فهو
 يخبر عنه كما يقول تذهب الى فلان تقول كذا وتريد الامر او يقد
 من اول الامر صريح الطلب عليه فهو الطاهر اى واحسنوا بالوالدين

احتمالاً فكونان اثنتين معنى مع ان محم لفظ الاولى اخباراً فقط
 الثانية انشاء والجامع بينهما اي بين الجليلين يجب ان يكون باعتبار
 المسند اليها والمسندين جميعاً اي باعتبار المسند اليه جملة الاولى
 والمسند اليه في الجملة الثانية وكذلك المسند في الاولى والمسند في الثانية
 نحو يعز زيد ويكتب المناسبة الظاهر بين الشعر والكتابة وتقامرهما
 في خيال مخاطبها ويعطى زيد ويمنع لثنا الاعطاء والمنع هذا عند
 اتحاد المسند اليها واما عند تغايرها فلا بد من تناسبها كما اشار
 اليه بقوله ومزيد شاعر وعمر كاتب وفيه طويل وعمر قصير
 بينهما اي بين زيد وعمر وكلاهما او الصدقة او العداوة او نحو
 ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما مناسباً للآخر وملائماً له بلا
 لفظ نوع اختصاص لهما بخلاف زيد كاتب وعمر شاعر وبما ان
 المناسبة بين زيد وعمر فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا
 حكوا بامتناع نحو خفي ضيق وخافي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمر
 طويل مط سواء كان بين زيد وعمر مناسبة او لم تكن لعدم تناسب
 الشعر وطول القامة السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجليلين
 ما يجعلها عند القوة المفكرة جها من جهة العقل وهو الجامع العقلي
 او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي
 والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة
 للعالي الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان ينادى اليها من طرف

الحواس كادراك الشاة معنى في الذنب والخيال القوة التي تجمع
 فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المترك وهي
 القوة التي ينادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
 وبالمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
 عن الحس المترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصورة
 ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة والمعاني ما لا يمكن ادراكه
 باحدى الحواس الظاهرة فقال السكاكي الجامع بين الجليلين اما عقلي
 وهوان يكون بين الجليلين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في الخبر عند
 اوجه الخبر وفي قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور
 الامر المتصور ولما كان المقرر انه لا يمكن في عطف الجليلين وجود الجامع
 بين المفردين من مفرداتهما باعتبار السكاكي ايضا غير المقص عبارة
 السكاكي وقال الجامع بين الشئيين اما عقلي وهو امر بسيط يقتضيه
 العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور
 او تماثل فان العقل يجزئ به المتلين عن الشخص في الخارج يرفع الشدة
 فيها فيصير ان متحدتين وذلك لان العقل يجزئ الجزئي عن عوارضه
 الشخصية الجاهية وينتزع منه المعنى الكلي فيذكره على ما تظهر في
 موضعها واما قال في الخارج لانه لا يجزئ عن الشخصات العقلية
 لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من شخص فيدبره عتار عن شأنه
 العقولات وهما بحيث وهوان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل

اتحاد زيد وعمرو مثلاً في الإنسانية وإذا كان التماثل جامعاً لم يوقف
 صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو وصداقتها او نحو
 ذلك لأنها متماثلان لكونها من أفراد الانسان والجواب ان المراد
 بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصفه نوع اختصاص بهما على ما سيأتي
 في باب التشبيه وتضاف وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما
 الا بالقياس الى تعقل الآخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر
 عنه امر اخر بالاستقلال او بواسطة انقسام الغير اليه فهو علة والآخر معلول
 والاول والاكثر فان كل عدد يصير عند العدد فانياً قبل عدد اخر فهو
 اقل من الآخر اكثر منه او هي وهو امر بسببه يتجلى الوهم اجزاء عند
 العقلة بخلاف العقل فانه اذا اخطى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون
 بين تصورهما شبهة تماثل كلوي بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في صور
 المثلين من جهة انه ليس في الوهم انهما نوع واحد زيد في احداهما غير
 بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد
 هو اللون ولذا لا ياتي ولا في الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع
 بين المثلثة التي هي له: ثلثة تشرق الدنيا بوجهيها: شمس النجى وابراهم
 والقمر: فان الوهم يتوهم ان الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت العوالم
 العقل فانه يعرف انهما امور متباينة او يكون بين تصورها تضاد
 وهو القابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد وبينهما غايات
 الخلاف كالسواد والبياض في المحوسات والائمان والكفر في العقولات

والتوهم ان معناه تقابل العدم والمملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
 هو تصديق الحقيقة في جميع ما علم بحجته به بالقوة اعني قبل ان
 لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند
 مع الآخر به بالائمان والكفر بعدم الايمان عما من شأنه ان يكون
 مؤمناً وقد يقال للكفر انكار شئ من ذلك فيكون وجودياً فيكون
 متضاداً في ما ينصف بهما اي بالمذكورات كلاشئ ولا شئ
 والمؤمن والكافر وامثال ذلك بعيد من المتضادين باعتبارهما
 على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسواء والامر في المحوسات
 فانها وجوديان احدهما في غاية الامر ترفع والاخر في غاية الانخفاض
 وهذا معنى شبه التضاد وليا متضادين لعدم تواردهما على
 المحل لكنهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض
 لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بذا حقلين في مفهومى السواء
 والامر في الاول والثاني فيما يعبر المحوسات والمعقولات فان
 الاول هو الذي يكون سائماً بقا على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير
 هو الذي يكون مسبوقاً بواحد فقط فاشبه المتضادين باعتبار
 اشتغالها على وصفين لا يمكن اعتماها ولم يجعل متضادين كالا
 والابيض لانه قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف
 ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما الاول اكثر من مخالفة
 الثالث له مع ان العدم معتبر في مفهوم الاول ولا يكون وجودياً

فانه انما جعل المتضاد وشبهه خامعا وهما لان الوهم ينزلها منزلة
التضاد في انه لا يحضر احد المتضادين والشبهين بها ويجوز ان
ولذلك تجد الضد اقرب خطوها بالبال مع الصدق من الخيارات
الغير المتضادة يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل ^{سقط}
كل منهما ذاهلا عن الاخر او خالي وهو امر ليس به يقتضي الخيال
اجتماعها في المفكرة وذلك بان يكون بين تصورهما تقارن في ^{الخيال}
سابق على العطف لا سببا مؤدية الى ذلك واسبابه اى سباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثانية في الخيال
ترتبا ووضوحا وخفا وتكون صور لا انفكاك بينهما في خيال وهل
في خيال اخر فلا يجمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي
في خيال اخر مما لا يقطع قط واصحاب علم المعاني فصل احتياج المعرفة
الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما
الجامع الخيالي فان جمعه انما هو على محرمي الالف العادة بحجب انفسا
الاسباب في اثبات الصور في خزائن الخيال وبيان الاسباب ما يفوق
الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي
ما يدرك بالوهم والخيالي ما يدرك بالخيال فان التضاد وشبهه
من المعاني التي يدركها الحس والوهم وكذا التقارن في الخيال ليس ^{من}
التي تجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير
من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات

الوحدات واجابوا بان الجامع كون كل منها متضادا للاخر وهذا من
جزء لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي لانه ممنوع وان اراد ان تضاد هذا السواد لهذا البياض
معجز جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاد في شيهما في انها ان
اضيف الى الكليات كانت كليات لان اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات
فكيف يصح ان يجعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهما ثم ان
الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصور
مترسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام صاحب الفتح مشعر
بان لا يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجبلتين باعتبار مفرد من
مفرد انهما وهو نفي معترف بفساد ذلك حيث منع صحة ^{خفي}
صيتن وخاتمي صيتن ونحو الشمس وحرارة الارنب والغباباذخ
محدثة قلت كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجبلتين واما
انما قد مر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع اخر
وقد صرح فيه باشرائط المناسبة بين المسندي والسند اليهما جميعا
والصالحا اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واما اصلا
غيره الى ما ريت فذكر مكان الجبلتين الشيتين ومكان قوله اتحاد
في تصورهما اتحاد في الصور فيقع الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين
تصورهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين
تصورهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض

لا يبين تصورهما اعني العلم بها وكذا التقارن في الخيال انما هي بين
نفس المصور فلا بد من تاويل كلام المصمم وحمله على ما ذكره الشارح
بان يراد بالشئ الجليان وبالصوت مفرد من مفردات الجملة مع ان
ظاهر عبارة ياتي ذلك وليست الجملة مع زيادة تحقيق وتفصيل او
في الشئ فانه من المباحث التي ما وجدنا احد احكام حمل تحقيقها
ومن محققات الوصل بعد وجود المعنى تناسب الجليان في الاسمية
والفعلية وتناسب الفعلين في المعنى والمضامين غير فاذا امرت
بجدة الاخبار ومن غير تعرض للتحديد في احديهما والثبوت
في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
قاعد الا لانع مثل ان يراد في احديهما التحدد وفي الاخرى
الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد مثل ان يراد في احديهما
الماضي وفي الاخر المضارع فيقال زيد قام وعمرو يقعد او يراد
او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشروط كقول
تم وقالوا لا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر منه
قوله تم فاذا جاء اطعمهم لا يتأخرون ساعة ولا يتقدمون
نقدى ان قوله لا يتقدمون عطف على الشرطية قبلها لا
الجزاء اعني قوله لا يتأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء
اطعمهم لا يتقدمون نذيب هو جعل الشئ زائدا للشئ
شبهه بذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تامة وبدونها

في محال

الحق في غير

في محال

ان في عقيب بحث الفصل والوصل الى المكان المناسبة اصل المحال
المنفصلة اي الكثرة الوقوع في جميعها كما في الاصل في الكلام المحقق
ان يكون بغير قلة واحترز بالمنفصلة عن المؤكد المفرد فليفتقر
الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها
وانما كان الاصل في المنفصلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على
صاحبها كالحجر بالنسبة الى المبتداء فان معنى قولك جاء زيد را
اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب لانه في الحال على سبيل
البيعة وانما المقصود اثبات المحي وجب في الحال لزيد في الاخبار
عن المحي هذا المعنى ووصفه اي ولائها في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها
على هذا الوصف حال مباشرة الفعل في قيد الفعل وبيان لكيفية وقوع
غلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد انصاف المنعوت به
واذا كان الحال مثل الخبر والنعت فكما انها يكونان بدو واو
فذلك الحال واما ما اورد به بعض النحويين من الاخبار والنعت
المصدرة بالواو كالحجر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو
التي تسمى واو تأكيد الموصوف بالصفة بالموصوف فليس سبيل التشبيه
والالحاق بالحال لكن غولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها
اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة مستقلة

بالأخوة من غير أن تتوقف على التعليق حال غير مستقلة بل متوقفة على
التعليق بكلام سابق قصد تعيينه بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا
إلى ما يربطها بما قبلها الذي جعلت حالا عنه فكل من الضمير والواو
صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم تفسد حاجة إلى زياد
ارتباط هو الضمير بدليل الانقسام عليه في الحال المفردة والمفردة
فالجملة التي تقع حالا أن حلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي
عنه وجب فيها الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خربته زيد قائم
ذكر أن كل جملة حلت عن الضمير وجب فيها الواو وإرادتين
أن أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالصة
عن ضمير ما أي الاسم الذي يجوز أن ينصب عنه حال ذلك بأن
يكون فاعلا أو مفعولا معترفا أو متكررا مخصوصا لا كونه محضه أو مبتدأ
أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينصب عنه حال على الأصح وإنما لم يقل عن
ضمير صاحب الحال لأن قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله يقع أن تقع
تلك الجملة حالا عنه أي عما يجوز أن ينصب عنه حال بالواو وما لا
هذا الحكم له أنه وقوع الحال عنه لم يقع إطلاق اسم صاحب الحال عليه
الاعتماد وإنما قال ينصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
عنه ليدخل فيه الجملة الظالمة عن الضمير المصدرة بالمضارع مثبت فيصح
استثنائها بقوله إلا المستدرة بالمضارع مثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمر
فإنه لا يجوز أن يحل ويتكلم عمر وحالا عن زيد لما سياتي من أن ربط

حال كجملة اسمية بوجهين
1- بوجه فعلية تفصيلي
2- بوجه مضاف بوجه متبني أو متبني
3- بوجه مضاف بوجه خبري أو خبري
4- بوجه مضاف بوجه مبتدأ أو مبتدأ
5- بوجه مضاف بوجه خبري أو خبري

منها

مثلهما يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى أن المراد بقوله وكل جملة
الجملة الصالحة الظالمة في الجملة بخلاف الانقسامات فإنها لا تقع حالا البتة
لأصح الواو ولا بد منها ولا عطف على قوله أن حلت أي وإن لم تحل
الجملة الظالمة عن ضمير صاحبها فإن كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها أي الواو نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر أي لا
حال كونك تعد ما تعطي الكثرة لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة
لعرفة المفرد في الأعراب ونظير الجملة عليه لوقوعها موقعه وهي
أي المفردة تدل على حصول صفة أي معنى قائم بالغير لا نقول بالبناء
الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول به والهيئة معنى قائم بالغير
غير ثابتة لأن الكلام في الحال المنقلة مقارن ذلك الحصول لما
جعلت الحال قيد له يعني العامل لأن الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عام لها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارن
وهو أي المضارع المتكسر لأن ذلك على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قيد له كالمفردة فيمنع الواو فيه كما في المفردة وأما
الحصول أي ما دلالة المضارع مثبت على حصول صفة غير ثابتة فلك
فعلا فدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فدل على الحصول وأما
المقارنة فلكونه مضارعا فيصير الحال كما يصح للاستقبال وفيه نظير
الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته آخر متعاقبة
مراوحتها الماضي وأما المستقبل والحال للغير فيصدد بها يجب أن يكون

مقارنا زمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حاضرا
 أو مستقبلا فلا دخل للمضارع في المقارنة فلا دلي على ان يعطى متناهي الواو
 في المضارع المثبت بانه وزن اسم الفاعل لفظا وينقد بانه معنى واما ما
 من تحريك بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت فلا فيك
 اي اسلمهم بنحو وارههم مالا كذا قليل اما جاز الواو في المضارع
 المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية واما
 اصك وانا اراههم كما في قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون اني
 رسول الله اليكم وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه
 شاذ والثاني اي بنحو وارههم ضربة وقال عبد القاهر هي
 اي الواو فيها اي في قوله قمت واصك وقوله وارههم للعطف
 للحال وليس المعنى قمت مالا وجهه بنحو رهنا مالا بل المضارع
 بمعنى الماضي والاصل مكنت وقت بنحو ودهنت عدل عن لفظ
 الماضي الى المضارع حكاه الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان
 في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيجوز عنه بلفظ المضارع وان
 كان الفعل مضارعا منقيا فالامر ان جاز ان الواو وتوكل كقرا ان ابن
 زكوان في قوله تعالى فاستقيما ولا تقربا بالتحيف اي بتخفيف النون
 فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع خبرا
 فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو والحال بخلاف قرأته العامة ولا
 تقربا بالشد يد فانه موكد معطوف على الامر قبله ونحو قوله تعالى

ومالنا اي اي شئ يثبت لنا لا نفي من بالله اي حال كوننا غير
 مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو واما جاز فيه الامر ان
 لدلالة على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منقيا واما
 انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان
 كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله تعالى اخبارا اني يكون
 غلام وقد يلغى الكبر بالواو وقوله تعالى او جازيكم حصرت سدك
 بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما في الماضي معنى فالواو
 به المضارع للنفي بل او لا فاما يقبلان معنى المضارع الى الماضي
 فامر بالنفي بله مثالين احدهما مع الواو والاخر بدون واقتصر
 في المنفي بله على ما هو بالواو وكأنه لم يطع على مثال ترك الواو
 الا انه مقتضى القياس وشار الى امثلة ذلك فقال وقوله تعالى
 اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلب بنعمة من ربي
 وفضل لم يمسهم سوء وقوله تعالى ام حجبتم ان تدخل الجنة ولما يا
 مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت اي اما جاز الامر في الماضي
 فالدلالة على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مبتدئا
 المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالة
 على المقارنة شرطا ان يكون مع قد فاهره كما في قوله تعالى وقد بلغت
 الكبر ومقدرة كما في قوله تعالى حصرت سدك وهم لا قد تقرب
 الماضي من الحال والاشكال المذكور واره ههنا وهون الحال

التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرّب قد الماضي منها في
 المقارنة إذا كان الحال والعامل ما ضيق ولقطة قد أقام تقرب الماضي من
 الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددها كما
 في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك
 مذكور في الشرح وأما النفي أما جواز الأمرين في الماضي المنفي دلالة
على المقارنة دون الحصول لما أوردنا على دلالة على المقارنة فلا بد من
 أي استمداد النفي من حين الاشتفاء إلى زمان التكلم وغيرها أي غير
 لما مثل له وما لا اشتفاء مقدم على زمان التكلم مع أن الأصل استمرار
 أي استمرار ذلك لا اشتفاء لما سمع حتى يظهر قرينة على الانقطاع كل في
 لم يضر زيدا أمس لكنه ضرب اليوم فحصل به أي بالمتنق أو بان الأصل
 فيه الاستمرار للدلالة عليها أي على المقارنة عند الإطلاق وبرز القييد
 بما يدل على انقطاع ذلك لا اشتفاء بخلاف مثبت فإن وضع الفعل على
 أفادة الجهد من غير أن يكون الأصل استمراره فإذا قلت ضربت مثلا
 كفي في صدق وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي وإذا قلت تأخر
 أفاد استعراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي لا قطعاً بخلاف لما قد
 لا أنهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في ظرفين ولا يخفى أن الاثبات
 في الجملة إنما ينافي النفي دائماً ويخففه أي يحقق هذا الكلام أن استمرار
العدم لا يقتضي إلى سبب موجود بخلاف استمرار الوجود يعني أن جواز الوجود
 وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود لا نفي وجود عقيب وجود

ولا بد لوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا
 يحتاج إلى وجود سبب بل يكفي مجرد انشغال سبب الوجود والأصل
 في الحادث عدم حتى توجد عللها ففي الجملة لما كان الأصل في النفي
 الاستمرار حصل من الملاحظة الدلالة على المقارنة وأما الثاني أي عدم
 دلالة على الحصول فلكونه منقياً هذا إذا كانت الجملة فعلية وإن كانت
 اسمية فالشهور جواز تركها أي الواو لعكس ما عرفت في الماضي
 المثبت أي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول
 صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبت نحو كلمة فوه
 التي بمعنى مثافها وأيضاً المشهور أن دخولها أي الواو وأولى
 من تركها لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم الثبوت
 مع ظهور الاستنباط فيها فمنها بطلان زيادته نحو قوله تعالى
 فلا تجعلوا لله انداداً وانتم تعلمون أي وانتم من أهل العلم
 والمعرفة أو وانتم تعلمون ما بينها من التفاوت وقال عبد القادر
 أن كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال
 وجبت الواو سواء كان الخبر مفلاً نحو جاء زيد وهو صريع أو اسماً
 نحو جئت زيدا وهو صريع وذلك لأن الجملة الحالية لا يترك
 فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل وتضم إليه في الاثبات ونحو
 تقدير المفرد في أن لا يتنافى فيها الاثبات وهذا مما يمتنع في
 جاء زيد وهو صريع أو هو صريع لأنك إذا أعدت ذكر زيد

وجت بصير الفصل المرفوع كاي بميزة اعادة اسم صريح في ان لا نجد
 سبيلا الى ان قد حل سريع في صلة المحي ونظم اليه في الانشاء لان
 اعادة ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بانه ليس ولا
 لكنت تركت المبتدأ بمضغنة وجعلته لغوا في البين وجري مجرى
 ان يقال جاني زيد وعمر وسريع امامه ثم نزع انك لم تستأ
 كلاما ولم تبدى سرعة ابتداء وعلى هذا فالاصل والقياس
 لان لا يجر الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء به ونه فيه سبيل
 الخارج عن قياسه واصله يفر من التاويل ونوع من التشبيه
 هذا كلامه في دلائل الانحاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاز
 وزيد وسريع او سريع وجاز زيد وعمر وسريع او سريع امامه
 بالطريق الاولى ثم قال الشيخ وان جعل نحو كتفه سيف حالاً فلا
 فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا
 انكرتني بلدة او نكرتها خرجت على مع البازي على سوادتي
 من الليل يعني اذا لم يعرف قديمي اهل بلدة او لم اعرفهم
 منهم مصاحبا للباري الذي هو انكر الطيور مشملا على شئ
 من ظله الليل غني منظر لاسفار الصبح فقوله على سواد
 فيها الواو ثم قال الشيخ الوجوه ان يكون الاسم في مثل هذا فعلا
 للظرف لاعتاده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدرا
 خصوصاً ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان

فقد

فقد ما مضى مع قد هذا كلامه وفي بحثه والظاهر ان مثل كتفه سيف
 يحل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية قد تم خبرها
 وان يكون فعلية مقدمة بالماضي والمضارع فعلى التقديرين
 يتبع الواو وعلى التقديرين لا يجي الواو فمن اهل هذا اكثر
 وقال الشيخ ايضا وبحسب الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية
 تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الانشاء
 كقوله فقلت عسى ان تبصرني كما قال النبي حوالى الاسود الحارثي
 من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت
 من مفعول تبصرني ولولا دخول كما لما عليها لم يحسن الكلام
 الا بالواو وقوله حوالى اي في الكفا في وجوب حال من بنى
 لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وبحسب الترك تارة اخرى
 لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بغيب مفرد حال كقوله
 والله بقيقك لنا سائلا بهذا التجمل وتعلم وقوله بردك تجمل
 حال ولولم يتقدمها قوله سائلا لم يحسن فيها ترك الواو بلد التكا
 الانحاز والاختاب والمساوات قال الكاكي اما الانحاز
 والاختاب فلكونهما نسبين اي من الاصور النسبية التي يكون
 تعلقها بالقياس الى تعقل شئ اخر فان الموجز اما يكون موجزا
 بالنسبة الى ما هو نقص منه لا يفسر الكلام فيها لا بترك التحقيق
 والتعيين اي لا يمكن التخصيص على ان هذا المقدار من الكلام

بعض نسخ اسم جاز لا يورد
 في نسخة
 سالت عن جمع
 الكارة ويكسب التفعيل
 والتجسس ثريين لك مستعملين
 عليك رشتال الثوب على صفة
 لازمين لك لزوم الثوب
 على صفة وانما يكون
 الواو عند تقدم
 المفرد للملا
 عطف الجملة على المفرد

باب في بيان محذور التلخيص

ايجاز وذلك اطلاقا بذكر موجز يكون مطلباً بالنسبة الى كلام اخر
وبالعكس والبناء على امر عر في اي والا بالبناء على امر يعرف هل
العرف وهو متعارف لاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة
ولا في غاية الفخامة اي كلامهم في محرم عرفهم في تادية المعنى
عند المعاملات والمخاويلات وهو اي هذا الكلام لا يحل من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رغبة مقتضيات الاحوال ولا يتم ايضا منهم
لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلا وضيقه والفاظ كلف كل
ومجرد تاليف خيالات عن حكم النقيض فلا يجاز اذ المقصود باقل من
المتعارف والاطناب اياه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا
فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وتارة
اخرى الى كون المقام خليقا باسب ما ذكر اي من الكلام الذي
ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكره متعارف الاوساط
وهو غلط لا يخفى على من له قلب والحق السميع وهو شهيد بعبارة
الكلام بوصف الايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف بكونه
اقل ما يقتضيه المقام بحسب الظاهر واما ظنا بحسب الظاهر لانه لو كان
اقل ما يقتضيه المقام ظاهرا وتحققا لم يكن في شئ من البلاغة
مثاله قوله تعالى مرت الى وهن العظم مني الى فان اطنابا بالنسبة
الى المتعارف اعني قولنا يا مربي قد شئت وايجازا بالنسبة الى المقام
المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والام المشيب فنبغ
بم

الذي يسطر

امرا كونه الكلام انما هو
المتعارف والبناء على امر عر في اي
او متعارف الاوساط

نظروا

ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فلا يجاز معنيان بينهما عموم من وجه
لان كون الشئ نسبيا لا يقتضي تعسرا تحقيق معناه اذ كثيرا ما يتحقق
معاني الامور بالنسبة وتعرف بتعريفات يلين بها كالاتي والنسبة
وعينها والجواب انه لم يرد تعسرا بيان معناها لان ما ذكره
بيان معناها بل المراد تعسرا التحقيق والتعجبين في ان هذا لفظ
ايجاز وذلك اطلاقا ثم البناء على المتعارف والبسط المو
بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف او باقل من المقام
من كلام البسط من الكلام المذكور رد الى الجاهل اذ لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقال عليه وير
اليه والجواب ان الالفاظ قوالب للمعاني والايوساط الذين
لا يقدرون في تادية المعاني على اختلاف العبارات والشرف في
لطف العبارات لهم حد معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاور
والمعاملات وهذا معلوم للبلغا وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة اليها جميعا واما البناء على البسط الموصوف فاما
هو للبلغا العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن له فلا يجعل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقر بالحق
ان بنى المقبول من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ
ساو له اي الاصل المراد بلفظ ناقص عنه واف وبلفظ زائد عليه

لقد قدوتنا في اقل من المتعارف في
المقام جميعا كما قيل في شئ كثير من
دواء الاضغاث وصق الاول مودون
كافا ولا اذا قال الحسين
من عباد المؤمنين الحسين
القدرة والقدرة العينة والبرهان
دارا بانهم الابل والغنم ارضهم
المتعارف وهو ما انهم ارضهم
المقام لان المقام بصيغة تقيضه في
لا يرد صدق انما في مودون الاول
فلا ريب ان من العظم حتى وشغل الركب
نبا وكن اعتبارا من الضيق ان
ايضا كذا تركت لانساق الذم من اليه
ذكره الا يجاز ونسبة بين اطنابا بين
عند مودون بين اطنابا بين اطنابا

البناء على البسط الموصوف فاما
هو للبلغا العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن له فلا يجعل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقر بالحق
ان بنى المقبول من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ
ساو له اي الاصل المراد بلفظ ناقص عنه واف وبلفظ زائد عليه

فإنه لا مساوات ان يكون اللفظ بمقتضى اصل المراد والبيان ان يكون مقتضا
 عنه واقفاً والاختلاف ان يكون زائداً عليه لفائدة واحترز عن الاختلاف
 كقوله والعيش خير في ظلال الموت اي الحق والجهالة من عيش كذا اي
 مكذوباً متعوباً اي التاعم في ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان
 العيش التاعم في ظلال الموت خير من العيش الشاق في ظلال العقل
 ولفظه غير واقف بذلك فيكون محلاً فلا يكون مقبولا واحترز لفائدة
عن التطويل وهو ان تنطبق اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون
 اللفظ الرايد معيّن نحو قوله وقد رت الاديم لراشبهه والقى جد
 قولها كذا وبينا والكذب واليمين يعني واحد وقوله وقد رت ا
 قلعت والراهنان العرقان في باطن الزراعين والضمير في رت
 الجذيمة بن الابرش وفي قد رت وفي قول الزبا والبيت في قضية قتل
 الزبا والجذيمة هي معرفة واحترز ايضا بفائدة عن الخشوع وهو
 متعبد لفائدة المقتضى في المعنى كالتدبر في قوله ولا فضل فيها الا
 للشيخ والنبي وصبر الفتي لولا لقاء شعوب هي علم المنية صرفاً
 للفرقة وعدم الفضيحة على تقدير عدم الموت اما يظهر في الشجاعة
 والصبر ليؤمن الشجاع بعدد الهلاك وثيق الصائم ببول المكره محلاً
 البازل ما له اذا اتقن بالخطوة وعرف احتياجه الى المال دائماً فان
 بذله حينئذ افضل مما اذا اتقن بالموت وتخليق المال وغاية اعتدائه
 ما ذكره الامام ابن حنبل وهو ان في الخطوة وشغل الاحوال فيه من غير

المراد

الى غير ومن شدة الى رجاء ما يمكن النفوس وليسهل النفوس
 فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن الخشوع غير المقتضى كقوله
 فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في عندي فلفظه
 قبله ولكنني خشوع غير مفسد وهذا بخلاف ما يوقى بصيرة يعني وسعته
 باذني وكيفية بيدي في مقام يقتضي التاكيد المساوات قد لا
 لانها اصل القيس عليه في قوله تعالى ولا يحق المكر السيئ الا باهله
 وقوله فانك كالليل الذي هو مدمر وارحلتك ان المشاوعك واسم
 اي موضع البعد عنك دوسعة شبهة في حال سخطه وهو ليل الليل
 قبل في الآية حذف المسببة منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون
 كل منها ليجاز الامساوات وفيه نظر لان اعتبار هذا الخذف من غاية
 الامر لفظي لا يقتضي تادية اصل المراد حتى لو مرجح به كان الظان
 بالتطويل والمجالة لانهم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد
 والبيان ضربان البيان القصير وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القضا
 حية فان معناه كتم ولفظه يسر وذلك لان معناه ان لا نأ
 اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعياً ان لا يقدم على القتل
 فان رفع بالقتل الذي هو القضاء كتم من قتل الناس بعضهم
 لبعض وكان ارتفاع القتل حية لهم ولا حذف فيه اي ليس فيه
 حذف شيء يؤدي به اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق
 به الظرف من غاية الامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلاً وفضل لا يحسن

المساوات

القصير

قوله ولكم في القصاص حية على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا
 المعنى وهو قولهم القتل انفي القتل بقوله حرف ما ينظره اي اللفظ الذي
 ينظر قولهم القتل انفي القتل من اي من قوله ولكم في القصاص
 حية وما ينظره منه هو قوله في القصاص حية لان قوله ولكم زائد
 على معنى قولهم القتل انفي القتل فحذف القصاص حية مع التثنية
 عشر وحروف القتل انفي القتل اربعة عشر اعني الحروف الموصولة اذ
 بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكاتب والنفس والنفس اي وبالنفس على
معنى الحيوة وما يفيد سكر حية من التعظيم لنعمة اي منع القصاص
 اياهم كما هو عليه من قتل جماعة بواحد فصل لهم في هذا الجنس
 من الحكم اعني القصاص حية عظيمة او من النوعية اي لكم في القصاص
 نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للقول اي الذي يقصد قتله
 والقاتل اي الذي يقصد القتل بالامر بداع من القتل كان
 العلم بالقصاص واطراده اي ويكون قوله في القصاص حية
 مطردة اذا لا تقصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل فانه قد
 يكون انفي القتل كالذي على وجه القصاص قد يكون اذ
 له كالمقتل ظلما وخلوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشمل على تكرار
 القتل ولا يخفى ان الخالي عن التكرار افضل من المقتل عليه وان
 لم يكن محلا بالقصاص واستغناؤه عن تقديم حذف بخلاف قولهم
 فان تقديره القتل انفي القتل تركه والمطابقة ولاشك على صفة

المطابقة

ايحذف

المطابقة وهي المعنيين المتقابلين في الجلة كالقصاص والحيوة
 وايحذف الحذف عطف على ايجاز القصر والحذف اما جرة جلة عد
 كان او فصل مضاف بدل من جرة جلة عني واستل القرية اي اهل
 القرية او موصوف عني اثنان جلا وطلاع الثنايا فمن تضع العا
تدفعه الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي مركاب يصعد
 الامور وقوله جلا جلة وقعت صفة لمحمد وفي اي اثنان جلا
 جلا اي اثنان امره او كنف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف
 التثنية باعتبار انه منقول عن الجلة اعني الفعل مع الضمير
 لام الفعل وحده او صفة عني وكان والاهم ملك ياخذ
 كل سفينة غصبا اي كل سفينة محمية ونحوها كالتيه او غير
 معينه بدليل ما قبله وهو قوله تعالى وانه قد ان عبيدا
 لدلالة على ان الملك كان لا ياخذ المعينة او شرط كما مر
 في اخر باب الاثنا وجواب شرط وحذف يكون اما المحذوف
 نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
 فهذا شرط حذف جوابه اي عرض بدليل ما بعده وهو قوله
 وما تاتيتهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
 او للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
 اولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالها ولو تر
 اذ وقوا على النار فحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يخطئ

الوصف اوله ذهب نفس السامع مع كل من ذهب مكن او عيا
 ذلك المذكور كالمند اليه والمند والمفعول كما مر في الاثر
 السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من
 من بعده وقابل بدليل ما بعد كما يعنى قوله اوله اعظم
 من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جلة عطف على اما
 جزء جلة فان قلت ماذا اراد المصنف بالجلة ههنا حيث لم
 الشرط والجزء جلة قلت اراد الكلام المستقل الذي لا يكون
 من الكلام كلام اخر مستبهر عن سبب المذكور نحو لحي حتى يسطل
 الباطل فقد اسبب المذكور حذف مستبهر اي فعل ما فعل او
 المذكور نحو فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضره بها
 يكون قوله فضره بها جلة حذف وفرة وهي سبب لقوله فانفجرت
 ويجوز ان يقتل فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
 جزء جلة هو الشرط ومثل هذا الفاء تسمى فاء نصية قبل التقدير
 التقدير الاول وقيل على التقدير الثاني وقيل على التقديرين
 او غيرهما اي غير السبب والسبب نحو فقم الماهدون على فامن في
 بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول من جعل
 المحذوف خبر مبتدأ واما اكثر عطف على اما جلة اي اكثر من جلة
 واحدة نحو انا انبئكم بآية فامرسلون اي فامرسلون اليه
 لاستعبر الرؤيا ففعلوا فانه فقال له يا يوسف ايها الصديق

اي دون نفق من بعده وقابل

افشا والظفر

افشا والمحذوف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام شئ
 من المحذوف بل يكفي بالقرينة كما مر في الامثلة السابقة وثانيها
 ان يقام نحو وان يكن بوجه فقد كذب به رسل من قبلك فقوله فقد
 كذب ليس جوا للشرط لان كذب رسل متقدم على كذب سبيل
 هو سبب لمضمون الجواب المحذوف واقيم مقامه اي فلا تخرن وسببها
 ثم المحذوف لا بد له من دليل وادلتك كثيرة منها ان يدل العقل
 عليه اي على المحذوف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف ونحو
 حومت عليكم الميتة فالعقل دل على ان ههنا حذف فاذا احكام
 الشرعية انما يتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر
 من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل
 والشرب واللبان فيدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان
 يدل على ادنى تسامح على حذف مضاف الى دلالة ادلتك وثانيها
 ان يدل العقل عليها اي على المحذوف وتعيين المحذوف ونحو جاز
 ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع محبي الرب
 وتقديس ويدل على تعيين المراد اي امره او عذابه فالامر المعين
 الذي دل عليه العقل هو واحد الامر بين لاحد هما على التعيين
 ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو قد لى الذ
 لمشي فيه فان العقل دل على ان فيه حذف فاذا لمعنى للوم
 على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في

لعله قد شققها جبا وفي مراد كقولهم تراود فتعنها عن نفسه
 وفي شأنها حتى تشملها أي الحب والمرادة والعادة ذلك على
 الثاني أي مرادته لأن الحب المفرد لا يلام صاحبه أي صاحب الحب
 عليه أي على الحب في العادة لقوله أي الحب المفرد أي أي
 صاحبه فلا يجوز أن يقدّر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا
 له ويتعين أن يقدّر له في مرادته نظرا إلى العادة ومنها أن
 تدل العادة عليها نحو تعلم قتلا لا تتبعكم أي مكان قتال
 أي مكانا صالحا للقتل ولهذا اشتهر وبالبقاء في المدينة أي
 الشروع في الفعل يعني من أدلة تعيين المحذوف لأن أدلة
 المحذوف لأن دليل المحذوف ههنا الجار والمجرور ولا بد من أن
 يثبت والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع
 فيه نحو بسم الله فيقدر أن جعلت التسمية مبتدأ له في القراءة
 بقدر بسم الله آخر وعلى هذا القياس ومنها أي ومن أدلة تعيين
 المحذوف لا قرآن كقولهم العرس بالرفاء والبنين فان مقارنته
 هذا المقام لا عراس الخاطب دل على تعيين المحذوف أي عرس
 اذ مقارنته الخاطب لا عراس وتلقبته دل على ذلك والرفاء
 هو الاتياف والاتفاق والبناء للملازمة والاطناب أي
 الاتياف لم يرد للمعنى في صورتين مختلفتين أحدهما مبتهمة ولا
 موضحة وعلما أن خير من علم واحدا وليمكن في النفس فصل ثلثي

لما جعل الله

بسم الله الرحمن الرحيم

لما جعل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر منها ثم بين كان
 أوقع عندها أو لكل لذة العلم به أي بالمعنى لا لا يخفى من أن
 بعد الشوق والطيب الذي يحور به شرح لي صدره فان اشرح
 يفيد طلب شرح لشيء ماله أي الطالب صدره يفيد نفسه أي
 ذلك الشيء ومنه أي ومن الايضاح بعد الاتياف ما يفهم على
 أحد القولين أي قوله من يجعل المحض خير مبتدأ اذ لو لم يرد
 الاختصار أي ترك الاطناب كقوله زيد وفي هذا اشعار بأن الكلام
 قد يطلق على ما يشتمل المساوات أيضا ووجه حسن أي حسن باب
 سوما ذكر من الايضاح بعد الاتياف ابراز الكلام في معنى الاعتدال
 مرجع الاطناب لا يحتاج بعد الاتياف والاطناب يحذف المبتدأ واياهام
 للجمع بين المتناهي أي الايجاز والاطناب قبل الاحمال التفصيل
 ولا شك ان الاتياف للجمع بين المتناهي من الامور المستغربة التي يستلزم
 بها النفس وانما قال اياهام لأن حقيقة جمع المتناهي ان يصدق
 على ذات واحدة وصفات يمنع اجتماعها على شيء واحد في زمان
 واحد من جهة واحدة وهو محض ومنه أي ومن الايضاح بعد
 الاتياف التوضيح وهو في اللغة لف القطن المغنق وفي الاصطلاح ان
 يورث في غير الكلام بمقتضى مفسر باسعين وثانيها معطوف على الأول
 نحو شيب بن آدم ونسب فيه خصلتان الحوص وطول الأمل وأما يذكر
 الحاص بعد العام عطف على قوله أيا بالاضحاج بعد الاتياف والمراد به

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الذكر على سبيل العطف للتشبيه على فضله أي من بين الخالص حتى كانت له
 من حبه أي العام تتركب للثغائر في الوصف منزلة الثغائر في الذات
 بعضا تعلقا امتاز عن سائر أفراد العام بماله من الاوصاف الشبيهة
 جعل كأنه شيء آخر مغاير العام لا يشمله العام لا يعرف حكمه من غير
 حافظ على الصلوة والصلوة الوسطى أي الوسطى من الصلوات
 أو الفضل من قلوبهم الأفضل الأوسط وهي صلوة العصر عند الأتباع
 وأما التكرار لتكثير لكون المنايا لا تطول ولا تلك التكرار لتأكيد
 في كل أسوة يعلمون ثم كل أسوة يعلمون فقول كل أسوة يعلمون
 في الدنيا وتنبه عليه وسوف تعلمون انذار وتخويف أي سوف تعلمون
 الخطأ فيما أنتم عليه إذا غابتم ما قد أمكن من هول الخشوع في تكرار
 تأكيد للرجوع والانداز وفي تم أي وفي الاثنيان بلفظ ثم دلالة
 على أن الانذار الثاني أبلغ من الأول تتركب البعد المرشدة منزلة
 بعد الزمان واستعمال اللفظ ثم في مجرد التدرج في درج الانذار
 وأما بالانفعال من أوغل في البلاد إذا بعد فيها واختلاف في تفسير
 قبل هو ختم البيت بما يفيد تكملة يتم المعنى بدورها كزيادة المنايا
 فيها في قولها أي قول الخلق في مرتبة أخيرا صخر وان صخر التام
 تعدى الهداية به كأنه علم أي جعل مرتفع في راسه ناهي فقولها كأن
 علم وأبالمقصود اعني التشبيه بما يشهد به الآن في قولها في راسه
 ناهي زيادة مبالغة وتحقيق التشبيه أي وتحقيق التشبيه في قوله

كان عيون

كان عيون الوحش حول ضيائنا وارحلنا الجوع الذي لم يتقرب
 الجوع بالفتح الحزن اليما في الذي فيه سواد وبياض شبه عيون شيوخ
 والى بقوله لم يتقرب تحقيقا للتشبيه لأنه إذا كان غير مشغول كان أشبه
 بالعين قال الأصمعي الضبي والبقرة إذا كانا حزينين فعيونهما كلها
 سود فإذا امتا بدا بياضها وأما شبهتها بالجوع وفيه سواد
 وبياض بعد ما موت والمراد كثرة الصديد يعني ما أظنا كثرة العيون
 عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يخص أيضا
 بالشعر وقبل لا يخص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد تكملة يتم المعنى
 بدونها ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين
 اتبعوا من لا يسئلكم أجرا وهم مهتدون وقوله وهم مهتدون وقوله
 يتم المعنى بدونها لأن الرسول مهتد لأحالة الآن فيه زيادة وقعت
 على الانبعاث وترغيب في الرسل وأما بالنزول وهو تعقيب الجملة بجملة
 يشتمل على معناها أي معنى الجملة الأولى للتوكيد فهو أتم من الأفعال
 من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن الأفعال
 قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو أي التذييل ضربان ضربان
 يخرج التل بان لم يستقل بأداة للرد بل توقف على ما قبله نحو ذلك
 جزيهاهم بالكفر وأهل نجارني ألا الكفر على وجه وهو أن يراد
 وأهل نجارني ذلك الجراء المخصوص في تعلق بما قبله وأما على التفسير
 الآخر وهو أن يراد أهل يعاقبوا الكفر بناء على أن المجازات

في قوله

هي المكافاة ان خير الخبز وان شرا فشر ففهم الضرب الثاني وشر
 اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم على منفصل عما قبله
 جازم مجرى الامثال في الاستقلال وقت الاستعمال نحو قول جازم
 الحق وذهب الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو اي التزييل
 يقسم قسمين اخرى والى بلطف ايضا تنبها على ان هذا التقييم
 مطلقا للضرب الثاني من امان ان يكون لتأكيد منطوق كنهه
 فان زهوق الباطل منطوق في قوله نعم وزهوق الباطل والالتزام
 منطوق مفهوم كقوله ولست على لفظ الحقا مسمى اخا لانه حال
 من اخا لعموم او عن ضمير المخاطب في لست على شعبي اي تفرق حاله
 وذم من خصال فهذا الكلام دل على بمفهومه في الكامل من الرجال
 وقد اكد بقوله اي الرجال المهذب استقام انكارا ليس
 في الرجال متقع الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل وبي
 الاحتساي يقم لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم الخلاف المقص
 وهو ان يوثق في كلام يوم خلاف المقص بما يدفعه اي يدفع
 ايها خلاف المقص وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام
 وقد يكون في اخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفيد لها
 نصب على الحال من فاعل سقى وهو الربيع اي ترحل المطر قد
 في الربيع ودية هي اي تسيل فلما كان المطر قد يودى الى
 ضرب الديار وفادها الى بقوله غير مفيد لها فاعا لذلك الثاني

في التقييم

خاذا نرا

خاذا نرا على المؤمنين فانه كان ما يوهم ان يكون ذلك كضعفهم
 رفعه بقوله اعزة على الكافرين تنبها على ان ذلك تواضع منهم
 للمؤمنين ولهذا عدى الذل على لقمة معية العطف ويجوز
 ان يقصد بالتعدية على الندالة على انهم مع شرفهم على طبقهم
 وقصدهم على المؤمنين حافظوا لهم احبهم واما بالتقييم وهوان
 يؤلف في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله مثل مفعول وخال
 او نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا مكن كلام ومن زعم انه
 اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه فقد كذب كلام المقص
 في الايضاح ولا تقتصر لذلك بالتقييم لكن كالمبالغة نحو
 ويطعمون الطعام على حبه في وجهه وهوان يكون الضمير
 في حبه للطعام اي يطعمون مع حبه والاحتياج اليه وان جعل
 الضمير لله ثم لتادية اصل المراد واما بالاعتراض وهوان
 يؤلف في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معية للجملة
 او اكثر لا حمل لها من الاعراب لكن كنهه سوى دفع الابهام
 بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق به
 بها من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان
 يكون الثاني بياناً للاول او تأكيداً كالتنبيه في قوله تعالى
 ويجعلون لله البنات سجانة مايتوهون فقوله سجانة جملة لا
 مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قولهم ولهم

التقييم

في التقييم

ما يشتهون عطف على قوله تعالى النبات والدعاء وتعلم ان التامين
 وبلغها قد لوجت بمعنى الى ترجان اى مفسر ومكرر فقله
 وبلغها اعتراض في انشاء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله
 تسمى اعتراضية لببها طرفة ولا حالية والتقية في قوله واعلم
 فاعلم المرء ينفعه هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهولن
 ياتي كل ما قدرا ان هي المحققة من التظلم وضير الثاني محذوف
 ان المقدرات تية البتة وان وقع فيه تاخيرا ما في هذا التلية
 وتهيل الامر فلا اعتراض بينا بين التميم لانرا اما يكون بفضله
 لا بد له من الاعراب ويباين التكيل لانرا اما يكون لدفع ابهام خلا
 المقصود ويباين الافعال لانرا لا يكون الا في اخر الكلام لكنه يشمل بعض
 صور التذييل وهو ما يكون جملة لأجل لها من الاعراب وقبيل
 جملتين متصلتين معنى لانرا لا يشترط في التذييل ان يكون بين الكلامين
 لا يشترط فيه ان يكون بين كلامين فتم حتى يظهر لك فساد ما قيل انه
 يبناي التذييل بناء على انرا لا يشترط فيه ان يكون كلامين متصلين
 ومما جاء اى ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو ان
 من جملة ايضا اى كان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله ثم فاتوا
 من حيث امرهم الله ان الله يحب التوايين ويحب المتطهرين فهذا
 الاعتراض اكثر من جملة لانرا كلام يشمل على جملتين وقع كلامين
 اولها قوله فاتوا من حيث امرهم الله وتاينها قوله فاذكر حث

كذا الكلام

لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله فاذكر حث كذا كلام
 فاتوا من حيث امرهم الله وهو مكان الحث فان الغرض
 من الاشارة طلب النفس لا قضاء الشهوة والتكثير في هذا الاعتراض
 فيما امر وايد والتغير عما افوا عنه وقال قوم قد يكون التكرار فيه
 اى في الاعتراض غير هذا كذا فادفع الابهام عن انرا قد يكون
 الابهام خلاف المقصود ثم القائلون بان التكرار فيه قد يكون دفع الابهام
 اقرب فاقول جوب بعضهم وقوله اى الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة
 متصل بها وذلك بان لا يلي الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض
 في اخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصل بها معنى وهذا
 الاصطلاح مذکور في مواضع من الكتاب والاعتراض عند هؤلاء
 ان يوتى في انشاء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او بين
 متصلين جملة او اكثر لأجل لها من الاعراب لكنه سواء كانت دفع
 الابهام او غيره فيشمل الاعتراض بهذا التغير التذييل مطلقا لانه
 يجب ان يكون جملة لأجل لها من الاعراب وان لم يذكر المص
 وبعض صور التكيل وهو ما يكون جملة لأجل لها من الاعراب فان التكيل
 قد يكون جملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب
 وقد لا يكون لانها يبناي التميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب
 وقيل لانه لا يشترط في التميم ان يكون جملة كما يشترط في الاعتراض
 وهو غلط كما يقال ان الانسان يبناي الحيوان لانه لا يشترط

في الحيوان المنطق فافهم وبعضهم اى وجوز بعض القائلين بان كنه
 الاعراض قد يكون دفع الابهام كونه اى كون الاعراض غير مبهمة
 فلا اعتراض عندهم ان يؤتى في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين
 مبهمة او غيرها لكنه فيتمثل الاعراض بهذا التفسير وبعضهم
 التكيل وهو ما يكون واقعا في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين
 واما بغير ذلك عطف على قوله اما لا ايضا بعد الابهام واما بكذا
 وكذا لقوله نعم الذين يجلون العرش ومن حوله يسمعون عطف بغير
 ويؤمنون به فانه لو اخضر اى ترك الالوان فان الاختصار قد يطلق
 على ما يعجز الاجاز والمساوات كما مر في ذكر ويؤمنون به فانه لو
 لان ايمانهم لا ينكره اى لا يجهله من يقسمهم كونه معلوما وحسن ذكره
 اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه وكون
 هذا الالوان بغير ما ذكر عن الوجوه السايفة ظاهرة لما قبلها
 واعلم انه قد يوصف الكلام بالاجاز والالوان باعتبار كونه حجة
 وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل
 المعنى فيكثر حروفا انه مطبوع ولا اقل انه مرجح لقوله يصدق
 اى يعرض عن الدنيا اذا عني اى صور سوده اى سيادة
 ولو برزت في رضى عندها ناهدا لى الهيئة والعذراء البكر
 والنهود امر تقاع الشدى وقوله ولست بغير التأويل على انه فعل
 فعل متكلم بدليل ما قبله واتى لصبار على ما يوفى وجب

ان القائلين

ان الله اشى على الصبر بنظارة الى جانب العنى اذ كانت العليا
 في جانب الفقر بصفة الميل الى الغلظة يعنى ان السيادة مع النجاسة
 اليه من الراحة مع الخلق كنه البيت المتاب بالنسبة الى الصراع السا
 ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله لا يثقل عما يفعل وهم يسئلون
 وقول الناس وتكران شى على الناس قوله ولا ينكرون القول
 حين يقول يصفون رياستهم ونفاذ حكمهم اى يحى بغير ما يزيد
 من قول غيرنا وواحد لا يحصر على الاعراض علينا فالاجاز
 بالنسبة الى البيت واما قال يقرب لان ما في الآية يشتمل على فعل
 والبيت محقق بالقول فالكلامان لا يتاويان في اصل المعنى بل كلام
 سبحانه اجل واعلى فكيف لا والله اعلم ثم الفن الاول بعون الله وفقه
 وانا اسئل الله في اتمام الفنين الاخيرين هداية طريقه **على البيان**
 قدمه على البدع للتحديد اليه في نفس البلاغة وتعلق اليك بالواقع
 وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراك خبيرة اوصول وقواعد
 معلومة يعرف بها ايراد المعنى الواحد اى المدلول عليه الكلام **مظا**
 لفظي الحال بطريق وتركيبة مختلفة في وضوح الدلالة عليه اى على
 ذلك المعنى بان يكون بعض الطريق واضح الدلالة عليه وبعضها **مظا**
 والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد
 الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
 اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرف اى كل

على البيان

معنى واحد يدخل تحت قصد المصطلح والمراد من ذلك ما هو احد اقسام
 قولنا ان يد جواد بطرق مختلفة لم يكن مجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما
 لم يكن كل كلمة قابلية للوضع والخطا المراد ان يشير الى تقييد الدلالة في
 ما هو المقصود منها فقال ودلالة اللفظ بعينه ودلالة الوضعية
 وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
 اخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول ثم الدال ان كان لفظا
 فالدلالة لفظية والاعين لفظية كدلالة الخطوط والعقود والخصب
 والاشارة ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها
 او لا فالاول هو المقصود بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه
 المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوصفه وهذه الدلالة اما
 على تمام ما وضع له اللفظ كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على
 خارج جرمه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه
 كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاول اى الدلالة على تمام
 ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ لتام المعنى وتسمى كل
 واحد من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والمخرج عقلي لان دلالته
 اللفظ على الجزء والمخرج انما هي جهة حكم العقل بان حصول الكل
 والمزوم سيتلزم حصول الجزء واللازم والمنطوقون يسمون الثلاثة
 كلها وضعية باعتبار ان الوضع مدخل فيها ويخصون العقلية
 بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار فيخص

الاول اللفظ

الاولى من الدلالة الثلاث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
 بالنسبة لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام اى
 الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل
 وجزئه ولان كل لفظ الشمس مشترك مثلا بين الجهر والشعاع ومجموعها
 فاذا اطلق على الجميع مطابقة واعتبر دلالته على الجهر تضيئا والشعاع
 انوارا فقد صدق على هذا الضمن والالتزام انهما دلالة اللفظ على
 تمام الموضوع له واذا اطلق على الجهر او الشعاع مطابقة صدق عليها
 انهما دلالة اللفظ على جزء الموضوع له اولان صريح فيلحق تعريف
 كل من الدلالة الثلاث بالاخرين فالحال ان قيد المجتبية ما هو في
 تعريفها لا هو في تعريفها عتبارا لانها قامت حتى ان المطابقة هي
 الدلالة على تمام ما وضع له والالتزام الدلالة على لا شيء من حيث
 انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتوكل هذا القيد اعتمادا على مشقة
 ذلك وانسباق الذهن اليه ومنه ظهر اى الالتزام اللزوم الذي
 اى كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له
 في الذهن حصوله فيه اما على القول او بعد التامل في القرائن والامتنان
 وليس المراد باللزوم عدم انقضاء تعقل المدلول الالتزام اى
 تعقل المعنى في الذهن اصلا لانه اللزوم اليقين المعبر عنه
 والخارج كثير من معاني المجازات والكنايا عن ان يكون مدلولها
 التماسا وماتات الاختلاف بالوضع في دلالته الالتزام ايضا

في تعريفها لا هو في تعريفها
 عتبارا لانها قامت حتى ان
 المطابقة هي الدلالة على تمام
 ما وضع له والالتزام الدلالة
 على لا شيء من حيث انه لازم
 ما وضع له وكثيرا ما يتوكل
 هذا القيد اعتمادا على مشقة
 ذلك وانسباق الذهن اليه ومنه
 ظهر اى الالتزام اللزوم الذي

بالذهنية اشارة الى انه لا يشترط لزوم الظاهر كالعلم بل على البصر
 التوافق لا من عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع الثاني
 بينها في الخارج ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني كما نراه
 باللزوم الذهني اللزوم البين بعينه عدم انعكاس العقل عن العقل
 المستقيم والمصداق الى ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين
 المعبر عنه المنطقيين بقوله ولو لا اعتقاد المظالم في اي ولو كان
 ذلك اللزوم مما يشترط اعتقاد المظالم بسبب عرف عام اذهو المفهوم
 من المطلق العرف وغيره يعني العرف الخاص بالشرع واصطلاح
 ارباب الصنائع وغيرها ذلك والايراد المذكور اى ايراد المعنى
 الواحد بطرف مختلف في الوضوح لا يتأتى بالوضع اي بالدلالة
 المطابقة لان السامع كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
 لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان
 لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اى من الالفاظ
 دالة عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا حدة
 الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والعينة التركيبية
 امتنع ان يكون كلام يودى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح
 او اخفى لانه اذا اقيم مقام كل لفظ ما يراه فالتامع ان علم كل
 فلا تقاوت في الفهم والامر يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد
 لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع كل لفظ

فقيض

فقيض المثار اليه بقوله ولا يكون سلبا جزئيا وان لم يكن عالما بوضع
 كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض
 دالا لاحتمال ان يكون عالما بوضع البعض ولما قلنا ان يقول
 لا يمنع عدم التقاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل
 يجوز ان يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ المخبرية في الخارج
 باد في التفات لكثرة الماهية والموافقة وقرب العهد بها
 بخلاف البعض فانتهج الى التفات اكثر ومراجعة الحول مع
 كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما
 نخبره من انقنا والجواب ان التوقف انما هو من جهة عدم
 تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالعقل فاما
 فهو من وينا في الايراد المذكور بالعقلية من الدلالة
 لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اى مراتب لزوم
 الاجزاء لكل في النفس ومرتبة لزوم اللوازم الملزوم في
 الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانما يجوز ان يكون الشيء
 لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض واسرع انشعلا
 منه اليه لقلة الوسائط فيمكن قادية الملزوم بالالفاظ الوضوئية
 لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا
 يجوز ان يكون اللازم ملزومات لزوم بعضها اوضح من البعض
 الاخر فيمكن قادية اللازم بالالفاظ الموضوعية الملزومات المختلفة

الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً وأما في التبيين فلا يجهل ان يكون
 المعنى جزء من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فالدلالة الشيء الذي ذلك
 المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك
 المعنى جزء من جزء مثلاً دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
 الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
 عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء السابق على فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال
 الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيراً ما يفهم الكل
 من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاة
 ويجوز ان يظهر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس ^{اللفظ}
 المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخل فيه كما في ^{اللفظ}
 او خارجاً كما في اللازم ان قامت قرينة على عدم ارادة اى
 ما وضع له فجاز ولا فكتانية فعند المصنف الانتقال في الجازم ^{الكثافة}
 طبعاً من الملزوم الى اللازم اذ دلالة اللازم من الملزوم
 حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جازمة
 في الكثافة دون الجازم وقدم الجازم عليها اى على الكثافة
 معناه اى الجازم كجزء معناها اى الكثافة لان معنى الجازم هو
 اللازم فقط ومعنى الكثافة يجهل ان يكون هو اللازم ^{الملزوم}
 جميعاً والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم بحث الجازم على بحث الكثافة

وضوحاً وانما قال كجزء معناها لظهور ان ليس جزء معناها حقيقة
 فان معنى الكثافة ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم
 مع جواز ارادة الملزوم ثم من اى من الجازم ما يبين على التبيين
 وهو الاستعانة الى ان كان اصلها التبيين فحين التعرض له
 اى للتبيين اي قبل التعرض للجازم الذى احدا قام الاستعانة
 المبينة على التبيين ولما كان في التبيين مباحث كثيرة وفوائد
 مهمة لم يحل مقدّم بحث الاستعانة بل جعل مقصداً به اسده
 فاعصر المقصود من علم البيان في التلثة التبيين والجازم ^{الكثافة}
التبيين اى هذا باب التبيين الاصطلاحي المبني عليه الاستعانة
 التبيين اى مطلق التبيين اعم من ان يكون على وجه الاستعانة
 او على وجه يبنى عليه الاستعانة او غير ذلك فلم يأت بالضمير
 للتأشير الى التبيين المذكور الذى هو انص واما يقال من ان
 المعرفة اذا اعتدت كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعني ان
 معنى التبيين في اللغة هو الدلالة هو مصدق قولك دلت
 فلان على كذا اذا هديته له على مثاله كذا امر لاخر في معنى هذا
 شامل لثقل زيد عمرو وجاؤني زيد وعمرو المراد بالتبيين
 المصطلح عليه ههنا اى في البيان ما لم يكن اى الدلالة على مثاله
 امر لاخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعانة الحقيقية فخر
 اسد في العام ولا على وجه الاستعانة بالكثافة نحو اثبت المبينة لفظاً

ان كان التبيين
 اعم من التبيين
 فاللام في التبيين الاول هو
 وان في الجنس
 علم

ولا على وجه التجهيد الذي يذكر في علم البدع من نحو لقيت زيد
اسد او لقيت منه اسد فان في هذه التثنية دلالة على مشاركة
امر لا مر في معنى مع ان شئ منها لا يمتثل تشبيها اصطلاحيا وانما
قد الاستعارة بالتحقيق والكتابة لان الاستعارة التخيلية
كاثبات اللفظ للنسبة في المثال المذكور ليس فيه شئ من الدلالة
على مشاركة امر لا مر على راي المصنف اذ المراد باللفظ معناه
اللفظ على ما ينبغي فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة
لا مر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكتابة
والجهيد قد حل فيه نحو قولنا زيد اسد بجذاف اداة التشبيه ونحو
قوله تعالى سمعتم منكم شيئا فوجعوا بجذاف الاداة والتشبيه جميعا
اي هم من فاعل التحقيق على انه تشبيه بليغ لاستعارة اذ الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر الاستعارة له بالكيفية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان مراد به المفعول عنه والمفعول اليه لا لا
او في الكلام والنقل ههنا في امر كان اي التثنية هذا للفساد
عن امر كان التشبيه المصطلح وهما جهة طرفاه المشبه والمشبه به
واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الامكان على الامانة
المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني الدلالة على
مشاركة امر لا مر في معنى كاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد

قوله من لقيت زيد
قوله بكاف وكونه لفظا او تقدير
ليخرج عنه كونه كذا
وجاءت زيدا
قوله في
انما تطلق حيث يطوى
لا خلاف وهو ما ذكره في اداة
التشبيه كقولنا زيد اسد وقا
تشبيها على قول النحاة وهو ما
منه اداة التشبيه وحصل
خبر عن تشبيه او في
علم الخبير سواء
كان
او مع ذلك تشبيه
او مع هذه الدلالة
مثل قولنا زيد اسد
نحو قولنا تباركت وتعالى
سمعتم منكم شيئا

الاسد

الاسد في النجاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعلة في التشبيه
لكون الوجه معنفا قائما بها والاداة التي في ذلك قد تم بحذف
طرفاه اي المشبه والمشبه به اما حسيان كالخمر والورد في البعير
والسوت الضعيف والسم اي السمات الذي اخفى عنه كانه
لا يخرج عن قضاء الفهم في المسموعات والنكته وهو يخرج الفهم
والغيب في المسموعات والريق والخمر في المذوقات والبلد
الناعم والخمر في الملموسات وفي اكثر ذلك قاصح لان المدرك بالسمع
مثلا انما هو لون الخمر والورد وبالشتم يراجه العنبر وبالدق
طعم الريق والخمر وبالسس ملاسة الجلد الناعم والخمر ولينها
لانفس هذه الاجزاء لكن استمر في العرف ان يبين البصيرة الورد
وشتم العنبر ودقت الخمر ولست الخمر بعقار كالعلم والخمر
ووجه التشبيه بينهما كونها جهة ادراك كذا في المفتح والاصح
فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الحسية
لانفس الادراك ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك كالحق
وقبل وجه التشبيه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحق
مقتضية للحس الذي هو نوع الادراك وفناء واضح لان كون
الحيرة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكها في الادراك على ما هو شرط
في وجه التشبيه ههنا لا يخفى ان ليس المراد والمقصود من قولنا العلم
كالحيوان والجهل كالنوع ان العلم ادراك كان الحيوان معها ادراك

قوله اما حسيان
الامر الى الحس في غاية الظهور وانما
انما يحكيها فانها في غاية الظهور وانما
من الغرض ان المقصود بالسمع

وكان
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان

ومن
شبه
جعل
وصف
شبه
كون
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان

الكيفية
بأن
كان
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان

بين ابتداء في كون كل منها شيئاً ذائياً من باب القلب أي سنان
لاحت بين الابتداء فعمل من في وجوب اشتراك الطرفين في وجه
التشبيه فساد جعله أي جعل وجه التشبيه في قول القائل الفخوة
الكلام كالمالح في الطعام كون الظليل مصحلاً والكثير مفسداً لأن
التشبيه أعني الفخوة لا يشترك في هذا المعنى لأن الفخوة لا يحتمل الفلّة والكثرة
أذ لا يخفى أن المراد به ههنا مبادئ قواعد واستعمال أحكامه
مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه إن وجدت في الكلام
بكلها صار صالحاً لفهم المراد وإن لم توجد بقي فاسداً ولم ينفع
به بخلاف المالح فإنه يحتمل الفلّة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر
الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه التشبيه هو الصالح بأعمالها فضلاً
بأهلها وهو أي وجه التشبيه أما غير خارج عن حقيقتها أي حقيقة
الطرفين بأن يكون تمام ما هبتهما أو جزء منها كما في تشبيه باخر
في نوعها أو جنسها أو فصلها كما بين هذا الفحص ذلك الذي ذكرنا
كنا أو ثوباً أو من القطن أو خارج عن حقيقة الطرفين صفة
أي معنى قائم لهما ضرورة اشتراكهما فيه وثلك الصفة أما حقيقة
أي هيئته متمكنة في الذات مشفرة فيها وهي أما حبيبة أي ملأ
باعدى الحواس وهي كالكيفيات الجسميّة أي المختصة بالأجسام
ما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبين المتجوفين اللذين
تتلاقيان ففتنهما إلى العينين من الألوان والأشكال

جوز

وقال في تقديره بينا وبين الكلام
بأن
كان
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان

والشكل هيئته أحاطة بما فيه واحدة أو أكثر بالجسم كالأثره ونصف
الذائره والثلاث والمربع وغير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو
كم متصل قاتل لثبات كالحظ والتطبع والحركات والحركة هي الخروج
من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل الحركات المقادير
من الكيفيات شاح وما ينصل بها أي بالمذكور ذات الحسن
والفج المتصف بها الشخص بأقربها المفعلة التي هي جميع الشكل واللون
وكالفعل والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة أو بالسمع
عطف على قوله بالبصر والسمع قوة وتب في العصب المفردش على
سطح ما بين العامين يدرك بها الأصوات من الأصوات الضعيفة
والقوية والذين بين بين والصوت يحصل من الصنج المعلوم للفرع
الذي هو أساس عفيف والفعل الذي هو تفرق عن عفيف
مقاومة المقروع للقارع والمطوع للقالع ويختلف الصوت في
ضعفها بحسب المقاوم وضعفها أو بالذوق وهو قوة منبئة
في العصب المفردش على جسم اللسان من الطعام كالحرقا
والمرارة والملوحة والمطوعة وغير ذلك أو بالشم وهو قوة
مرتبة في زائد في مقدم الدماغ الشبهتين بجلتي التدح
من الروائح أو باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك
بها الملموسات عن الحرارة والبرودة والرطوبة والجبوسة
هذه الأربع هي أوائل الملموسات والأوليان منها فعليتان والآخران

وقوله في تقديره بينا وبين الكلام
بأن
كان
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان

بأن
كان
الشيء
بأن
كان
الشيء
بأن
كان

ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس

ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس

انما البنان والخشونة وهي كهيئة حاصلة من كون بعض الاجزاء
 اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كهيئة حاصلة من كون
 وضع الاجزاء واللين وهي كهيئة يقف الجسم بها قبول العمل به
 الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال والصلابة وهي تقا
 واللين والمطرية وهي كهيئة يقف الجسم ان يتحرك الى صوب
 لولم يعقر عائق والتقل هي كهيئة يقف بها الجسم ان يتحرك الى
 صوب المكن لولم يعقر عائق وما يتصل بها اي بالمذاك كات كالملة
 والجفاف واللزوجة والعشا شدة والظافة والكثافة وغير ذلك
 او عقلية عطف على حية كالكميات النفسانية اي المختصة
 بذوات الانفس من الذكاء وهي شدة قوة النفس معدة
 لاكتساب الاداء والعلم وهو الادراك المستعمل بمحول صورة الشيء عند العقل
 وقد يقال على معناه اخر والعطف هو حركته للنفس صيد لها ارادة النظام
 والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها العطف لئلا يتشتت
 عند اصابته المكروه وسائر العزائم جمع غريزة وهي الطبيعة التي الملكة
 تصد عنها صفا ذاتية مثل الكرم والفتنة والشجاعة وغير ذلك واما انما
 عطف على قولها اما حقيقة ونفعية بالاضافة فلا تكون هيئة متفردة في الذكاء
 بل يكون معه متعلقا بشئين كذا في الحجاب في تشبيه الحجاب بالشمس
 فانها ليست هيئة متفردة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب
 وقد يقال الحقيقة على ما يقابل الاعتبار هي الذي لا تحقق له الا

ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس
 ان كان العقل في النفس

بحسب اعتبار العقل وفي المفاتيح اشارة الى انه مراد ههنا حيث قال اللوح
 العقلي من بين حقيق كالكميات النفسانية وبين اعتبارها في رتبة
 لانها النفس بكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس او كاتقنا في
 قدرتها وهي محض وايضا الوجه القبيح تقيم اخر وهو انما
 او بمثل الواحد لكونه مركبا من متعدد تركيبا حقيقيا بان يكون
 حقيقة ملته من امور مختلفة او اعتباريا بان يكون هيئة
 انشأها العقل من عدة امور وكل منها اي من الواحد
 وما هوية لانه حتى او عطف واما متعدد عطف على قولها اما
 واحد او بمثل الواحد والمراد بالمتعدد ان ينظر الى عدة
 امور يقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها
 التشبيه بخلاف المركب النزل منزلة الواحد فانه لم يقصد
 الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة عن
 المتشبه منها كن لك اي المتعدد ايضا حتى او عطف او مختلف
 مبغض حتى وبعضه عطف والحس من وجه التشبيه سواء كان
 متباين حثيا او بعضه طرافه حثيان لا غير اي لا يجوز ان يكون
 كلاما او احد هما عقليا لا متناع ان يدرك بالحس من غير الحس
 فان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين مجبى فيها فالوجه في العقل انما يدرك
 في الحس في الذكاء بالحس لا يكون لاجبا او قائما بالجسم في الحس وجه التشبيه من
 لاجل ان يكون طرافا حثيا او احدا حثيا ولا غير عقليا لاجل ان يدرك

العقل
 العقل
 العقل

اذلا امتناع في قيام المعقول بالحسوس وادراك العقل من المحسوس
 شيئا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي
 بمعنى ان كل ما يقع فيه التشبيه بالوجه الحسي يقع بالوجه العقلي من غير عكس فان
 قيل هو اي وجه التشبيه مشترك في غير وجه تشبيهك الطرفين فيه فلو كان
 ان الجزم يقع وقوع التشبيه بالوجه الحسي قطعاً فمجرد ان كل شيء فهو موجود
 في المادة فاحضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئياً ضرورة فوجه التشبيه
 لا يكون حسيّاً قط قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيّاً ان اولاً جزئياً
 مدركه بالحس كالمركب الذي يدرك بالبحر جزئياً ثم الحاصل في المولد فالحاصل
 ان وجه التشبيه اما واحد او مركباً ومتعدد وكل واحد من الاولين اما
 حسي او عقلي والاخر اما حسي او عقلي او مختلف فيصير سبعة والتشبيه العقلي
 طرأها اما حسيان او عقليان او تشبيه حسي وتشبيه عقلي او بالعكس
 فصار ستة عشر فيما الواحد الحسي كلمة من المجرى والمطابق خطأ
 الصوت من السموات وطيب الریح من المشروبات ولذة الطعم من المذاق
 ولين اللحم من اللينونة فصار اى في تشبيه اللد بالورد والصوت
 الضعيف في الرهس والتكلمة بالعبر والريق بالجز واللبد الناعم بالحرير وفي
 كون الخفاء من السموات والطيب من المشروبات واللذة من المذاق
 تسامح والواحد كالعراء عن القائمة والجزيرة على وزن الجزيرة
 اى الشجاعة وقد يقال جرد الرجل جزئياً بالمد والهداية اى الدلالة
 الى طريق يوصل الى المطلوب واستطابة النفس تشبيه وجود النطق

هذا هو التشبيه الحسي
 وهو الذي لا يكون له مدرك عقلي
 بل هو الذي لا يكون له مدرك عقلي

العدم العقلي

العدم النفع بعد فيه فيما طرأ عقلياً ان الوجود والعدم من الاصل ^{العقلية}
 وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد فيما طرأ حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما ^{الحسية}
 عطف والتشبيه حسي فيما العلم يوصل الى المطلوب ويفصل بين الحسي
 والباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل الاشياء في وجه التشبيه
 بينها الهداية تشبيه والعطر يخلق شخص كرم فيما التشبيه حسي واما
 عطف ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر وما في حده بعض الامثلة
 من الناحية كالعراء عن العائمة مثلاً والمركب الحسي من وجه التشبيه
 طرأها اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب ومعنى
 التركيب ههنا ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة فتتبع منها هبة
 وتجعلها مشبهها او مشتهرها ولهذا صرح صاحب الفتح في تشبيه
 المركب المركب ان كل من التشبيه والتشبيه هبة مشتهرة وكذا الماده
 بتركيب وجه التشبيه ان تعد الى عدة اوصاف تشبيه فتتبع منها هبة
 وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
 بل ليل انهم يجعلون التشبيه والتشبيه في قولنا نيد كالاسد مفرد
 لا مركبين وجه التشبيه في قولنا نيد عمرو في الانسانية واحد لا مركب
 منزلة الواحد فالمركب الحسي فيما اى في التشبيه الذي طرأه مفرداً كل في
 وقد اخرج في الصبح التراب كما ترى لعنفود ملاحية بضم الميم وتشديد
 اللام عن غيباب في حبة طول وتخفيف اللام اكثر حين فورا اى
 فورا من الغيبة بيان لما في قوله كالحاصلة من نظام الصور البينوا ^{المستند}

الصفات العامة للمركب وان كان كبارا في الواقع حال كونها على
 الكيفية المخصوصة اي لا تتغير اجتماع النضام والذات ولا شدة فراق
 منتزعة الى المقادير المخصوصة من الطول والعرض فقد نظر الى علو
 وقصد الى هيئته حاصل منها والظرفان مفردان لان المشبه هو الثابت
 والمشببه هو العنقود مقيدا بكونه عقودا ملائمة في حال انزياح
 النور والتضييد لا يتاخر افراد كاسيحيي انتم وفيما في المركب
 المحي في التشبه الذي طرفاه مرتبان كان في قضا كان متاخر التفع
 من انما الغبار هيبة فوق رؤسنا واسيا فتا ليل نهارا كواكب
 اي نشا فط بعضا اثر بعض والاصل تهاوي حذفت احدي
 الثاني من الهيئته الحاصلة من هو في بفتح الها واي سقوط اجزا
 مشرقة مستطيلة متناسبة المقادير ففقر في جوانب شتى مظهر فوجه
 الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان لا تفرق بقصد تشبيه النفع بالليل
 واليوسف والكر الكعب بل عد الى التشبيه هيئته السيوف وقد سلت
 من اغارها وهي تعلو وترسب تجني وتذهب وتضطر باضطر باستد
 او تحرك بغيره الى حركات مختلفة وعلى احوال ينقسم بين الاحوال
 والاستقام والارتفاع والانخفاض مع التلا في والتداخل والتصادم والتلا
 وكذا في جانب المشبه به فان الكواكب في نهارا وبياترا فاعا وتداخل السطوح لا
 والمركب للشيء فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب من تشبيه
 باعلام باق في تشبه على مراح من من يبعد من الهيئته الحاصلة من انما اجزا

عود

مبسوط على مروس اجرام حصر مستطيلة فالشبه مفرد وهو الشقيق والاشبه
 مركب هو في عكسه في تشبيه نهارا وشمس قد مثابه نهارا البر في ليل مفر
 على ما سيح ومن المركب المركب المركب الى ما اى وجه الشبه الذي هـ
 بجنى في الهيئات التي تقع عليها الحركة اى يكون وجه الشبه الهيئته
 التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
 وغيرهما في مركب يكون ما يجرى في تلك الهيئات على وجهين احدهما
 ان يقرن بالحركة غيرهما من اوصاف الجزي كالشكل واللون والافق
 عبارة اسمها البلاغة واعلم ان ما يزداد التشبيه دقة وسجرا ان
 في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئته المقصودة في التشبيه على
 وجهين احدهما ان يقرن بغيرها من الاوصاف كالنظر ان تجرد
 هيئته الحركة لا يزداد غيرهما فالاول كان في قوله الشمس كالمرة في كفة
 الاشمل من الهيئته بيان ليله في كفة قوله الحاصلة من الاستدارة
 مع الاشراف والحركة والسرعة المتصلة مع تجميع الاشراف جميعا
 الشعاع كان يهيم بان يضبط حجة يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدد
 له يقال بداله اذ اندم والبعز طهر له ماري غير الاول فيرجع
 من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كان يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
 اذا احاطت النور اليقين جرمها وجدها مؤبده لهذا الهيئته وكذلك
 المرافقة كذا الاشمل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرهما من الاوصاف ففعلنا
 بعد كذا لا بد في الاول من ان يقرن بالحركة غيرهما من الاوصاف ففعلنا في الثاني

112

اقد اطمینان بالوصال قیما
و بعد انظار می عرض شود

منقول

اى قشابه والمراد ههنا ما به القشابه اعني وجه الشبه من نفس النضاد لاشبه ذلك
 الضدين فيه اى في النضاد لكون كل منهما مضادا للآخر ثم ينزل النضاد منزلة
 القشابه واسطره فليج اى تيان بافيه ملاحه وظرافه فليج الشاع اذا في
 شيه سليج قال الامام المزي في الحايه انا من ايه انى وعيد فليغظه الفخا حيه
 ان قائل هذا لا يثبت قصد بها الجوز والسليج واما الاشارة الى قصد
 او شعر فاما هو السليج بتقديم اللام على الميم وسجى ذكره في الظاهر والقر
 بنها اتما وقت من جهة العلامة الشيرازى وهو سهر او فكم اى شجرة
 واستفزا فيقال للجبان ما اشبه بالاشل وللخيل هو حاتم ثم كل من المتنايين
 صالح للقلج والتكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى
 ملاحه وظرافه دون استمراؤه وسحرته باحد قلج والا فكم وقد سبق
 الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه الشبه في قولنا للجبان
 هو اسد وللخيل هو حاتم هو النضاد والمشتراك بين الطرفين باعتبار
 الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للجبان كلاسد في النضاد
 اى في كون كل واحد منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التليج
 والتهكم في شئ كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية او في
 الثقال ومعلوم انا اذا قلنا امر دنا التصريح بوجه الشبه في قولنا
 للجبان هو اسد تليجا او تهكما لمرئيات لنا الا ان يقول في الشجاعة
 لكن الاصل في الجبان اتما هو ضد الشجاعة ففى لنا تضادها من غير
 التنااسب جعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل التليج والتهكم وادنا

اعمال

اى ادات التشبيه الكاف وكان وقد يستعمل عند الظن بثبوت
 الجوز من غير قصد الى التشبيه سواء كان الجوز جامدا او مشتقا
 عنى كان زيد اخوك وكانت قدم ومثل وما في معناها مما
 يثنى من المماثلة والمثابرة وما يودى هذا المعنى والكل
 فى الكاف اى فى الكاف ونحوها كلفظ عنى ومثل وشبهه
 بخلاف كان وتماثل وقشابه ان يليه التشبيه لفظا نحو زيد
 كلاسد او تقديره اخوك له نعم او كصبي من السماء على تقدير
 او كمثل دوى صيب وقد يليه اى عنى الكاف غيره اى غير
 الشبه به نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء الاية اذ ليس المراد
 تشبيه حال الدنيا بالماء ولا مجرد اخريته بل تقديره بل المراد
 تشبيه حالها في تضادها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك
 بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا ثم يلبس
 فيطره الرياح كان له ريح ولا حاجة الى تقديره كمثل ماء لان
 الاعتبار هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد
 الكاف باعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان
 التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلي الكاف غير التشبيه ببناء على
 انه محذوف فقد سهى وهو بعيد لان التشبيه الذى يلي الكاف
 قد يكون ملحوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به في الايضاح
 وقد يذكر فعل يلحقه عنى عن التشبيه كانه عمت زيد السدان قوب التشبيه واد

كمال الشبهة بل لما في علم من معنى التحقيق وجبت زيدا ^{بعد} السدان
 التشبيه لما في الحبان من الاشعار بعد التحقيق واليقين وذكر مثل
 هذا لافعال مبتدأ عن التشبيه في القرب والبعد نوع خفاء والظاهر
 ان الفعل ينبغي عن حال التشبيه في القرب والبعد والغرض منه اي من
 التشبيه في الاعلى يؤول الى التشبيه وهو اي الغرض العائد الى التشبه
 بيان امكانه اي التشبه امر ممكن الوجود وذلك اذا كان امر غير با
 يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله فان يقبل الانام ^{ثبت} ثم
 فان السلك بعض دم الغزال فان لم اذ عني ان الممدوح قد فاق
 الناس حتى صار املا براسه وجبا بنفسه وكان هذا في الظاهر
 كالمتمنع اوجه لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذا الحال بما
 السلك الذي هو من الدماء ثم ان لا يعد من الدماء فيه من الاوصاف
 الشريفة التي لا يوجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكتفي عنه
 لا مخرج او حاله عطف على امكانه اي بيان حال التشبه بانه على
 اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في الترادف
 اذا علم السامع لون التشبه بدون التشبه او مقدارها اي ^{بيان}
 مقدار حال التشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان
 كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب لا يتو بالثوب في شدته اي شدته السواد
 او قشرها مرفوع عطف على بيان امكانه اي تقرير حال التشبه في نفس السامع
 وتقوية شأنا كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل من ثم على الماء

فانه اذا لم يرد
 بغيره انتم من انتم انتم

فان لم يكن فيه

فان لم يجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنا من الاخذ
 في غيره لان الفكرة في الحيا اتم منه في العقلات لتقدم الحيات
 وفي طالع النفس بها وهذه الاعراض الامر بغيره يقف ان يكون في
 التشبيه في التشبه بداتم وهو براسه اي وان يكون التشبه بدوجه
 التشبه اشهر واعرف فظاهر هذا العبارة ان كلا من الامر بغيره يقف
 الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحلال
 لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الاول
 ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضيه الاتمية بل يقتضيه
 ان يكون التشبه بد على حد مقداره المشبه لا ازيد ولا النقص ليقتضيه
 مقدار التشبه على ما هو عليه واما تقرير الحال فيقتضي الامر ب
 جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اصيل فالتشبيه بزيادة
 التقرير والتقوية اجد را وتبينه مرفوع عطف على بيان امكانه
 اي تبيين التشبه في عين السامع كما في تشبيهه وجبه اسود
 بمقلة الطبي او تشبيهه الى تشبيهه كما في تشبيهه وجبه وجبه ^{استد}
 لجملة جامدة وقد تقرتها الديكة جمع ديك او استطرافه اي ^{مخزون}
 التشبه طريقا حاشا بديعا كما في تشبيهه فيه من قد يخرج من الملك ^{مخزون}
 لا يراه اي اما استطراف التشبه في هذا التشبه لا يراه التشبه في ^{مخزون}
 المتع عادة وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان المتع عادة مستطر ^{مخزون}
 غريب والاستطراف وجبه اخر غير الا يراه في صورة المتع عادة وهو ان

المشبه به نادراً المحصور في الذهن اما مطلقاً كما مر في تشبيه فخر
 في جبر موقد واما عند حصول التشبه كما في قوله ولا زور دية يعني
 البنفسج ترهوا قال الجوهرى في الصلاح نهى الرجل فهو من هو
 اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاه ابن دريد زها بن هودن هو
 بنزقها بين الرياض على جمر البواقي يعني الانها امر والشفا
 الجزا كانها فوق قامات صفق بها اوائل النام في اطراف كبريت
 فان صورته اتصال النام باطراف الكبريت لا يندرج حصوها في
 ندم بحر من الماء موجب الذهاب لكن يندرج حصوها عند حصول
 صور البنفسج فينظر في المناهضة عناق بين صورته بين متباينتين
 غاية التباعد وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو
 احدهما ايها المانم من المشبه في وجه الشبه وذلك في
 العلوب الذي يجعل فيه الناقص مشبهاً بقصد الى ادعاء انه
 اكل كقوله وبد الصباح كان عثرته هي بياض في جبهته الفرس
 فوق الدهرهم استعيرت لبياض الصبح وجهه للليفة حين يمتدح
 فانه قصد ايها المان وجهه للليفة اتم من الصباح في الوضع
 والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على انصاف الممدوح بقر
 حتى المادح وتعيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والامتناع
 له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
 المديح والفرب الثاني من الغرض العائد الى المشبه به بيان

بنفس جبهته او انما لم يخط
 كلاً مما خرج ومما لم يخرج

او جبره

اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهه كالبدر في الاشرار والاستدراك
 بالعرف وليست هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
 الظاهر لفظ هذا اي الذي ذكرنا من جعل احد الشبهين مشبهاً
 والاخر مشبهاً به انما يمكن اذا مر به الحاق الناقص وجهه تشبه
 حقيقة كما في الغرض العائد الى المشبه او اعاد كما في الغرض العائد
 الى المشبه به الزايد في وجه الشبه فان امر به الجمع بين شبهين في
 من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصاً والاخر زائداً سواء
 وجدت الزيادة والقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
 الى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشبهين مشبهاً ومشبهاً به اختاراً
 من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله تشابه مع
 دمعى اذ جرى ومدا متى من مثل ما في الكاس عدي شك
 فوجه ما ادرى ابا الجهم اسبيل جفوني في اسبل الدمع والظلم
 اذ اهل واسبيل السماء فالباقي قوله بالجهم للتعدي وليست ترك
 على ما تراه بعضهم ام من عبره كنت اشرب لما اعتقد القنا
 بين الجهم والدمع ترك التشبيه الى التشابه ويجوز عند امراده
 الجمع بين الشبهين في امر التشبيه اي لانها وان تساوى في وجه
 الشبه يجب قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبهاً
 والاخر مشبهاً به لغرض من الاعراض وسبب من الاسباب مثل
 زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه كتشبيه عرف الفرس بالصبح

صفى ولفظ عام
 في الجهم تشبهت جهم ودام
 في الجهم تشبهت جهم ودام
 في الجهم تشبهت جهم ودام

وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى ارى يد ظهوره صير في مظهر
 اكثر منه اي من غير ذلك المير من غير قصد الى المبالغة و
 غرة الفرس بالقباء والابنات وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو
 ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً به وهو اي التشبيه باعتبار
 الطرفين اي المشبه والمشببه امر بغير اقسام لانه اما تشبيه مفرد
 بمفرد وهما اي المفردان غير مقيد بن كشيء الخ بالورد او مقيد
 لقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالمراقم على الماء فالمشبه هو
 الساعي المقيان لا يحصل من سعيه على شئ والمشببه هو المراقم
 المقيد يكون راقم على الماء لان وجه الشبه هو التورية بين الفعل
 وعدم وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين او مختلفان
 احدهما مقيد والاخر غير مقيد لقوله تشبيهاً في كفاً
 فالمشبه به راقم المراقم مقيد بكونه في كفاً الاشمل بخلاف المشبه به
 الشمس وعكسه اي تشبيه المرأة في كفاً الاشمل بالشمس فالمشبه
 مقيد دون المشبه به واما تشبيه مركب بمركب بان يكون كل
 من الطرفين كيفية حاصله من مجموع اشياء قد تضامته فلا
 حجة عند شيئا واحداً كما في بيت زهير كان مثار النفع فانه
 فوق رؤسنا واسيا فتاليلها وهي كواكب على ما سبق
 واما تشبيه مفرد بمركب كما من تشبيه الشقيق وهو مفرد بالاعلى
 ياقوت تشرق على رفاح من زهره وهو مركب من عدة امور

والفرق بين المركب والمفرد المقيد اخرج شئ من التأمل فكثيراً ما
 يقع الالتباس واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي نفسي
 نظريكا في الاساس نفسيته بلغت اقصاه اي اجهد في النظر وبلغا
 انسى نظريكا تريا وجه الامر في كيف تصوير اي تنصير في
 اللاء يقال صور الله حسنه فتصور تريا بها را مشتملاً اي
 لم يتره غيم قد مشابه اي خالطه من الرية حضرها لانها
 واشد حفة ولائها المفسدة بالنظر فكفاً هو اي ذلك التأمل
 الشمس الموصوف مرقى ليل ذوقه لان الازهار باحقارها
 قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يقرب الى السواد فالمشبه
 مركب والمشببه مفرد هو المقر وايضا تقيم اخر للتشبيه باعتبار
 الطرفين وهو ان تعد طرفاه فاما ملقوف وهو ان يورث
 اولى بالانتهات على طريق العطف او غيره ثم المشبه بها كك لقوله
 في صفة العفات بكثرة اصطلياد الطيور كان قلوب الطير رطباً
 بعضها واباً بعضها لدى وكرها العناب والخف هو ارداء
 التمر البالي شبه رطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس
 العتيق منها بالخف البالي اذ ليس باجتماعها هيئة مخصوصة
 يعدها ويقصد تشبيهها الا انه ذكر اولا المشبهين ثم المشبه
 بها على الترتيب او معروق وهو ان يورث بمشبه ومشببه ثم اخ
 فاخر كقوله الشراي الطيب والرايحة ملك والوجه دنايد واطرا

جاءت وقد لعبت القوم بغيره واللعن من شبيه القريب فطلب منها فرفعته وتحت طبع القريب
 انما هو كسر يثبت في ذكر
 برن انك سمعته في ذكر

الالكاف وروى الطراف البنان عن هو شجر احمر لين وان تعدد
 طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني اي المشبه به فتشبه بالشيء
 كقول صديق الجيب وحالي كلاهما كاليالي وان تعدد طرفه الثاني
 يعني المشبه به دون المشبه به فتشبه بالشيء كقوله بات نديما الى اخره
 الصباح اعني مجدول مكان الوشاح كما فعل بليغ ذلك اعني
 اي التام البدن عن لؤلؤ منقذ منظم او برده هو حب الغمام
 او قاح جمع الخوان وهو وريد له لوز شبيه بغيره بثلاثة اشياء باعتبار
 وجهه عطف ببلان على اعتبار الطرفين اما تمثيل وهو اي التشبيه
 الذي وجهه وصف منزه من متعدد اي من امرين او امرين كما قرأ
 من تشبه الثريا وتشبه مشارق النفع مع الاسياق وتشبه الشمس
 في كفا الاشل او غير ذلك وقيد اي المنزه من متعدد والساكن
 يكون غير حقيق حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي
 وكان منزها من عدة امور حقا باسم التمثيل كما قرأ في تشبيه مثل
 الذي يمتثل الحمار فان وجهه الشبه حرام لانقطاع بالبلغ نافع مع الكد
 والعبث استحبابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو
 عائد الى التوهم واما عني تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل
 يعني ما لا يكون وجهه منزها من متعدد وعند الساكني لا يكون
 منزها من متعدد ولا يكون وهما واعتبارا بل يكون حقيقيا
 فتشبه الثريا بالعنقود المنزه تمثيل عند الجمهور دون الساكني

والعامة

شب روزم كرمور جان سوار در سيار در سيار است

وايقا تقسيم اخر للتشبيه اعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر
 وجهه فانه اي من الجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه الغير المذكور وهو
 ظاهر بغيره كل احد فن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه حتى
 لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم ذكر الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف
 بني المهلب المجاج وذكر جارا لله انه قول لانما مرته فاطمة بنت الخرب
 وذلك انها سئلت عن ثوبها انهم افضل فقالوا عاقر لابل فلان
 ثم قالت فكلمتهم ان كنت اعلم انهم افضل هم كالحقة المفردة لا يدري
 اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فا
 وبعضهم افضل منه كما انها اي الحقة المفردة متناسبة لاجل
 يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفردة مصممة للجوا
 كالدائرة وايضا من اي من الجمل وقوله منزه دون ان يقول وايضا
 اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تعيمات الجمل لان تعيينا
 مطلق التشبيه اي ومن الجمل ما لا يدرك فيه وصف احد الطرفين
 يعني الوصف الذي يكون فيه انما الوجه التشبيه نحو زيد اسد
 ومنه ما ذكر فيه وصف التشبيه وحدة اي الوصف المشعوب به
 الشبه كقولها هم كالخليفة المفردة لا يدري اين طرفاه ومنه ما ذكر
 فيه وصفها اي التشبيه وتشبه به كليهما كقوله صدق عن اي عرفت
 منزهة لصدق مواهبه عن وعارده طئي فلم يجب كالتعيان
 واما اي اناك رقيق في فعله في روق شبا به وبقية اي اوله

واصابه ريق المطر يرق كل شئ افضل وان ترحلت عن شئ في ^{الطلب}
 وصف المشبه اعني المدوح بان عطائاه فايضه عليه اعراض ولو لم يكن
 وكذا وصف المشبه برأيه الغيث بان يصببك جنبه او ترحلت عنه
 والرمضان شعرا في وجه الشبه اعني الافاضة حاله الطلب وعدمه
 وحاله الاقبال عليه والاعراض عنه واما مفصل عطف على اما محمل
 وهو ما ذكر وجهه كقوله صدق الحبيب وطال كلامها كالتالي
 ونعم في صفاء وادمعى كالتالي وقد يتباح ذكر ما يتبعه
 مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يلتزم اى يكون
 وجه الشبه تابعا له لازما في الجملة كقوله لهم الكلام الفصح هو
 كالصل في الخلاوة فان الجامع فيه لا يمتزج اى وجه الشبه في هذا
 الشبه لا يمتزج الكلام وهو ميل الفصح لانه المشترك بين العمل
 والكلام الالخلاوة التي هي من خواص المعطيات وانما قيم
 ثالث للشبه باعتبار وجهه وهو انه اقرب متبدل هو
 ما ينقل غير من المشبه الى المشبه من غير تدقيق النظر للظهور
 وجهه في بادي الرأي اى في ظاهره اذا جعلته بديلا
 سيد و اى ظهور وان جعلته مضمونا من بدفعناه في اولها
 وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لآخرين اما الكون من اجل
 لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل لانه
 ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل من

في ادراك

من ادراكه من حيث انه جسم تام حاس مقول بالادراك فطابق
 او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه
 في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشتبه
 اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه اسم هل حضوره من غير ما لا يتكلم
 للجزء الصغير بالكون في المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه
 تفصيل ما اعني المقدار والشكل الا ان الكثرة غالب الحضور عند
 حضور الجزء او مطلقا عطف على قوله عند الحضور المشبه ثم غلبة
 المشبه في الذهن مطلقا تكون لتكرره اى المشبه على الحسن
 المتكرر على الحسن كصورة القمر غير مخفاه اسم هل حضوره مما لا يتكلم
 على الحسن كصورة القمر منكفا او مخفاه كالتنس اى كتنسبه الشمس
 بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستدارة فان وجه الشبه تفصيلا
 لكن المشبه والمشتبه اعني المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقا
 لعمارة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلدا
 التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه بسبب قرب الشبه
 والتكرر على الحسن بسبب ظهوره الموقد في الحال المتبدل مع ان
 التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصور الاول
 والتكرر على الحسن في الثانية يعارض كل منها التفصيل بواسطة
 اقتضاها سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به في وجه الشبه
 او جعل لا تفصيل فيه فيسر سببا للامتنان واما بعيد عريب

علف على ما قريب مبتذل وهو جلا فترى ما لا ينقل فيه
 من المشبه الى المشبه الا بعد فكر وتدقيق نظر بعد ^{الظهور}
 اى الخفاء وجهه في بادي الرأي وذلك اعني عدم الظهور
 فيه اما لكثرة التفصيل لقوله والشمس كالمراة في كف الاشمل
 فان وجه التشبيه فيه من التفصيل على ما قد سبق ولذا
 لا يقع في نفس الراي للمتر الدائم الاضطراب الابدان
 يتناف تأملا ويكون في نظره متمهلا او تدور اى ^{الندى}
 حضور المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المناسبة ^{كالمراة}
 من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا ومنه وحضور
 المشبه به مطلقا يكون لكونه وهما كانياب الاغوال وكما خيا
 كاعلام اليافوت المنقوشة على رماح من زهرجد او مركبا عطفيا
 كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى الامثلة التي ذكرناها
 انفا او قلنا تكررة اى التشبيه على الحسن لقوله والشمس كالمراة
 في كف الاشمل فان الرجل ربما يقتضى عمره ولا يتقوله ان يرا
 مراة في يد الاشمل في لغابة فيه اى في تشبيه الشمس بالمراة
 في كف الاشمل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه ^{التشبه}
 والثاني قلنا التكرار على الحسن فان قلت كيف يكون ذلك حضور
 المشبه به سيما لعدم ظهور وجه التشبه قلت لان فرع الطرفين
 والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا

حضور

حضورها عند التفات الذهن الى ما يجتمعها ويصل سياها ^{للتشبه}
 بينها والمراد بالتفصيل ان يطرأ اكثر من وصف واحد بشئ
 واحد واكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
 او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد
 او امرين او ثلثة اكثر فلذا قال المصم ويقع اى التفصيل على
 وجه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضها وتدع بعضها اى تعتبر ^{بشيء}
 بعضها وعدم بعضها كما في قوله حلت ردينا اى رحا مذكورا
 الى ردينا كان سببا من سببا لذهب لم يتصل بدخان
 فاعتبر في الذهب الشكل واللون واللمعان وتلك الاتصال
 بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما في تشبيه الزباد ^{بعضه}
 الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك كما
 كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه
 ابعد لكون تقاسمه اكثر والتشبيه البليغ ما كان من هذا
 القرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرا ^{بشيء}
 اى لكون هذا القرب غريبا غير مبتذل ولان قيل التشبيه بعد
 طلبه الكثرة وموقعه من النفس الطيف وانما يكون البعيد
 الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعاني ودورها ^{تنب}
 بعض المعاني على البعض وبناء ثان على اول ومردتال ^{بشيء}
 سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وقد يعرف في التشبيه القريب

باعتبار ذكرها كانه اى اركان الشبه كلها او بعضها اى بعض الاركان فهو له
 باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اطلاق الشبه انما
 يكون بالنظر الى عدة مذهب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف الشبه
 قد يكون باختلاف الشبه بنحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشبه
 وقد يكون باختلاف الاداة بنحو زيد كالاسد وكان زيد اسدا وقد
 باعتبار ذكر الامكان كلها او بعضها بان ان ذكر الجمع فهو اولى في الامكان
 وان حذف الوجه فالاداة فاعلاها والافقطة وقد توهم
 بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله المبدا لغو فاعترض بانه
 لا في مبدا لغو عند ذكر جميع الامكان فاعلا حذف وجهه واداه
 فقط اى بدون حذف المشبه بنحو زيد اسد او مع حذف الشبه
 بنحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اعل بعد هذه المنة هذا
 اى وجهه او ادا نزل لك اى فقط او مع حذف المشبه بنحو زيد
 بنحو زيد كالاسد بنحو كالاسد بنحو عند الاخبار عن زيد بنحو
 زيد اسد في الشجاعة بنحو اسد في الشجاعة عند الاخبار عن
 زيد لا في لغوها وهما الاثنان الباقيان اعني ذكر الاداة والوجه معا
 مع ذكر المشبه او بدون بنحو زيد كالاسد في الشجاعة بنحو كالاسد في الشجاعة
 خبر عن زيد وبيان ذلك ان الحق اما بعزم وجه الشبه ظاهر او بحتم الشبه
 على المشبه فان هو فاشتمل على الوجهين جميعا فهو في الحق واما على ما افلا
 له واشتمل على احدهما فهو متوسط والله اعلم بالصواب **هذا باب**

في تعريف الجار

في تعريف الجار

الحقيقة هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان اى هذا
 بحث الحقيقة والجوار والمقصود الاصل بالنظر الى علم البيان هو الجار
 اذ يربط بين اختلاف الطرق دون الحقيقة لانها لما كانت كمالا
 الجار اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع
 لدرجة العادة بالبحث عن الحقيقة اى لا تفيد باللفظين هـ
 ليقوى اى الحقيقة والجوار العقلين الذين هما في الاستدلال اكثر
 ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى والعرف الحقيقة
 في الاصل فاعمل من حق الشبه اذ انبت او يحذف للمفعول من
 اذا انبته نقل الى الكلمة الثابتة او المشبهة في مكانها الاصل والثانيها
 للنقل من الوصفية الى الاسمية وهما في الاصطلاح الكلمة المستعملة
 فيما اى في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به الخطاب
 وضعت له في اصطلاح به يقع الخطاب بالكلام المشتمل على تلك
 الكلمة فاللفظ اعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه هـ
 بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا يسمي حقيقة ولا
 مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط بنحو هذا الفرس مشير
 الى ان الجار المستعمل فيما لا يوضع له في اصطلاح به الخطاب ولا غير
 كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستغناء وان كانت مفعول بالثاويل الآلة
 المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق ونحوه يفتى في
 الخطاب على الجار المستعمل فيما وضع له في اصطلاح به الذي يقع به الخطاب

كالسورة اذا استعمالها الخاطي يعرف الشرح في الدعا فانها يكون مجازا
 لاستعماله في غير ما وضع له في الشرح اعني لا يمكن الخصوصية وان كانت
 مستعملة فيما وضع له في اللغة والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ
 للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنقسم اليه ومعنى
 الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالثبعين كافيا في فهم المعنى عند
 اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف يسم لانهم معناه في الحروف عند
 اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست تامرة في نفسها
 بل يحتاج الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا للوضع
 للحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غير ما يشترط
 في دلالة على معناه الافرادى بذكر متعلقه فخرج المجاز عن ان يكون
 موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالة على ذلك المعنى انما
 يكون بقرينة لا بتفسير دون المشترك فانه لم يخرج لانه قد عيّن
 للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم احد المعنيين
 بالثبعين لعامة ارض الاشتراك لاني في ذلك فالقرينة متلاعين مرة
 للدلالة على الطور بنفسه ومرة اخرى للدلالة على الجنس
 بنفسه فيكون موضوعا في كثير من النسخ يدل قوله دون المشترك دون الكناية
 وهو هو لا يريد ان الكناية بالنسبة الى معناه الاصلي موقع فكذا المجاز
 ضرورة ان الاسد في قولنا رايته سدا يحرم موضوع الحيوان الثورين ان لم
 وان امره بانها موضوع بالنسبة الى معنى الكناية اعني لازم المعنى الاصلي فسادا

لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لاني معنى قوله بنفسه
 اي من غير قرينة ما لغز من ايراد الموضوع لم اومن غير قرينة
 لفظية في هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول اخذ
 الموضوع في تعريف الوضع فاسد وكذا حصر القرينة في اللفظي لان
 المجاز قد يكون بقرينة معنوية لاني معنى الكلام انه خرج عن تعريف
 للقيقة المجاز دون الكناية فانها انما هي حقيقة ظاهرة به صاحب الغنى
 لانا نقول هذا فاسد على اى المص لان الكناية لم يستعمل فيما وضع
 له بل انما استعملت لان الموضوع لم مع جوازا ايراد الملائمة في
 لفظنا ايراد التحقيق والقول بدلالة اللفظ لظاهر ظاهر فاسد
 يعني ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ على معانيها لا يحتاج
 الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضي دلالة
 كل لفظ على معناه لظاهر فذهب المص وجميع المحققين الى ان هذا
 فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه لان دلالة اللفظ على المعنى
 لو كانت لذاته لكانت دلالة اللفظ على اللفظ لوجب ان يختلف اللغات
 باختلاف الامم وان يفهم كل لفظ معنى كل لفظ لعدم تفكك المدلول عن
 الدليل ولا يمنع ان يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجاز دون
 الحقيقة لان ما بالذات لا يزل بالغير ولا يمنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم
 عند الاطلاق اللفظي لانه قد اولى القول بدلالة اللفظ على الكناية في ظاهر
 وقاله بقرينة على ما عليه ائمة على الاستفاق في تعريف ان الحرف من نفسه اخوا

بها يشلف كالجهر والهمس والشدّة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك فلك
 القول بغيره ان يكون العالم بها اذا اخذت تعيين شئ مركب من الحركات والاشياء
 بينهما قضاء على الحكم كالقسم الفاء الذي هو حرف من حركات كسر الشئ من غير ان
 بين القسم والفاء الذي هو حرف متديد لكسر الشئ حتى بين وان اجتمعا
 تركب الحروف ايضا حركات الاعلان والفعلة بالحرف الحرفية كالتروان
 والجد وكذا ما بفعل القسم مثل شرف وكلم للافعال الطبيعية الا ان
 الجاز في الاصل مفعول جازي للكان يجوز اذا اعتداه نقل الى الكلمة الجازية
 اي المتعدية مكانها الاصل والجوز بها على معنى انهم جازي بها وعدوها
 مكانها الاصل كذا في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر من قوله
 جعلت كذا جازا الى الاحاقى اي طريقا لها على ان معنى جازي للكان
 سلكه فان الجازي طريق الى تصور معناه فالجاز مفقود مركب وهما مختلفان
 فمفعول كلا على حدة اما المفرد والكلمة المستقلة احترز بها عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها ليست بجاز ولا حقيقة في غير ما وضعت لاختلاف
 عن الحقيقة من غير ان كان او منقولا او غيرها وقوله في اصطلاح به
 الخطاب متعلق بقوله وضعت قيد ذلك ليدخل الجاز المستعمل فيما
 وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمل الخطاب في الشرع
 في الدعاء بجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس
 فيما وضع له في اصطلاح الذي وقع به الخطاب اعني الشرع ويخرج عن الحقيقة
 ما يكون له معنى اخر في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة المستعمل في الشرع في الدعاء

المحذور

المحصورة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن يجب
 اصطلاح اخر وهو اللغة لا يجب اصطلاح الخطاب هو الشرع على وجه صحيح متعلق
 بالمستعمل مع قرينة عدم ارادته اي ارادة الموضوع له فلا بد للجاز من العلة
 ليحقق الاستعمال على وجه صحيح وانما قيد بكونه على وجه صحيح واشترط ان
 يخرج القسط من تعريف الجاز لقولنا اخذ هذا الفرس مثير الى كتاب لان
 هذا الاستعمال ليس على وجه صحيح وانما قيد بقولنا مع قرينة عدم ارادته
 يخرج الكتابية لانها مستعملة فيما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له
 وكل منها اي من الحقيقة والجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص بتعيين ناطقة
 كالنحو والصيغة وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناطقة وهذا النسبة
 بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوي وان كان
 الشارع فشرعي وعلى هذا القياس وفي الجاز باعتبار الاصطلاح الذي
 وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان
 اللغة فالجاز لغوي وان كان الشرع فشرعي والافق في عام او خاص
 كاسد البيع المحصور والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية في البيع
 مجاز لغوي في الشجاع وصلوة للعبادة المحصورة والدعاء فانها حقيقة
 شرعية في العبادة ومجاز شرعي في الدعاء وفعل للفظ المحصور
 اعني ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الان من الشدة واللين فانه حقيقة
 عرفية خاصة اي عينية في اللفظ مجاز لغوي في اللفظ ودابة الذي لا يرجع
 والافق فانها حقيقة عرفية عامة في الاول مجاز عرفي عام في الثاني

مرسل ان كان العلاقة الصحيحة غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي
 والآفة استعماله فعلى هذا الاستعمال هي اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه
 الاصلي لعلاقة المشابهة كما سجد في قولنا مايت اسديرمي وكثيرا ما
 يطلق الاستعمال على فعل المتكلم اعني على استعمال المشبه في المتشبه فعل
 هذا يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق فاما اي المشبه المشبه مستطاع
 منه ومستعارة له واللفظ اي لفظ المشبه مستعارة لانه بمنزلة اللباس الذي
 استعير من احد فاللبس فيه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة
 كاليد الموضوعة للباحث المخصوصة اذا استعملت في النعمة كونه بمنزلة العلة
 الفاعلية للنعمة لان النعمة منها مصدر وتصل الى المكان المقصود بها كاليد في
 لان اكثر ما يظهر سلطان القدر يكون في اليد وبها يكون الافعال الدالة
 على القدر من البطش والضرب والقطع والاحذ وغير ذلك والرقابة
 التي هي في الاصل اسم للغير الذي يحل المزايدة اذا استعملت في المزايدة
 اي المزد والذبح في الزاد اي الطعام المتخذ للشر والعلامة كونه لبعض
 حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما اشار بالمثل الى بعض انواع
 العلايق اخذ في التبرجج ببعض الاخر من انواع العلاقات فقال ومنه
 اي ومن المرسل تسمية الشيء باسم غيره في هذا العبارة نوع من الدجاج واللفظ
 ان في هذه التسمية مجازا مرسل وهو اللفظ الموضع لجزء الشيء عند
 الاشارة على نفس ذلك الشيء كالعين والعلاقة فيها علا الجوز وكل وجه الباطن
 في الرتبة والنقص الرقيب العين جزء منه يجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل ما يكون له رتبة

الاجزاء مزية

الاجزاء مزية اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز إطلاقه
 ولا يصح على الرتبة وعكسه اي ومنه على المذكور بعض تسمية الشيء باسم
 كل الاصل المتعملة في الاصل التي هي اجزاء من الاصل كاي قولنا
 يجعلون اما انهم اذا اذ لهم تسمية اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو
 رعي الغيث اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية الشيء باسم مسببه
 نحو اطر الماء ونباتا اي غيثا يكون النبات متباعنه واوره من الا
 في امتلأ تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم اي الدابة المسببة
 من الدم وهو هو بل هو من تسمية السبب باسم السبب ما كان عليه
 اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه
 ليس عليه الان نحو واتقوا النياحي هو الهم اي الذين كانوا يتأخرون قبل
 ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول الى ذلك الشيء
 اليه في الزمان المستقبل نحو الى امرأتي اعصر حمرا اي عصير يؤلى الى
 الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع نادية اي هل ناديه
 الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم
 ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابقيت وجوههم ففي وجه الله
 اي في الجنة التي يحل فيها الوجه او تسمية الشيء باسم الشر نحو اجعل لسان
 في الاخيرين اي ذكر احسان الله اسم لانه لما كان في الاخيرين نوع حقارة
 في الكتابان قيل قد ذكر في مقالة هذا الفن ان معنى المجاز على الانتقال من
 الى الاخر وبعض انواع العلايق بل اكثرها لا يفيد اللزوم فلنا ليقى معنى الزم

استماع الاستعارة في الذهن الخارج بل لا يصح وانما يقال بسبب من له هذا
 الى الاخر في الجملة الاحكام وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وامرنا
 والاستعارة وهي مجاز يكون علاقته المتأخذه اي قصد ان الاطلاق
 على المعنى المجازي بسبب التماثل فاذا اطلق المشرق على شجرة الانسان
 فان قصد تشبيهها بمشرق الاصل في الغلط فهو استعارة وان امرنا ان
 المقيد على المطلق لا يطلق المراد على الانفس غير قصد الى التشبيه
 مرسل فاللفظ الواحد بالعبارة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد
 يكون مرسل والاستعارة قد تعيد بالتحقيق لتمييز عن الحقيقة والكنة
 عنها الحق معناه اي ما عنيها واستعملت في حكاية او عقابان
 يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان يتق عليه ويشابه
 اشارة الى حقيقة او عقلية فالحقى كقوله لدى اسد شاكى الشك
 اي تام السراح مقدر اي رجل شجاع اي قد خسر كثيرا الى الفخ
 وقيل قد ف بالحم ويرى فصار له حياضه وبنا له فالاسد ههنا
 مستعار لرجل الشجاع وهو متحقق حقا وقوله اي العقل كقوله هذا العقل
 اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حقا قال الله تعالى
 ما تمنى تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ متعلق باللفظ
 هذا يخرج من تفسير الاستعارة بخلاف اسد وارت استاد ومرت زيد اسد
 يكون اللفظ مستعارة في موضع له وان تضمن تشبيه شي به في الاثر كما مضى
 الموضوع له لم يمتد تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستعماله تشبيه شي بغيره على ان

دريد الخفاة لم نقل

ما قولنا

ما قولنا ما تمنى عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها اسد
 في الامثلة المذكورة ليس مجازا لكونه مستعارة فيما وضع له وفيه تشبيه لا لا فتم
 انه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في امرنا
 اسد يرمي قرينة حملة على زيد ولا دليل لهم على ان هذا اخذ في اداة التشبيه
 وان التقدير زيد كالاسد واستدلوا لهم على ذلك بانهم قد وقع الاسد
 زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب الصير الى التشبيه بحذف
 اداة قصد الى المبالغة فاسد لان اللفظ لا يحتاج الى انما كان انما
 اذا كان اسدا مستعارة في معناه الحقيقة وما اذا كان مجازا عن الرجل
 الشجاع فحمله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه في هذا المثل
 كبر ما يتعلق به الجاهل والجور كقوله اسد على وفي الحرب نفاقة
 مجازا صايل على ذكوله والعلل اغربة عليه اي بالنية وقد استوفى ذلك
 في الشرح واعلم انهم اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي بمعنى انها
 لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة التماثل وقد ليل انها اي لا
 مجاز لغوي كونها موضوعة للتشبيه لا للتمثيل ولا الاعم منها اي التشبيه
 والتشبيه فاسد في قولنا ما تمنى اسد يرمي موضوع للسمع المخصوص
 لا للرجل الشجاع ولا المعنى اعم من السمع والرجل المجازي المجزى فلا يكون اطلاقا
 حقيقة كالمجاز على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة
 قطعنا فاطمة على الرجل الشجاع اطلاقا على غير ما وضع له قرينة ما نفعه عن
 ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على ان لفظ العام اذا اطلق

فخاء شفر من صفيح الصافي
 بوزن لا غرة في الوغي
 وكان قبلك في جحر طائر

الخ من اعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من الجارية في شيء كما إذا
 زيد قلت لفت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ
 إلا في معناه الموضع لم يقل أنها أي الاستعارة مجاز عقلية
 أن النسخ في امر عقل لا لغوي لأنها لما لم يطلق على المشبه الأبعد
 ادعاء دخول أي دخول المشبه في جنس المشبه ببل جعل الرجل
 فردا من أفراد الأسد كان استعمالها أي الاستعارة في المشبه مستغنى
 فيها وصحة وانما قلنا أنها لم تطلق على المشبه الأبعد ادعاء دخول في
 المشبه لأنها لم يكن ذلك لما كانت استعارة لأن مجزأة نقل الاسم
 لو كانت استعارة فكان الإعلام المقولة استعارة ولما كانت استعارة
 ابلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في إطلاق المجزأة عما عاين معناها ولما صح أن
 لمن قال رأيت أسدا وأراد بها أنه جعله أسدا كما يقال لمن سعى ولده أسدا
 أنه جعله أسدا إذ لا يقال جعله أمين الا قد اثبت فيه صفة الامانة وإذا
 كان نقل اسم المشبه إلى المشبه بتعاقب معناه اليه معنى أنه اثبت له
 معنى الأسد الحقيقة ادعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد كان الاسم مستغنى
 وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا معجزة العقل جعل الرجل الشجاع
 وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا أي وكما أطلق اسم المشبه على
 انما يكون بعد ادعاء دخول في جنس المشبه بوجه العجز في قوله قال فلان
 الفل على من الشمس نفس أي على نفسه قامت تطلعه ومن عجز شمس أي غلام الشمس
 في الشمس والهاء تطلعه من الشمس فلا تارة لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقة

محمد بن الحسين

وقوله من الشجاع
 ترى الشجاع الكائن بها
 في البيت لغيره في البيت
 وفي مكانه في البيت
 وفي مكانه في البيت

شجاع الحقيقة لما كان لهذا العجب ولا عجب أن يظلال انسان حسن الوجه
 انما آخره انتهى عنه أي ولهذا صح النهي عن العجب في قوله لا يجي من بل غلا
 هي شعاع تلبس تحت الثوب وتحت اللعاب انهم قد ذرأوا فيهم على القمر نقل
 زهرت الفصيص عليه ان مرة اذا شد دثان راح عليه فلو لا أنه جعله قمر
 حقيقة لما كان انتهى عن العجب معنى لأن الكائن انما ليس به اليه اليه
 بسبب ملازمة القمر الحقيقة لا بملازمة انسان كالفرد في الحسن لا يقال القمر
 في البيت ليس باستعارة لأن المشبه مذكور وهو الضمير في غلا المشبه
 لأننا نقول لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه بنا في الاستعارة كما في قولنا سيف
 زيد في يد اسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك وانه هذا
 الدليل بان الادعاء أي دخول المشبه في جنس المشبه لا يقتضي كونها
 أي استعارة مستعارة في واقع له للعالم الضمير بان اسدا في قولنا
 اسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضع هو السبع المخصوص وتحقيق
 ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على أنه جعل أفراد
 الاسد بطريق التناوب قسما من احدى المتعارف وهو الذي له غاية الحقيقة
 في مثل تلك الحقيقة المخصوصة والتناوب غير المتعارف وهو الذي له غاية الحقيقة
 لكن لا تلك الحقيقة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضع المتعارف فاستغنى
 في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والفردية مانعة عن ايراد المفعول المتعارف
 في غير المفعول المتعارف وهذا يندفع ما يقال ان الامر على دعوى
 الاسدية للرجل الشجاع بتأنيب الفردية المانعة عن ايراد السبع المخصوص وما

التعجب والتعجب عنه كما في البين المذكورين فللبناء على تناسي الشبهة فقال الحق
البالغة ودلالة على ان المشبه بحقيقة لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به من التعجب والتعجب عنه يترتب على المشبه به ايضا ولا يستغاثم تقا
الكذب بوجهين بالبناء على التاويل في دعوى دخول المشبه في جنس
المشبه به بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفين غير متعارفين
كما هو لا تأويل في الكذب وتصايب بنصب القرينة على ارادة خلاف القول
في الاستغاثم لما عرفت انه لا بد للجماع من قرينة مانعة عن ارادة الكذب
لذلك خلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على خلاف القول بل يبدل
المعروف في ترويج ظاهره ولا يكون استغاثم علما لما سبق من انها
يقضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفين
وغير متعارفين ولا يمكن ذلك في العلم لما قامت الحقيقة لانه لا يفتقر
التفصيل ومنع الاشتراك والحقيقة تقتضي العموم وتناول الافراد لا اذا
تقتضي العلم نوع وصيغة بواسطة اشتباههم بوصف من لا وصفه كما في المنقسمين
الاشفاق والجود ويطاول في حاتم فيجعل وماد للخل وسجيا بالقبض بما قل
بالفراهر في غير ان يشبه شخص حاتم في الجود ويأول في حاتم فيجعل كانه
موضوع للجداس كان ذلك الرجل المعهود او غيره كما عرفت في الامس فبهنا
الطويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون
الاطلاق على المعهود اعني حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره من يصفه بالجداس استغاثم
نحو ايت اليوم حاتم وقرينته يعني ان الاستغاثم لكونها جمعا لا ايداها

في قرينة مانعة

من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها اما امر واحد كما في قوله تعالى
استدبرني والثرى امران او امر يكون كل واحد منها قرينة لقوله وان تقا
اي تكرر العدل والامان فان في ايمانين انا اي سيوف فالتعجب كاستعمال اليقين
تعلق قوله تعالى اكل من العدل والامان قرينة على ان المراد بالخير ان
السيوف لدلالة على ان جواب الشرط تطاربون وتقا ونحو الى الطاعة لشبه
او معان ملتزمة بوجه بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لكل واحد وبهذا
ظهر فساد قول من يزعم ان قوله او اكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقارنا
له وقيل لقوله وصاعقه من فصله اي فصل سيف الممدوح تنكفي بها
من انكفاء اي تقليد الدباء والتعديته والمعنى رتب يار من حد سيفه
تقلها تقلبها على امرؤس الاقران حسب حكاية اي ما مل الحسب التي هي
في الجود وعموم العطايا سخايب اي تقبها على الكفاية في الحرب فيهم لهم بها
لما استعار الحكاية فامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة ويدين انها
من فصل سيفه ثم قال على امرؤس الاقران ثم قال حسي فذكر العدد الذي
هو عدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد
بالحكاية الانامل وهي الاستعارة باعتبار الطرفين المتعارفين
والمستعار له فاما لان اجتماعها اي اجتماع الطرفين في شئ
اما يمكن نحو حبيبناه في قوله تعالى او من كان مدينا فاجبتاه اي
صلواته يباه استعارة الاحياء من معناه الخفي وهو جعل النخ حيا
العدايرة التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والعدايرة

اجتماعها في شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما
 يمكن اجتماعها في شئ لان المستعار منه هو الاحياء والحيوة وانما قال
 اجتماعها في شئ لان الطرفين في الاستعارة الميت للضال فلا يمكن اجتماعها
 اذ الميت لا يوصف بالضال ولتسم الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها
 في شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على
 اما يمكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم عنائيه وهو الفصح اي
 النفع لا يشاء النفع في ذلك الموجود كانه المعدوم ولا شك ان اجتماع
 الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم
 وقد ذكرنا في قبيل اننا اوردنا الجبهة التي تحي ذكره وتديم وتديم في الناس
 استمر ولتسم الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ عناءه وبعدها
 الطرفين وامتناع اجتماعها ومنها اي من العنايه الاستعارة التهيئية
 والتخييرية وهما ما استعمل في هذه اي الاستعارة التي استعملت في ضد
 معناها الخفية او فيضها لغير اي شئ بل التضاد او الناقص من
 القاسم بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التبشير
 نحو فيشرهم بعد ايام اي انذارهم استعيرت البشارة التي هي الاجابة عما يفهم
 لانذار ان هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم
 والاستهزاء وكقولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والقرينة
 ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانداز من جهة واحدة وكذا اجتماع الخوف
 والاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه فانه لا يمتنع اجتماع

وحي

داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله اخبر الناس
 رجل يمك بستان فرسه كلما سمع هيعه طار اليها او رجل في شعفة غنمه
 سبب الله حتى ياتيه الموت قال جابر الله الميعه الصحيحة التي تنزع منها
 واصلاها من هناع يبيع اذا جبين والشعفة من راس الجبل والمعنى خبر الناس
 رجل اخذ بستان فرسه واستعد للجها في سبيل الله او رجل عزل الناس
 وسكن في راس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكفي بها في امر معا
 ويعيد الله حتى ياتيه الموت استعار الطير ان للعد والجامع داخل في
 مفهومها فان الجامع بين العد والطيران هو قطع المسافة لغيره
 وهو داخل فيهما اي في العد والطيران لان الله في الطيران اقوى منه
 في العد ولا ظهر ان الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لا انه في
 في الاكثر لا داخل في مفهومه فلا بد ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
 لانه لا الاتصال بين الاجسام الملتصقة بعضها ببعض لتعريف الجماعة وبقا
 بعضها عن بعضها في قوله تم وقطعناهم في الارض اجماعا والجامع ان الله لا اجتماع
 الداخل في مفهومها وهو في القطع اشد والفرق بين هذا وبين اطلاق
 المرس على الانف مع ان في كل من المرس والتقطيع خصوص وصف ليس في
 وفي تعريف الجماعة هو ان خصوص الوصف كانه في التقطيع مرعى استعارته
 تعريف الجماعة بغير خصوص الوصف المرس والحاصل ان التبشير بها منطوق
 ثم فان قلت قد تفرقت في غير هذا الفرع ان جزء الماهية لا يختلف بالشد والضعف
 فكيف يمكن جامعها والجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى من مقتضى الاستعارة

انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقية بل قد يكون
 امر اركب من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصير كون الجامع داخلا
 في مفهوم الطرفين مع كونه في احد المفهومين اشد واخرى الاير هي ان
 السواد جزء من مفهوم الاسود اعني المركب من السواد والحل اختلاف مع
 اختلاف الشدة والضعف واما غير ذلك فاعطف على امد داخل كما مر من استغناء
 الاستغناء الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المنهل ونحو ذلك فظهر ان
 الشجاعة عامر في الاسد لا داخل في مفهومه وكذا التبر للشمس وايضا
 الاستغناء تقسيم اخر باعتبار الجامع وهو انهما اما عامية وهي البتة
 ظهور الجامع فيها نحو ما رايته اسدي هي او خاصية وهي الغيبة التي لا يقع
 عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به انهم تعوا على طبقة العامة والغريبة قد
 يكون في نفس الشبه بان يكون تشبها فيه نوع غريبة كما في قوله في وصفه
 بان مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قريوس سرجه وقف كانه
 الى ان يعوا اليه واذا احتجى قريوسه امي مقدم سرجه بعنايه تلك
 الشكيم الى انصرف الزاير الشكيم والشكيم هي الحديدية المعترضة في
 الفرس واما الزاير نفسه شبهه وقوع العنان في موقعه من قريوس
 السرج ممتد الى جانب في الفرس بيسته وقوع الثوب في موقعه من ركني المحيطة
 الى جانب ظهره ثم استغناء الاحياء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه
 بثوب وغيره لوقوع العنان في قريوس السرج فجاءت الاستغناء
 غريبة لغريبة الشبه وقد حصل الغريبة بتصرف الاستغناء العلية

لازم

كما في قوله اخذنا باطراف الاحاديت بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح جمع
 وهو سبل الماء فيه دقة المحصى استغناء سيلان السيول الواقعة في الاباطح
 لير الاير احثنا في غاية السرعة المشد على لين وسلاسة والشبه فيها ظ
 عامي لكن قد تفرق فيه بما امداه اللطف والغريبة اذا اسند الفعل على
 سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى اذا دانه امتلأت الاباطح من الجل
 كما في قوله ثم واشتعل المراس شيئا وادخل العناق في السيلان السرعة
 والبطور في سير الاير يظهر ان غالبها في الاعناق وتبين امرها في العناد
 وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويقعها في الفعل والحقة والاستغناء
 باعتبار الثلاثة المتعارضة المستغناء له والجامع شتر اقام كان
 منه والمتعارضه اما حيان او عطيان او المتعارضه حتى والمتعار
 له عطف او بالعكس يصير اربعة والجامع في الثلاثة الاخرى عطف لا غير السابق
 في التشبيه كثر في القسم الاول ماحي او عطف او مختلف في قسم شتر
 هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كان حبيبي فالجامع اما حسي
 فاخرج لهم على الجدل له خولهم فان المتعارضه من ولد البقرة والمتعار
 للوان الذي خلقه الله تعالى من على القبط التي سبكتها نارا ناسا
 عند الفاسر في تلك المطي التربة التي اخذها من موطن فرس جبريل
 والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة
 والجميع من البتة من المتعارضه والمتعارضه والجامع حتى مدرك
 بالبره واما عطف نحو وايرة لهم الليل نلح من النهار فاذا هم

فان المتعارفين بعض السطح وهو كسطح الجبل عن نحو الشاة والمستعار له كلف
 الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظلمة وهما حيان في الجماع
 ما يعقل من ترتيب امر على اخر اى حصوله عقيب حصوله دائما او غالباً
 كترتيب ظهور النجم على الكسوف وترتيب ظهور الظلمة على كسوف الضوء من مكان الليل
 والترتيب اعني بيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها ايها
 ضيق فاذا غابت الشمس قد سجد النهار من الليل اى كسوف وانما كسوف الشمس
 النجم الطامى عليه الشاة فيجوز ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار فتارة
 ظهور السطح بعد سجد النهار غير صحيح قوله فاذا هم مطلقين لان
 الواقع عقيب ذهاب الضوء من مكان الليل هو الاظلام واما على ما ذكر
 في المضاح من ان المستعار ظهور النهار من ظلمة الليل فغير اشكال
 لان الواقع بعده انما هو الابصار الضياء دون الاظلام وحاول بعضهم
 التوفيق بين الكلامين بجعل كلام المضاح على القلب ظهور ظلمة الليل من النهار
 او بان المراد من الظهور التميز او بان الظهور بمعنى الزوال كما في قوله
اعترفت بالبانها ولحومها وذلك عامر بان مرادها ظاهر وفي قوله
 ذريب وغيرها الواسون الى احبها وتلك شكاه ظاهر عندك فارجو
 اى زایل وذكر العلامة في شرح المضاح ان السطح قد يكون بمعنى النزاع مثل
 سلطة الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلطة الشاة عن الكفا
 فذهب صاحب المضاح الى الثاني وصح قوله فاذا هم مطلقون بالفاء لان التارة
 وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات وزمان النهار وان

توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن اعظم شأناً
 دخول الظلام بعد اضاء النهار وكونه ما ينبغي ان لا يحصل الا في اصغرها
 ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه تقا جهم عقيب اخراج
 النهار من الليل بلا ملامة وعلى هذا حسن اذ المفاجأة كما يقال اخراج
 من الليل مفاجأة دخول الليل ولجعتنا السطح بمعنى النزاع وقلنا نزع
 ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام لم يستقم ولم يحسن كما اذا قلنا
 كبرت الكون ففاجاه الانكاس واما مختلف بعضه حتى وبعضه عقلي
تقولك مايت شمساً وانت تريد اننا ناك الشمس في حسن الظلمة وهو
وبناءه الشان وهي عقلية ولا عطف على قوله وان كانا حيين
 اى وان لم يكن الطرفان حيين فربما اى الطرفان اما عقليان
 نحو قوله من يعتصم من حقن داف ان المتعارفين من الرقاد اى النوم على
 ان يكون المرقد مصدراً ويكون الاستعانة اصلية او على انه بمعنى
 المكان الا انه اعتبر التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر اسم المكان
 وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لان نفس الذات واعتباراً
 واعتبار التشبيه في المقصود الا هم اولى وسبق لهذه زيادة تحقيق في
 الاستعانة البعية والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل للجمع عقلي
 وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له الموت اقوى ومن شرايط الجامع
 ان يكون في المستعار منه اقوى فالحق ان الجامع هو البعث الذي هو
 في الزم اظهر واشهر راقى الكون مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعانة

هنا كره هذا الكلام كلام الموقى مع قوله نعم هذا ما وعد الرحمن
 وصدق الرسول وأما مختلفان أى أحد الطرفين حتى والآخر عقل
 والحق هو المستعار منه نحو فاصدع بما توهم فإن المستعار منه كسر الحاجة
 وهو حتى والمستعار له التبليغ والجامع الثابت وهما عقليان والمعين رزق
 الأمر بانه لا ينبغي كالألئيم صدق الحاجة وأما على ذلك أى الطرفين
 مختلفان والحق هو المستعار له نحو أنا لما طعم الماء حلنا كره في الجاهل به فأن
 المستعار له كره الماء وهو حتى والمستعار منه التكرير والجامع الاستعارة
 المؤثر وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار فأن لا يفتقد
 أى اللفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقة أو تارة ولا كراهة الأعلام
 المشبهة بنوع وصفية فاصلية أى فالاستعارة أصلية كاستعارة
 للقرية الشديدة الأولى اسم عين والثانية اسم معنى ولا يفتقد أى ولا
 لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشق
 منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المسببة ونحو ذلك والحق وأما
 كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضيه كون التشبيه
 موصوفاً بوجه التشبيه أو بكونه متشابهاً بالتشبيه في وجه التشبيه وأما
 يصلح الوصفية للحاق أى لا من المفعول التابعة لقولك جهر أيضاً
 صاف دون معاني الأفعال والصفات المشقة لكونها متباعدة بوسيلة
 دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف
 وهو كذا ذكره وفيه بحث لأن هذا دليل بعد استقامته لا يفتقد

اسم الزمان والمكان والألئيم لا يفتقد الوصفية وهم أيضاً صرحوا بأن
 المراد بالمشقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والألئيم
 فيجوز أن يكون بالاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقتضى
 التشبيه فيه نفسه لا فى المصدر وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا هذا
 مقتل فلان للوضع لئلا يفتقد فيه ضرباً شديداً أو قد فلان للضرب
 فإن المعنى تشبيه الضرب بالقتل والموت بالجراد وأن الاستعارة فى الأصل
 لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الأفعال بجميع المشقات
 التى يكون المقصد بها إلى المعاني القائمة بالذات تبعية لأن المقصد
 الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصد الأهم الجدير بأن يعتبر فيه
 التشبيه والذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذات دون ما يقع
 بها من الصفات فالتشبيه فى الأولين أى الفعل وما يتشقق منه
 ليعنى المصدر والثالث أى الحرف ليعنى معناه قال صاحب المفتاح
 المراد بمشقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
 من معناها ابتداء القافية وفى معناها الظرفية وفى معناها الغرضية
 ليست معاني الحروف والألئيم كانت حروفاً بل أسماء لأن الأسماء والحرفية
 إنما هى باعتبار المعنى وإنما هى متعلقة بمعانيها أى إذا أفادت
 هذه الحروف كالحجور فزيد فى نعتها ليس يصحح وإذا كان
 ليعنى المصدر ولعل مع الحرف فزيد التشبيه فى نطق الحال والحال
 ناطقة كذا دلالة بالنطق أى يحمل دلالة الحال مشبهاً ونطق الناطق

مشتبها به ووجه التشبه انفتاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار
 للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فيكون الاستعارة
 في المعنى اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان المطلق النطق على الدلالة لا
 التشبيه بل باعتبار ازالة الدلالة لانهم لم يكونوا مجازا امر سلا وقد عرفت
 انه لا امتناع في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 استعارة ومجازا امر سلا وقد عرفت انه لا امتناع باعتبار العلاقاتين
 ويقدر التشبيه في لام التعليل بخوله تعالى فالنقطة اى من سى الفرج
 ليكون لهم عذرا وحرزا للعداوة اى يقدر التشبيه للعداوة والحزن
 بعد الالتقاط بعلة اى علة الالتقاط الغائبة كالحجة والتبعية في الترتيب
 على الالتقاط والحصول بعد ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه
 ان يستعمل في العلة الغائبة فيكون الاستعارة فيها استعارة للاستعارة
 في الجور وهذا الطريق ما خذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على
 ان متعلق معنى اللام هو الجور على ما سبق لكنه غير مستقيم على هذا
 المصنف في الاستعارة المصروفة لان المتردك يجب ان يكون هو المشبه
 كانت الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق المشبه اى العداوة
 والحزن مذكور لا متردك بل تحقيق الاستعارة البعيتية هي ان
 شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب العلة الغائبة
 ثم استعمل في التشبه اللام الموضوع للتبعية اى ترتب علة الالتقاط
 الغائبة عليه فثبت الاستعارة اولا في العلية والغرضية لا الجور

في قوله

ما ذكره المحقق وبتبعيتها في اللام كما عرفت نطق الحال فصار حكم اللام
 وحكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلقا بمعنى اللام
 هو العلية والغرضية لا الجور على ما ذكره المحقق وهو في هذا المقام
 او رده في الترتيب ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية
 في الاولين اى الفعل وما يثبت منه على الفاعل نحو نطق الحال
 فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال والمفعول يخرج للمقارنة في ما
 قل النحل واحى السما فان العقل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
 بالنحل والجور ونحو قرينتهم لعداوات فقد بها ما كان مخاط عليهم كل هذا
 للهم من الاشبه القاطعة واما بلهذ ميات طعنات فمؤدية الى الاستعارة
 القاطعة واما راد نفس الاستعارة والنسبة للبا لفة كاحرى والقدر
 القطع ونهذ الدرع سردها ونجها فالنوع الثاني اى هذه
 قرينة على ان قرينهم استعارة الجور ونحو قرينهم بعد ابيهم فان
 العداوة قرينة على ان بشر استعارة تبعية كالكيفية وانما قال مدرك
 على ان الان القرينة لا تحصر فيما ذكر بل تكون حالية كقولك قلت زيد اذا
 اذا مر به فربما سئل اى او الاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين
 والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما لم تقدر بشئ يلائم الاستعارة
 او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول
 مطلقه وهي ما لم يقدر بشئ ولا تفريع مما يلائم المستعار له
 والمستعار منه نحو عندى اسد والمراد بالصفة العنصرية التي

معنى قائم بالغير لا الفت النوى الذى هو احد النوايع والثاني محو
وهي ما قرن بما يلزم المستعار له كقوله عمر الرضا اى كثر العطا استعار
الرد العطا لانه يصون عرش صاحبه كاصون الرضا ما يلحق عليه ثم وصفه
بالعز الذى يناسب العطا ورن الرضا وتجريد الاستعارة والقرينة بين
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اى شامرا في الضحك اخذ فيه
وتماه غلقت بفحكة مراقب للمال اى اذا تبسم غلقت مراقب
امواله في ايدى السائلين يقال على الرهن في يد المرقن اذ لم
يقدر على انفكاكه والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلزم المستعار
محو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما رجحوا بها ثم
استعير الاشارة للاستدلال والاختيار ثم فرع عليها ما يلزم الاشارة
من الرجح والنجارة وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح لقوله لدى
اسد شاكى السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلزم المستعار له لفظ
الرجل النجاع مقدر له ليد الطاهر لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف
ما يلزم المستعار منه اعني الاسد المحقق واللبد جمع اللبده وهي
ما تلبد من شعر الاسد على منكبيه والقلع مبالغة القلم وهو
القطع والترشيح المبلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لا يتكلم
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فتشبيها
بما يلزم المستعار منه تحقيق ذلك وتقوية له ومبناه اى منه التوشيح منها
اى منه الاستعارة الترشيحية على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس

المستعار منه

مستعار منه شيد كن بني اى دل او بهلك تو بهر بخت اى دل كجوى تاين استنى اى دل سر بر زانو نشوى اى دل

المستعار منه لاشئ تشبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذى يستعار له
علو المكان ما يبنى على علو المكان لقوله ويصعد حتى يظن الجبول بان له حيا
في السماء استعار الصعود لعلو القدر والامرقاء في مدارج الكمال ثم
بنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان والادقاء الى السماء من
الجبول بان له حاجة في السماء وفي لفظة الجبول زيادة مبالغة المدح
لما فيه من الاشياء الى ان هذا انما يظن الجبول واما العاقل فيعرف ان
لا حاجة له في السماء لانصافه بابر الكالات وهذا المعنى مما حقي على
بعضهم فتوهم ان المراد في هذا البيت تفسيره في وصف علوه حيث انبت
هذا القلق لكامل الجبل معرفة الاشياء ونحوه اى مثل البناء على علو
ما يبنى على علو المكان لتناهي التشبيه ما مر من العجبة في قوله قامت
نظائره ومن عجب شمس تطل من النسي والشمس عنى اى عن النجيب
في قوله لا تعجب من بل غلا لته قد نهان را على القمرا الذي قصد تناسي
التشبيه وانكاه لما كان للنجيب والنهي عنه جهة على ما سبق ثم
اشا الى زيادة تقرير هذا الكلام فقال واذ لجان البناء على الفرع اى التشبيه مع
الاعتراض بالاصل اى التشبيه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو تشبيه
من جهة اخرى واعرف ان التشبيه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه
للصحة المتكاملة باللفظ والاعتناء كما في قوله هي الشمس مكنها في السماء من غراه
حلل الغراء وهي الصبر الغراء غراء جيل فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس
ولن تسلمع الشمس اليك النزل العاقل الى الشمس اليك هو المصدا بعد هذان جونا

فجر تيمية خالصة عن المناسبة ويصحب اثبات ذلك الامر المحقق المشبهة بالشيء تخيلية
تخيلية لانه قد استعمل الشيء ذلك الامر المحقق بالمشبه به وبه يكون كالشيء
او قوامه في وجه الشبه ليجل ان الشبه من جنس الشبه به كما في قول الهذلي
واذا المنيه انتبت اى علقته اطفاؤها الفيت كل تيمية لا ينفع التيمية
التي تجعل معاذة اى اذا علق الموت تخيلية في شئ ليذهب به بطلت عند
الحيل شبه الهذلي في نفس المنيه بالسبع في اعيان النقص بالقهر
والقلبة من غير تفرقة بين فطاع وضرار ولا مفر من حوم ولا بقيا على
ذي فضيلة فانبت لها اى المنيه الاطفاها التي لا يكل ذلك الاعتيال
في اى في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبه المنيه بالسبع
استعارة بالكناية واثبات الاطفاها لها استعارة تخيلية وكما في قول
الآخر ولئن نطق بشكر ربك مفضحا فلان حالي بالكناية انطق
شبه الحال بان من متكلم في الدلالة على المقصود وهو استعارة
بالكناية فانبت لها اى للحال اللسان الذي به قوامها اى قوام
الدلالة فيه اى في الانسان المتكلم وهذه الاثبات استعارة تخيلية
ففي هذا كل من لفظي الاطفاها والمنيه حقيقة مستعارة في معانيها
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية فعلا من افعال المتكلم مثلا زمان اذا
التخيلية يجب ان قرينة للكناية البنية والمكنية يجب ان يكون قرينة
تخيلية البنية فقل قولنا اطفاها المنيه الشبيهة بالسبع اهكذا

بیونیمینا

يكون ترشيحا للتشبيه كما ان الطول لكن في قوله اسر على غف في الطول لكن يدا
اي نعمة ترشيحا للجواز وهذا ولكن نصير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف
شيئا لا مستند له في كلام السلف ولا هو منبر على مناسبة لغوية ومعناها
المأخوذ من كلام السلف هو ان لا يفرج بذكر المستعار بل بذكر مبدؤه ولا
الذال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنيعة استعارة السبع للنيعة كما
الاسد للرجل الشجاع الا اننا لم نفرج بذكر المستعار اعلم السبع بل اقترنا
على ذكر لا مبه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعارة
هو لفظ السبع الغدير المخرج به والمستعار منه هو الجوان المفضل من المستعار
هو المنيعة قال صاحب الكشاف ان من اسرار البلاغة ولطائفها ان يكونوا
عن ذكر النسخ المستعار ثم يرمز واليه بذكر من المراد منه فينبغي ان يذكر
المرمز على مكانه نحو شجاع يفتر من اقترانه نصية تشبيه على ان الشجاع اسد
هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم التشبيه والمراد به هو
المرمز اليه بذكر لوازمه وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي وكذا قول
نزهة سحاحي سلا حمار من الصحو خلا في السكر القلب عن سلمى واقترنا
يق اقر عن النسخ اذا قلع عنه اي تركه واقنع عنه اي امتنع باطله عنه
وتركها له وعنى اقر اس الصبي ومراد حله امراد زهيران بيان ان ترس ما كان
يركبه من الحية من الجمل والخنزير واعرض عن بعاود ترفطت الا انه النصير في
والاثر ما كان يركبه نصير زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات المسيح كالشيخ
والجاءه قصي منها اي من تلك الجهة الوطرا فاهلكت الالفاء ووجه التشبيه

الاشتغال للثام وركب المسالك الصعبة فيها غير مبال بمثل ذلك
 ولا يحترق عن معركه ولهذا التثنية المضمرة في النفس استعانة بالكلية
فانبت له اي الصفة بعض ما يخص تلك الجهة اعني الاخراس والرواحل
التي لها قوام جهة الميرد السفر فثبت لافراس والرواحل استعانة
تجلية فالصبر على هذه العقدة من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتنة
 يقال مبال صبروا صبوا اي مال الى الجهل والفتنة كذا في
 الامر الصبا بالفتح يق صبي صيا مثل سمع سماعا اي لعبع الصبا
 ويحتمل انه اي زهيرا مراد بالافراس والرواحل داعي النفس وشهواتها
 والقوى الحاصلة لها في الاستيفاء للذات واما مرادها الاستبان التي
 فلما اخذ في اتباع الف الاوان الصبر وعنفوان الشباب مثل المال وال
 ولاعوان تكون الاستعانة اي استعانة الافراس والرواحل بتحقيقها
 لتحقيق معناها عقلا اذا مر يد بها الداعي وحذا اذا مر يد بها اسبابا
 اتباع الف من الما والمثال مثل المص ثلثة امثلة الاول ما يكون التخليص
 اثبات ما به كمال الشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام الشبه به
 والثالث ما يحتمل التخليص والخصيصة **فصل** في مباحث من الخفيصة
 والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعانة التخيلية وقعت في الفتحاح
 مخالفة لما ذكره المص والكلام عليها عرف السكاكي الخفيصة المعنوية اي غير
 المعنوية بالكلية المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واخرى بالقياس
 الاخرى هي غير تاويل في الوضع من الاستعانة على اصح القولين وهو القول بان الاستعانة

مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع لم الحقيقة فيجوز الاحتراز عنها واما
 على القول بانها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها
 فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا الصيد عن الاستعانة لانها مستعملة فيما وضعت
 بتاويل وهو اعداد دخول الشبهة في جنس المشبه به يجعل افراده متميزين متغايرين
 وغير متمايزين وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلية المستعملة في غير ما هي موضوعة
 له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة ما مع قوته ما غير ان
 معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي استعماله
 في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة والشرع او العرف غير بالنسبة
 الى نوع حقيقة تلك الكلمة جهة لو كان نوع حقيقة الغير باتكون الكلمة قد استعملت
 في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس وما كان قوله
 استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة ما بمعنى قولنا في اصطلاح بئر الخطا
 مع كون هذا اوضح وادل على المققى اقامه المص مقامه اخذ بالمحاصل
 من كلام السكاكي فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح بئر الخطا
 مع قوته ما غير عن امرادته اي امراده معناها في ذلك الاصطلاح وانما
 السكاكي بقيد التحقيق حيث قال موضوعة له بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز
 الاستعانة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
 لا بالتحقيق فلو لم يقيّد الوضع بالتحقيق لم يدخل في التعريف لانها ليست مستعملة
 في غير ما وضعت له بالتاويل وظاهر عبارة الفتحاح هي انها فاسد لانه قال
 لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له وقول بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج

الاستعارة وظاهران الاستعارة ان الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لامرأته او يكون المعنى احترازاً للامرأة
يخرج الاستعارة وورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشق منه كلو
مثلاً اذا اطلق لايقنا والوضع يتاويل لان السكاكي نفسه قد فسّر الوضع بتعيين
بازاء المعنى بنفسه وقال في نفسه احتراز عن الجواز المعين بازاء معناه بنية
ولاشك ان دلالة الاسد على الرجل النجاع انما هو بالقرينة في الحاجة الى
تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف الجواز بالحقيقة لا
ان يقصد به زيادة الايضاح لا تنميم الحق ويمكن الجواب عنه بان السكاكي
لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتاويل بل مراد
انه قد عرّف اللفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل
كما في الاستعارة فقيدها بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معاً المذكور
لا المعنى الذي يستعمل فيه احياناً وهو الوضع بالتاويل وهذا يخرج الجواب عن
اخره وان ينقوسم تناول الوضع للوضع بالتاويل فلا يخرج عن الاستعارة
لانه يصح عليها انما مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة عن الوضع بالتحقيق
غاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتاويل لا يخرج
كخصيصه الوضع بالتاويل فقط حتى يخرج الاستعارة البنية وورد ايضا ما ذكره
القييد باصطلاح به التاويل وما يردى معاً كما لا بد منه في تعريف الجواز لا يتناول
خو لفظ الصلوة انما استعمله الشارع في الدعاء كما لا بد في تعريف الحقيقة بنية
ليخرج عن هذا اللفظ لانه مستعمل في موضع لم في الجملة وان لم يكن ماضياً في هذا

الاصطلاح

الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامر الذي يختلف باختلاف
لا اعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والجواز كذلك لان الكلمة الواحدة
بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً ويجوز وضعين مختلفين
فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه من حيث انها موضوعه
لايتا ان تعلّق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواز لا يجب بانه اي حيث
انه جواز يخرج من التعريف مثل لفظ الصلوة المستعملة في عرف الشارع في الدعاء
لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء
من الموضوع له وقد يجاز بان قيد اصطلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه
بذكره في تعريف الجواز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصور في هذا الفن وبيان اللام في الوضع
للعهد اي الوضع الذي وقع به الخطاب في الحاجة الى هذا القيد وفي كلامه انظر وغيره
ايضا على تعريف الجواز بان يتناول لفظ اللان القرين في قوله خذ هذا الفرس مثلاً
كتدبيرين يده مستعمل في غير ما وضع له ولاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يردها
معاً الحقيقة وقسم السكاكي الجواز الى الرجوع الى معنى الكلمة المنفصل للفظ الاستعارة
وغيرها لان ان تقسم المبالغة في التشبيه بالاستعارة والافعال بالاستعارة وعرف
السكاكي الاستعارة بان تذكر احد الطرفين التشبيه وتريد به اي الطرف المذكور الاخر
اي الطرف المذكور مدعي ادخل التشبيه في التشبيه به كما نقول في كلام اسد و
به الرجل النجاع مدعي انه من جنس الاسود فثبت له ما يخص التشبيه وهو اسم جنس
وكما نقول في التشبيه الخفار ها واثبت تزييد بالهيئة السبع باذعاه السبعية لها فثبت لها ما
السبع التشبيه وهو الاطفا واثبت التشبيه سوا كان هو المذكور والمذكور مستعار

وليسمى التسمية مستعاراً وليسمى التسمية بالمشبه مستعاراً له وقسمها إلى استعارة
 إلى المخرج بها والذكر عنها وعن المخرج بها أن يكون الطرف المذكور من طرف التسمية هو
 المشبه وجعلها من الاستعارة المخرج بها حقيقة وتخييلية وانما الفرق
 بينهما أن المبادىء المفهم من الحقيقة والتخييلية ما يكون على القطع وهو كذا وكذا
 سماءها المحملة للتحقق والتخييل كذا ذكر في بعضه هير وفتر الحقيقة بما قرأى بما يكون
 المتروك متحققاً أو عقلاً أو عند التمثيل على سبيل الاستعارة كذا في قول الشاعر
 تقدم من جلاذنا آخرى منها أي من الحقيقة حيث قال في قسم الاستعارة المخرج بها
 مع القطع ومن الاستعارة وصف إحدى صورتين منزهتين من امور لو وصف
 اخرى ورجل ذلك بانتهى التمثيل مستلزم للتوكيد للثاني لا لاوله فلا يصح عنه من الاستعارة
 التي هي من اقسام الجازم المفرد لأن تناقض الوازم يدل على تناقض المزمع والاولم لتمام
 المتناهيين ضرورة وجود اللازم عند وجود المزمع والمجرب انه عند التمثيل فتمام
 الاستعارة التصريحية الحقيقية لا من الاستعارة التي هي جازم مفرد وقسم الجازم المفرد
 إلى الاستعارة وغيرها الا يوجد كون كل استعارة جازم مفرد اقواله الا ينفرد الجازم
 او غير الجازم قد يكون ايضاً وقد لا يكون على ان لفظ المقتضح مخرج في الجازم الذي
 جعله منتزعا إلى الاقسام ليس هو الجازم في المفرد المفسر بالكتابة المستعملة في غير ما وضع له
 لأنه قال بعد تعريف الجازم أن الجازم عند السلف قسماً لغوي وعقلي والافقوي قسماً لغوي
 إلى معنى الكلمة ورجع إلى حكم الكلمة والرجع إلى المعنى قسماً خالياً عن الفائدة وتضمنها
 والمنقسمين الفائدة قسماً استعارة وغير استعارة وظهر أن الجازم العقلي والرجع إلى
 حكم الكلمة خارجان عن الجازم بالمعنى المذكور فيجانب ما يرد بالرجع إلى المعنى الكلمة اعم

في التفسير

من المفرد والمركب يقع المصنف في القسمين وليجب بوجوه اخرى الا قولنا المراد بالكتابة
 اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله هي العليا والثاني انما الاستعارة التمثيلية يستلزم
 التركيب بل هو استعارة مبنية على التسمية التمثيلية وهو قد يكون طرفاً مفرداً أو مركباً
 فلهذا كل الذي استعملنا في الآيات الثلاثة يكون لانها كلمة الكلمة إلى شيء وتقبل
 واقترانها بالتسمية لا يخرجها عن ان يكون كلمة فاستعارة في مثل امراتك تقدمت
 واثراً اخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقرون بتأخير اخرى والاستعارة
 هو التردد في كلمة مستعملة في غير ما وضع له وفي الكل نظر اردناه في التبع
 وقسم السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حتماً ولا عقلاً بل هو
 أي معناه صورة وهيئة محضة لا يشوبها شيء من الخلق العقلي والحق كلفظاً
 في قول العذلي واذ المنية انتب اظفارها فانها شبه المنية بالسبع
 في الاقتبال اخذ الهمزة في تصويرها أي المنية بصورة أي السبع والحق
 لاولها أي لاول السبع التسمية وعلى المصنف ما يكون قوام اغتيال السبع
 لقوس به فخرج لها أي السيرة صورة مثل صورة الاظفار المحففة ثم أطلق عليه
 أي على ذلك التمثيل عن الصورة التي هي صورة الاظفار لفظاً الاظفار وتكون
 تقريباً لأن هذا أطلق اسم التسمية وهو الاظفار المحففة على المشبه وهو صورة
 الاظفار وهيئة شبه صورة الاظفار المحففة والتقريب اضافتها إلى المنية التخييلية
 عنه قد يكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها نحو اظفار المنية
 التسمية بالسبع فخرج بالتسمية لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير
 استعارة بالكناية في السيرة وقال المصنف ان بعيد جداً لا يوجد له مثال في الكلام

وقد اى في تفسير الخيلية بما ذكره تعف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
 لا اعتبارات الخيل لا يدل عليها دليل ولا عس اليها حاجة وقد بين ان التعفف
 انه لو كان الامر كما زعم لوحي ان تعف هذا الاستعانة توهية لا تخيلية وهذا
 وهذا في غاية السقوط لانه يكتفي في التسمية المناسبة على انهم يسمون حكم الم
 خيلا ذكر صاحب الشفاء ان القوم الساماء بالوهم هي رتبة الحاكم في الحيوان
 حكما غير عقل ولكن حكما تخيلا ويخالف تفسير الخيلية بما ذكره غيره لها
 اي غير السكالي الخيلية يصل الشئ الى كماله كجبل الابد للشمال وجبل الاطراف
 للجنينة فالشيخ عبد الفاهر انه لا خلاف في ان اليد استعانة ثم ان لا تلتصق
 ان تزعج ان لفظ اليد قد ينقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شئ
 باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وبعضهم في هذا المقام كلتا
 واهية يتبادرها في الشرح نعم يتجه ان ياتي ان صاحب الفتح في هذا
 الفن خصوصا في مثل هذه الاعتيادات ليس بصدد التقليد لغوي
 حتى يعترض عليه بان ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره ويقضه ما ذكره

السكالي في الخيلية لما ثبتت صورته وهية وفيه اى في الترجيح لان في كل
 من الخيل والترشح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمثبه فكما اثبت للجنينة
 في التي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الذي هو الاستعانة
 من الترجيح والمخاطبة فكما اعتبر هناك صورة وهية شبيهة بالاطراف فليعتبر هنا
 ايضا معناه وهي شبيهة بالخارجة واخر شبيهة بالرجح يكون الرجح والمخاطبة بالجنينة
 استعانة تخيلية بين اذ لا فرق بين هذا الا بالبعيد عن المشبه الذي اثبت له

ان يكون الترجيح في الخيلية لما ثبتت صورته وهية وفيه اى في الترجيح لان في كل من الخيل والترشح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمثبه فكما اثبت للجنينة في التي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الذي هو الاستعانة من الترجيح والمخاطبة فكما اعتبر هناك صورة وهية شبيهة بالاطراف فليعتبر هنا ايضا معناه وهي شبيهة بالخارجة واخر شبيهة بالرجح يكون الرجح والمخاطبة بالجنينة استعانة تخيلية بين اذ لا فرق بين هذا الا بالبعيد عن المشبه الذي اثبت له

الجنين والجنين

المثبه به كالمثبه مثلا في الخيلية بلفظ الموضوع له كلفظ المثبه وفي الترجيح يغير
 لفظه كلفظ الاشياء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه به ان
 الاستعانة ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في الخيلية وعدم
 اعتبار في الترجيح فاعتبار في احد هما دون الاخر تحكم والمجاوب ان الامر الذي هو
 من خواص المشبه به لما قرن في الخيلية بالمشبه كالمثبه مثلا جعلناه مجازا عن امر
 متوهم يمكن اثباته للجنينة وفي الترجيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يخرج الى ذلك
 المشبه به جعل كانه هو هذا المعنى مقارنا بل وان صدر وخامسة حتى ان المشبه به قولنا
 ما ريت اسدا يغتر من افوانه هو الاسد الموضوع بالافوان المقتضى من غير احتياج الى
 توهم صورة واعتبار مجاز في الافوان بل في اذ اظننا رايته شجاعا يغتر من افوانه فاننا
 نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتنا مل في الكلازمة ما وعنه بالمكذبة عنها
 اي اراد السكالي بالاستعانة المكذبة عنها ان يكون الطرف المذكور من طرف
 المشبه هو المشبه ولا بد من المشبه به على ان المراد بالجنينة في مثل انتبش الجنينة المفا
 هو السبع بادعاء السبعية لها انكار ان يكون شيئا غير السبع بجهة اضافة اللفظ
 الذي من خواص السبع اليها اي الى الجنينة فقد ذكر المشبه وهو الجنينة واما هذا المشبه
 وهو السبع فلا استعانة بالكناية لا شغل عن الخيلية بجهة انه لا يوجد استعانة بالكناية
 بدون الاستعانة الخيلية لان في اضافته خواص المشبه به الى الجنينة المشبه استعارة
 تخيلية وهو ما ذكره من تفسير الاستعارة المكذبة عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعانة
 بالكناية كلفظ الجنينة مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالجنينة هو الو
 لا غير الاستعارة ليست كذلك لانه فتمها بان تذكر احد طرفي المشبه في يد الطرف

الآخر لما كان ههنا مفعلة السوال وهو انه لو لم يرد بالنية معناها للفظ فامنع
 اضافة الالف الى الشا الى جوابه بقوله واذ افرغ الالف قومه النسب للفظ النفس
 بين تشبيه النية بالسبع وكان هذا الاعراض من اقوى اعراض المص على السكاكي
 وقد عارضه بانه وان خرج مفعلة للنية لان المراد به السبع ادعاء كما اشار اليه
 في المفتاح من اننا جعل ههنا اسم النية اسما للسبع لانه قد اورد بان تدخل النية في جنس
 السبع للبا لفظ في التشبيه جعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم قيل
 ان الواضع كيف يصح من ان يضع اسمين كل فظي النية والسبع لفظ واحد
 ولا يكون مترادفين فثبت لنا هذا الطريق دعوى السبعة للنية مع التشبيه لفظ
 النية وفيه نظر لان ما ذكره لا يقتضيه كون المراد بالنية غير ما وضع له بالتحقيق
 يدخل في تعريف الاستعارة للفظ بان المراد بها الموت وهذا اللفظ مسمى بالتحقيق
 وجعله مرادفا للفظ السبع بالتناويل المذكور لا يقتضيه ان يكون استعماله في اللفظ
 استعارة ويمكن الجواب بان قد سبق ان قيد الحقيقة مراد في تعريف اللفظ
 اى الكلمة المستعارة فيها هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انما موضوعه له بالتحقيق
 ولا يمنع ان لفظ النية في اللفظ في مثل افعال النية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث
 انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان اللفظ جعل
 من افراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتناويل وهذا الجواب ان كان
 محرجا له عن كونه حقيقة الا ان تحقيق كونه حجازا او مراد به الطرف الاخر ظاهر
 بعد واختار السكاكي رد الاستعارة بالنية قومه اي قومه النية بالنية استعارة
 وهو ما يكون في المروءة والافعال وما يشق منها الى الاستعارة الملكة عنها جعل فيها

لا في النية

اي قومه النية استعارة مكنية عنها وجعل الاستعارة البعية قومه اي قومه
 الاستعارة الملكة عنها على قول اي قول السكاكي في النية لفظها ما حين جعل النية
 استعارة بالكتابة واذ افرغ الالف قومه اي قومه النية لفظها ما حين جعل النية
 القوم نطقت استعارة عن قوت قومه النية لفظها لفظها حقيقة وهو جعل لفظ
 استعارة بالكتابة عن المتكلم ونسبة النطق اليها قومه الاستعارة وهذا القوم
 بعد ما جعل اللفظ استعارة بالكتابة من اللطومات الشبهة على سبيل التهام
 ونسبة السقوى اليها قومه الاستعارة وعلى هذا القياس وانما اختار هذا اللفظ
 من اللفظ وتقليل الاقسام ودرء ما اختار السكاكي بانه قد مر البعية كلفظ
 في نطق لفظ الملكة حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي ليركن البعية استعارة
 تخيلية لانها اي التخيلية حجاز عندنا عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
 الاستعارة المصحح بها المفسرة تذكر المشبهة واردة النية لان النية فيها
 بيان يكون مما لا يخفى لانه حقا ولا عقلا بل هما فكون مستلزما عن
 ما وضعت له بالتحقيق فيكون حجازا اذا لم يكن البعية تخيلية فلم تكن الاستعارة
 الملكة عنها مستلزما للتخيلية وذلك لان الملكة عنها قد وجدت بدو التخيلية
 في مثل نطق لفظ الملكة على هذا القدر وذلك اي عند استلزام الملكة عنها
 للتخيلية باطل بالاتفاق وانما الخلاف ان التخيلية هل يستلزم الملكة عنها
 عند السكاكي لا يستلزم كما في قولنا افعال النية الشبهة بالسبع وهذا ظاهر
 ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لان نطق الملكة عنها عن التخيلية ان التخيلية
 مستلزما للملكة عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن ان ينزع في الانفا

على استعمال المكنة عنها التخييل لان كلامه الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد خرج في القاء
انتم بجهل الجاز العقول بان قرينة المكنة عنها قد يكون امرادها كالمعاني المنيرة وقد يكون
امرادها كالاتي في انبعاث الراجح والظواهر في فهم الامم الخليل لان هذا لا يدفع
الاعتراض عن السكاك لانه قد خرج في الجاز العقول بان نطقه في حفظ المعاني العرفي جعل
لكنه عنها وايضا فلما جاز وجود المكنة عنها بدو الخيل كذا انبعاث الراجح والظواهر
التخييل بدو ونها كما في افعال المنية التخييل في السبع فلعله ان المكنة عنها لا ينطق
عن الخيلية واللا اى وان لم يقدّر التخييل الى جعلها السكاك في قرينة المكنة عنها حقيقة
بل قد هاجز افكون التخييل كلفه مثلا استعماله في امره جاز على ان المكنة عنها لا
في الفعل لا يكون لا يتغير فلم يكن ما ذهب اليه السكاك من ردة التخييل الى المكنة عنها معني
عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة الى التخييل وغيرها لانه انما هو الاخر لا الاول كما
التخييل وقد جاز بان كل جاز يكون علاقه التخييل لايجب ان يكون استعماله الجاز ان يكون
له علاقه اخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة لانه لا يمتنع النطق
بل انما يكون استعماله اذا كان الاستعمال باعتبار علاقه التخييل به وهذا هو المبدأ في التخييل
في نظر لان هذا لا يجرى في جميع الامثلة فلو سلم في بعض الاعراض الاول وهو وجود
المكنة عنها بدو والتخييل **فصل** في تبيين حسن الاستعارة من كل من الاستعارة
الضعيفة والتمثيل على سبيل الاستعارة برعايتها من حسن التخييل كان يكون وجه
شاملا للطرفين والتخييل وايضا بافاة ما علق به من العرض ونحو ذلك وان لم يتم
ما يجرى لفظا اى وبان لا يتم من التخييل والتمثيل اوجه التخييل من جهة اللفظ
لان ذلك يميل لغرض من الاستعارة انما ادعا، دخول التخييل في التخييل

والله اعلم

في التخييل من الدلالة على ان المشبه اقوى في وجه المشبه وكذلك لا اى فلا تنطبق
حسنه لان لا يتم اوجه التخييل لفظا يجرى ان يكون المشبه المسمى ما به المقابله
الطرفين جليا بنفسه او بواسطه عرف واسطه الى خاص لئلا يصير الاستعارة الغفان
اى تميزه ان رعى شرطه ليس ولم يتم ما يجرى التخييل وان لم يراع فان التخييل
اللفظ فلان في كلامه اذ اعراضه ومنه اللغو والجمع غان مثل رطب ولسان كذا
في التخييل رايه اسد وامر به انما انما في وجه المشبه بين الطرفين يخطو في
التمثيل رايه بلا ما لا يمتنع فيها من اجله وامر به الناس من قوله الناس كمال ما
لا يجرى فيها من اجله والراجح البعير الذي تعلقه الرجل جلا كان او نافر يجرى ان المكنة
من الناس في غرضه وجوده كالتخييل لانه لا يوجد كثير من الاول وهذا هو ان التخييل اعم
ملا اذا كان ياتي في الاستعارة ياتي في التخييل من غير عكس لانه ان يكون وجه
التخييل جليا في الاستعارة الفاذا كان في التالين المذكورين فان قيل قد سبق
ان حسن الاستعارة برعايتها من حسن التخييل ومن جعلها ان يكون وجه المشبه
غير مستبدل فاشترط جلا في الاستعارة ياتي في ذلك قلنا الجلاء والمغا، مما
يقبل الشدة والضعف فيكون من الجلا بحيث يصير المغا من الغاية
بحيث لا يصير مستبدلا ويصل به اى بما ذكرناه من انه اذا خفي التخييل لم يحسن
ويبين التخييل انه اذا قوى التخييل بين الطرفين حقه الحق كالعالم والنور والتخييل
والظلمة لم يحسن التخييل وتعين الاستعارة لئلا يصير التخييل التخييل بنفسه وانما
فتمت بضمه مستبدل تقول حصل في قلبه نور ولا تقول علم كالتنوير اذا وقع
في التخييل تقول وقع في ظلمة ولا تقول في مشبه كالتظلم والاستعارة المكنة عنها كالتخييل

فان تحذف ابرعها فما نحن النسيب لانها النسيب فمفعولها لا تستعان بالتحليل فيها فالحسن
الكلام لانها لا تكون الا تابعة للكبرياء وليس لها في نفسها نسيب بل هي حقيقة في حقايقها
الحسن متبع لما **فصل** في بيان معنى اخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك والتمثيل
قد يطلق المجاز على كلمة غير حكم اعرابها اى حكمها الله هو اعراب على ان الاضافه
للبيان اى تغيير اعرابها من نوع الى نوع اخر مجاز لفظ او زيادة لفظ فلا اول
كقولهم نعم وجاؤنا بك واسئل القرية والثاني كقولهم نعم ليس كمثله شيء اى جاء
امر ربك لا نظالة المحي على الله ثم واسئل اهل القرية لفظه بان المقصود هنا
سؤال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن من هذا القبيل
وليس مثله شيء لان المقصود نفي ان يكون شيء مثل الله لا نفي ان يكون
شيء مثل مثله فالحكم الاصل الربك والقرية هو الجوز وقد يعبر عن الاول الرفع والظن
الضرب بسبب جذر المضاف والحكم الاصل في مثله الضرب لا ينزله ليس وقد يعبر
للمجرب بزيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجان باعتبار نقلها عن معناها
الاصلي كذلك وصفت باعتبار نقلها عن اعرابها الاصل وظاهر عبارة
المتفصح ان الموصوف بهذا المعنى النوع من المجاز هو نفس الاعراب الكثر والاعراب
ذكره المقص اقرب والقول بزيادة الكاف في قوله نعم ليس كمثله شيء لفظ
بالظاهر وحصل الكلام يكون مرادف قبل تكون نفيها للمثل بطريق الكناية الى
البلغ لان الله نعم موجود فاذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله مرادف لانه لو كان
له مثل كان هو اعلى الله ثم مثل مثله لزم نفي فلا يصح نفي مثل مثله كقول
البلخي زيد لي نقي الملهوم بنو لانهم **الكناية** في اللفظ مصدر كقولك الله

في الصلاة

دکتر محمد ابراهيم

وكونت اذا اتركت الضمير به وفي الاصطلاح لفظا يريد به لا يتم معناه مع جواز
 ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لا يتم كلفه طول التجار والمراية طول القفا
 مع جواز ان يراد حقيقة طول التجار ايضا فظهر انها تختلف الجواز من جهة ارادة المعنى
 الحقيقية مع ارادة كالأضمة كإرادة طول التجار مع ارادة طول القامة بخلاف الجواز فأنه
 لا يجوز منه ارادة المعنى الحقيقية للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقية وقوله
 من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريفه ^{للكفا}
 ولأن الكفاية كثيرة اما على معنى ارادة المعنى للقطع بصحة قولنا فلان طول التجار
 وجبان الكلب مع قول الفصيل وان لم يكن له تجار ولا كلب ولا فصيل ومثل الكفاية
 أكثر من ان يحصى وههنا يجب لابد من التنبه له وهو ان المراد بجواز ارادة
 المعنى الحقيقية في الكفاية هو ان الكفاية من حيث انها كفاية لا شأنا في ذلك ان
 الجواز يتنافاه لكن قد يمنع ذلك في الكفاية بواسطة خصوص المادة كما ذكره
 صاحب الكشف في قوله تعالى ليس مثله شيء انه من باب الكفاية كما في قولهم مثل لا يخلو انهم
 اذا تفوق عن عائلته وعن يكون على الخصى واصفا فقد تفوق عنه كما يقولون بلغته
 يريد ان يلوغ فضلنا ليس الله شيء وقولنا ليس مثله شيء عبارة عن متعقبين على معنى
 واحد هو في المثالين عن ذاته لا في بينهما الاما تعطية الكفاية من المبالغة ولا يحصى فيها
 امتناع ارادة الحقيقة وهو في المثالين عن هو مماثل له وعلى الخصى واصفا وفي قول
 الكفاية الجواز بالانشغال فيها اي في الكفاية من اللازم الى اللازم كالاتصال
 من طول التجار الى القامة وفيه اى وفي الجواز الانشغال من اللازم الى اللازم ^{كالاتصال}
 من القامة الى التبت من لاسد الى الشجاع وهد هذا لفرق بان اللازم مالم يكن ملزوما

بنفسه او بانضمام قوته اليه لم ينقل منه الى الملازم لان اللازم من حيث ذاته لا
 يجوز ان يكون اعم ولا دلالة للعالم على الخارج اى اذا كان اللازم ملزوما
 يكون الانتقال من الملازم الى اللازم كقولنا لا يتحقق الفرق والسلك الا بغير
 بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما بقى ان مولود ان اللازم
 الكثرة دون الجواز شرط لها وهو ما لا دليل عليه وقد عاين ان مراد ان
 اللازم ما يكون وجوده سبيل التبعية كقولنا الجواز التابع لطول القامة ولذا
 جاز كون اللازم اخص كالفاحك بالفعل للانسان فالكثرة ان يذكر من
 ما هو تابع ويرد بغيره بغير ما هو متبوع ومجرد الجواز بالعكس في نظرنا
 غنى عليك ان ليس المراد باللازم ههنا امتناع الانتقال وهي الكثرة فقلت
 الاولى وتاثيرها باعتبار كونها عبارة عن الكثرة المطلوب بها غير صفة ولا تبعية
 اى من الاراد ما هي معنى واحد مثل ان يتفق في صفة من الصفات الخصاص
 عارض لموصوف معين فتذكر تلك الصفة لموصول بها الى ذلك الموصوف كقوله
 النار بين بكل ابيض فخدم والطاعين مجامع الامعان الخدم الطالع والفض
 المتحد بمجامع الامعان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجمع معان
 بان تؤخذ صفة فتنضم الى لازم اخر وتضم اليها اخصه بموصوفين صلات
 اليه كقولنا كناية عن الانسان جهة مستوى القامة عريض الاطراف ويتبع هذا
 مركبة وشرطها اى شرط هاتين الكائنين لاختصاص الكثرة بالصفة لا الانتقال
 السلك الاولى منها اعني ما هي معنى واحد قريش بمعنى سهولة الماخوذ والانتقال
 لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلحق بينهما والثانية بعد جفاف اللفظ

في الجمل

غير البعيدة باللفظ الذي يحيط الثانية من اقسام الكثرة المطلوب بها صفة من الصفات
 كالجود والكرم ونحو ذلك وهو شرطان قريبين ويصدقان لا يمكن الانتقال من الكثرة الى الكثرة
 بواسطة قريش والغريبة فسمان واسمعة حصل الانتقال منها بسبب ان كقولهم كناية عن
 طول القامة طويل الجوار والاولى اى طويل بجاده كناية مسافة لا يشوبها شئ
 من التصريح وفي الثانية اى طويل الجوار تصريح ما تضمنت الصفة اى طول الصفة الرابع
 الى الموصوف وهو احتياجه الى ارفع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت القول
 والدليل على صحة الضم انك تقول هند طويلة الجوار والزيدان طويل الجوار والى
 طول الجوار فتؤثر في صحة وتجمع الصفة البنية لاسنادها الى الصفة الموصوف بخلاف هند
 طويل الجوارها والزيدان طويل بجادها الزيدون طويل بجادهم وانما جعلنا
 الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بان الصفة
 في الصفة صفة لها اليه واعتبار الصفة عاينة لا مرفقة وهو امتناع خلق الصفة
 عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاها بان يتوقف الانتقال
 منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابل اى هي من الصفات فان عرفت الفقا
 وعظم الرأس بالاذن لا يستدل به على البلاء فهو ملزوم لها عجب الاعتقاد لكن
 في الانتقال من البلاء الى الصفات نوع خفاء لا يطلع عليها كل احد وليس الخفاء بسبب
 الوسائط والانتقالات حتى يكون بعيدا وان كان الانتقال من الكثرة الى المطلوب
 بواسطة بعيد كقولهم كثير الزاد كناية عن الغنى فانه ينقل من كثرة الزاد الى كثرة
 احراق الخشب في القدر ومنها اى من كثرة الاحراق الى كثرة الطبايع ومنها كثرة
 الاكثرة اكل ومنها كثرة الضيقان بكسر الصاد جمع ضيف ومنها الى القصور وهو

وهو الصياغة بجعل الوسايط وكثيرا ما تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
والثالث من اقسام الكتابة المطلوب بها النسبة اي اثبات الامور وتعيينه عندها
المراد بالاختصاص في هذا المقام كقولنا ان السحابة والاراة هي كل الراجح لثبوت النسبة
في قوله ضرب على ابن الخشج فانه اذا دان يقبض لخصاص ابن الخشج بهذه الصفة
اي ثبوتها له فيكون الضمير باخصاصه بان يقول انه يخص بها او نحو مجز
عطف على ان يقول ومنسوب عطف على ان يخص بها مثل ان يقول سحابة
او سحابة الخشج وحصل السحابة او ابن الخشج سحابة كذا في المعناح وبعدها في
المواد بالاختصاص هي الصلة الكتابية اي تركت الضمير ومال الى الكتاب بان
اي تلك الصفة في خبره فيقال ان سحابة اذ وقبره هي تكون في الخبرين بغيرها
مفروضة عليه اي على ابن الخشج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لا بد ان
الامر في مكان الرجل وخبره فثبت له ونحوه اي مثل البيت المذكور في كون الكتاب
لنفسه الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويثقل عليه قوله المجدد بن
والكرم بين به حيث لم يصرح بثبوت المجدد والكرم له بل كنى عن البيت بينهما
به به وثبوت به فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب باصغر نسبة
معاقلة لثبوت الزيادة في ساحة زيد فقلت ليس هذا كناية بل كناية ان احدا
المطلوب به نفس الصفة وهي كثرة الزيادة كناية عن المضايقة والثانية المطلوب بها
المضايقة للزيد وهو جعل الزيادة ساحة اثباتها له والمقصود ههنا في تعيين
الظن والثالث قد يكون مذكور كذا قد يكون غير مذكور كذا في الخبرين
المساكين السلم من سلم السلون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاستلام

وهو غير منقول

وهو غير مذكور في الكلام واما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكتابة الصفة
ويكون النسبة مصرح بها فلا يخفى ان الموضوع فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا او تفهيم
وقوله في عرض من يؤذي معناه في التعريف يقال انظر الى اليد من عرض بالضم
اي من جانبها فلحجة قال السكا الكناية شفا وتعرف وتلويح وخر واما
ولشاق وانما قال تفلوز ولم يقل تقسم لان التعريف وامثاله ما ذكر ليس من اقسام
الكتابة فطلب هو اعم كذا في شرح الفتح وفيه نظر ولا فائدة انما قال ذلك لان
ذلك الاقسام قد تدخل وتختلف اعتبار الاختلاف في الوضع والحفا وقلة الوسايط
وكثيرتها والمناسبات للعرضية هي العرضية اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة
لاجل موضوع غير مذكور كان المناسبات مطلقا عليها اسم التعريف لانه
امالة الكلام من عرضي الموضع يدل على المقصود يقال عرضي لفلان وبطلان
اذا قلت قولا ولست تعينه فكانت اشبه بغير الجانبين اذ جانبها اخر والمناسبات
اي لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللزوم والمعلوم كما في كثير المراتب والكلب
وههنا التفصيل للشيخ لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسبات
ان قلت الوسايط مع خفاء اللزوم كوريق الففا وعريض الوسادة المراد ان الزم
الاشارة بالشفة والحاجب والمناسبات لغيرها ان قلت الوسايط باحفا كما في قوله
ههنا المجدد الذي حله في لطلحة ثم لم يتحول لايامه والاشارة ثم قال السكا في التعريف
قد يكون مجازا كقولك اذ يقبض فستعرف وانما تريد بناء الخطا انما مع الحاطب
لان لا بد للحاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا وانما
اي الخطا انما اخر مع جميعا ان كناية لانه لا بد من اللفظ المعنى الاصل

والجواز في ايراد المعنى الاصلي ولا بد فيها اي ايراد في الصورتين من قسمة
 دائرة على ان المراد في الصق الاول هو اننا الكمع الخطاطب وجد ليكون مجازا
 او في الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك ان قولنا ذئبة فنعرف
 كلام دال على تعدد الخطاطب بسبب الايداء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايداء
 فان استعملته وادبرته تعدد يد الخطاطب في معنى من التوذين كان كناية وان اردت
 به تهديد يد الخطاطب بسبب الايداء لعلاقة اشتركة للخطاطب في الايداء اما تحيضا
 فوضا وتقدرا مع قسمة دائرة على عدم ايراد الخطاطب مجازا **فصل** اطلق
 البغاة على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتمثيل لان الانطافاها من المثلوم
 لا اللزم فيكون كناية عن الشيء بغيره فان معنى المثلوم بغيره لا يمتنع
 المثلوم من لازمه والحق في ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
 وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة
 بوجوب يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتمثيل بل المراد ان يفسد
 زيادة تأكيد الاثبات ويعبر عن الاستعارة ان الوصف المنسوب بالوجه حد الكمال كما
 في التشبيه وليس بتمامه كما يفهم من التفسير والمعنى لا يتغير حاله في تشبيهه
 بغيره ابلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله لا بد من زيادة قولنا اريد الاسد على
 قولنا اريد رجلا هو الاسد سواء في الشجاعة ان الاول زيادة في مساوئ الاول
 في الشجاعة لم تعد لها التماثل الفضيل هو ان الاول فاد تأكيد الاثبات لا المساوئ
 له لمرئيه **الفن الثالث علم البدع** وهو علم يعرف في جوهري الكلا
 اي يتقوى معانيها ويعلم اعدادها وتقاسيمها بقدر الطائفة والمراد بالبدع

علمه

علمه

ما مر في قوله وتبعها وجوه اخر من ان الكلام حسنا وقوله بعد ما مر المطابقة للمعنى
 الحال في ايراد ومعنى الدلالة اي للملوك المعقولة المعقولة ان هذه الوجوه
 انما تعد محسنة للكلام بعد ايراد الامرين والمقربين قوله بعد ما مر مطابقة بقوله
 تحين الكلام وهي اي وجوه تحين الكلام ضربان معنوي اي ارجع التحين
 المعنى اوله وبالله وان كان قد غيب بعضا تحين اللفظ ايه ولفظ اي ارجع
 التحين اللفظ كذلك اما المعنى قد مر لان المعنى الاصلي والعرض الاول
 هو المعنى واللفظ تابع وقوله بلها فانه المطابقة ويسمى الطباق والنضاد
 وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة اي يكون بينهما تقابل
 وتماثل في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل النضاد
 او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والمملكة او تقابل تضاد او تماثل شيئا
 من ذلك ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو
 وتحيرهم ايضا ما هم موقود او فطين نحو قوله تم يحيي ويميت احر في حق قوله تم لها
 ما كتب عليها اما الكسب فان في اللام معناه الانتفاع وفي على معناه التفرغ اي لا يتنفع
 بطاعتها ولا يفرغ بمحضها غير هاهنا من نوعين نحو قوله تم او من كان ميتا فاحيا
 فانه قد اعبر في الاحياء معناه الحية والموت والحياة ما يتقابل الا وقد دل على الاول
 بالاسم على التماثل بالفعل وهو اي الاطباق ضربان طباق الايجاب كما من وطباق السلب
 وهوان جمع بين فعل مصدر واحد لهما ضد والآخر منفعة واحد هاهنا والآخر
 والاول نحو قوله تم ولكن كثر الناس لا يعلمون يعلمون طاهرا من الحي الدنيا والآخرة
 والآخر الناس لا يخشون ومن الطباق ما سما بعضهم تدبيرا من تدبج المطر الاض

علمه

علمه

علمه

زيتا وفراوان يذكرون في المعنى المدح او غيره الوان قصد الكناية والنويز والرد
بالوان ما فوق الواحد بغيره لانه قد يسمي الكناية في قوله من ترميها في التوابع
وذا ثابا لموسى قال لا اله الا انت لا شيا بالليل الا وهي من سند من خضر بغيره
المتحدة بالدم فلم يقض يوم قتل ولم يدخل في ليلة الا وقد صارت الشيا من سند
خضر من ثياب الجنة فجمع بين الحية والفرقة وقصد بالاول الكناية القتل والثاني
الكناية عن دخول الجنة وتبين النويز كناية اخرى فذا غير العيش الا خضر
وازو الجوب الاصفر اسود يوم الابيض فابيض في دى الاسود حتى
العد والامرق فباحب الموت الاحمر فالعنه القريب من الاصفر ان لم يفرقه
والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون توبيخ لالوان قصد النويز
ان يكون في كل لون تارة تارة بعض ويلحق به اي بالطباق شيان لحددهما
يعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السبب والزم على شدة على الكفر
رما بينهم فان الوجه وان لم تكن مقابلا للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي ضد
الشدة والتكليف بين المعنيين غير متقابلين غيرهما بلطفين يقابل معاهما
خو قوله لا فنجي باسم من جبل يهد نفسه خط المسيرة اي ظهر لهم انما
فكي ذلك الرجل ظهور الشدة لا يقابل البكا الا انه قد عبر عنه بالفضل الذي مع الحجة
مقابل البكا والحي التنازع اياها انما الشدة لان المعنيين قد ذكرنا لطفتين يوهما في الشدة
نظرا الى الظاهر ودخل فيه اي في الطباق بالنفس الذي سبق ما جئنا باسم الظاهر
وان جعله السكاكي وغيره قما براسه من الحجة العتيق وهو ان يؤيد بمعنيين
مستوفيين او اكثر ثم يؤيد بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المستوفيين والظاهر

المقابل

الغفر

الموافق على التوبيخ فيدخل في الطباق لاجمع بين معنيين متقابلين في الجمل والمعاد بالثواب
خلاف الظاهر لا يضره انما سببها ومما تليق في نظرية الاثنين بالاثنتين على ما جئنا
قليل ولا يسكو كثيرا بالعطف والظلال المتوافقين ثم بالكبر والكد في المتقابلين لهما ومقابل
الشدة بالثنتين على ما احسن الدين والدنيا اذا جمعا وافصح الكفر والافلا باس بالرجل
الى الجلس والدين والغنى ثم بما يقابل من الفصح والكفر والافلا باس على التوبيخ ومقابل
الاربعين بالاربعين وما من اعطى وافقى وقد بانحس فيهم وليس مقام من كل واستغنى
وكذا بلطف فيفسر العشر والمتقابل بين الجمل لابين الانفا ولا استغناء فيفسر بعينه
والمراد ما سغنى انزهد فيما عند الله كانه مستغن عنى عما عند الله فلم يبق لولاه
باستغنى استغنى بغيره ان الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الانفا وهو مقابل للانفا فيكون هذا من قبل قوله تعالى اشداء على الكفار مما بينهم
وزاد السكاكي في تعريفه للمقابل قيدا اخر حيث قال ان يجمع بين شيئين متوافقين
او اكثر وضد هما واذ اشترط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امرين
ثم اي فيما بين ضديهما اي اضداد ههنا اي ضد ذلك الامر كما بين لاثنتين
لما جعل التفسير مشترك بين الاعطاء والانفا والفسد في جعل ضد اي ضد التفسير
الغير المعبر عنه بقوله فيفسره للعتق مشترك بين اضدادها وهي الجمل والاستغناء
والكذب فعليه ان يكون قوله ما احسن الدين من المتقابل لان الشدة في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلا ضد ههنا اي ومن المعنوية
الظهور والحيثية الشاسبة في الايتلاف والتلفيق ايها وجمع امرها بيا سببه بالانفا
والناسبة بالانفا ان يكون كل منها متقابلا للاخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك

التناسيب

قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس القمر جبا بين امرين وقد يكون الجمع بين
 امرين نحو في سفر الانبياء القسوس جمع قس العطفات المختلطة بالاسماء جمع سهم بوزن
 متقابلة بالانواع وترجعا بين ثلثة امور ومنها اي مرثا الطير في تسمية بعضهم
 تشابه الاطراف وهون يجمع الكلام بما يناسب ابتدائي في المعنى نحو لا تترك
 وهو اللطيف الخبير فان اللطيف بنا كونه غير مدرك بالانبياء والخبير بنا كونه مدركا
 للانبياء لان المدرك فيكون خبرا عما لا يدرك ويطلق بها اي مرثا الطير ان يجمع
 بين معنيين غير متناسبين بلطين يكونان هما معنيان متناسبان وان لم يكونا
 مقسومين ههنا نحو الشمس القمر جبا والشمس اي النبات الذي يجمع اي يظهر بين الارض
 لاساق له كالنبات والشمس الذي لاساق يبدان اي يتقارن الله فيما خلق له فالشمس
 بهما المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لك قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسبا
 ويسمى ايها الناس السائل اخر في ايها النفا ومنه اي من العنق الارضنا وهو
 ضيق الطريق ويسميه بعضهم القوس ايها وبرك منهم فيه خلط متشبه
 وهون يجمع قبل العجز من الفقر في الشعر عن قوله البيت من النظم قوله هو يطبع
 الاستعجاب هو لفظ فقره وقرع الاسماع بزجر وعظه فقره اخرى والفقر في لال
 على اصناع على شكل فقره النظم او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر
 من الفقر والبيت اذا عرفت في قوله ما يدل على عجزه وقوله اذا عرفت متعلق
 بقوله يدل والترك للترك الذي بين عليه واخر الانبياء او الفقر وجبته في كل
 منها وقد يقال اذا عرفت الترك لان من لا ههنا ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفته الترك
 كلمة قوله تم وما كان الناس الا امته واحدا فاختلقوا ولو كان سبقتهم في خلقهم

في قوله

فيهم فيه يختلفون فلو لم يعرف ان حرف التثنية هو النون لم يبا تهم ان العجز
 فيه اختلاف وفيما اختلفوا فيه ولا يصادف الفقر في حق وما كان الله ليظلمهم
 ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اذا لم تستطع شيئا فاعذ به وجاز
 الى ما تستطيع ومنه اي من العنق المشاكلة وهو ذكر النفا بلفظ غير لائق
 اي ذلك الشيء في صحبة اي صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديره اي وقوعه حقيقة
 او مقدرا كقوله اول كقولنا قالوا المخرج شيئا من اقربت عليه شيئا اذا سألنا به
 من غير روية وطلبته على سبيل التكيف والتحكم وجعل من اقترح الشيء ابتداءه
 غير مناسبا لا يخفى بخبرهم على ان جواب الامر من الاجابة وهو تحيى النفا
 لا تخفى فليس الجوابية ايضا اي خيلوا ذكر خيلهم الجبة بلفظ الطبع لوقوعها
 في صحبة طبع الطعام ونحو قوله تم تعلم ما في نفسه ولا اعلم ما في نفسه حيث اطلق
 على ذات الله لوقوعه في صحبة نفسى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير
 تقديره نحو قوله تم قولوا امنا بالله وما نزل اليه الا قوله صبغة الله ومن حين
 من الله ونحو قوله عابدوه هو اي قوله صبغة الله مصدرا لانه فعل من صبغ كالمص
 من جلس وهو المبالغة التي تقع عليها الصبغ مؤنثا لانه ما باله اي يظهر الله لان
 الايمان يظهر النفوس فيكون امنا مثل اعلى يظهر الله لنفوس المؤمنين ودلالة
 عليه فيكون صبغة الله بمعنى يظهر الله مؤنثا للمؤمنين قوله امنا بالله ثم امنا
 الى دفع يظهر الله في صحبة ما يعبر عنه بالصنيع تقديره بقوله والاصل فيه اي في هذا
 المعنى وهو ذكر الظهور بلفظ الصنيع ان الصانع كانوا يعجبون اولادهم في اصغر
 بيتهم المعمورة ويقولون انه اي العنق في ذلك الماء تطهر لهم فاذا فعل الواحد منهم

الناكلة

بولده ذلك قال الآن نراينا حقا فان الملوك بان يقولوا للتصانيم قولوا امنا
بالله وصنعنا الله الايمان صبغنا لامل صبغنا وظننا بربنا بظهرنا لا مثلنا
هذا اذا كان الخطا قولوا لك اخبرني وان كان الخطا للمسلمين فالمعنى ان المسلمين
امر بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغنا ولم نصنع صبغناكم ايها التصانيم
فغير من الايمان بالله بصنع الله لك الحق لوقوعه في حجة صبغنا التصانيم
تقدير ايمانه الفرية الطالعية في سبب النزول من غس التصانيم اولاهم في الماء
الاصفر وان لم يدر ذلك لفظا ومنه اي من المعنوي المزاجية وهو ان
اي توقع المزاجية على ان الفعل عند الضمير المصدر لا في الطرف اعني قوله بين
معنيين في الشرط والمجاز والمعنى ان يحصل معنيا واحدا في الشرط والمجاز من
في ان يرتب على كل منها معنى مرتب على الآخر كقوله اذا ما في النهار وصنع
عن جهتها في في المعنى ولم ينع اصاحته الواشي اي استعصا لك
الذي يشرى من يشرى فصدقة فيما افق على فليج بها العجز براج
بين نهى النهار واصاحته الواشي الواقعين في الشرط والمجاز في ان
مرتب عليها الحاج شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان المزاجية هي ان يجمع بين
معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كاجمع في الشرط بين نهى النهار والحاج
التي في بين اصاحته الواشي والحاج العجز وهو فاسد اذا قلنا بالان
في مثل قولنا اذا جاء زيد فسلم على احبته فانتم عليه وما ذكرنا هو اخذ
من كلام السلف ومنه اي من المعنوي العكس المتبدل وهو ان تقدم
جزء في الكلام على جزء اخر ثم تخرج ذلك المقدم عن الجزاء المتأخر كما في العبارة

العلم من ذم

العلم

العلم

مثنى

مثنى

وكقول في القافية علمت بما جاشع من مسعدة ان الشاب والفراغ والجددة
 الى الاستثناء مفعول اي مراعية الى الفضا للمر اي مفعول ومفعول من المعنوي
 التفريق وهو يقع ثانيا بين امرين من نوع واحد المدح او غيره كقول الشاعر
 ما نزل العام وقت مريح كقول الامير يومئذ فوال امير بديهة عين وهي عشرة الايام
 ونزل الغمام قطرة ماء وقع الثابتين بين النوايين ومنه اي من المعنوي التقييم
 وهو ذكر مستند ثم اضاف ما لكل اليه على التبيين وهذا القيد خرج اللقمة والنشر
 وقد امله الكافي فتوهم بعضهم ان التقييم عند اعم من اللقمة والنشر واقر في ذكر
 الاضافة مغنى هذا القيد اذ ليس في اللقمة والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه
 لكل ما حقه ضعف السامع اليه ويرد كقوله اي كقول المناس ولا يقيم على صميم كما
 مراد من الضمير عائد الى المستفاد من العام المقدم الاول لان في الظاهر قائل
 لا يقيم وفي التحقيق بدل الاقيم احد على ظلم يقصد به الاهذان غير التي وهو
 اللام والوند هذا اي غير التي على الخلف الذي هو بوجه بهت في قطع حبل
 وذا اي الوند يشج اي يدق ويشق مراسد فلا يرد في اي لا يرق ولا يرحم له
 احد ذكر الغيرة والوند ثم اضاف الاول الربط على الخلف الى الثاني التثنية على التبيين
 وقيل لا يبين لان هذا وذا متساويان في الاشارة الى القرين وكل منهما محتمل
 ان يكون اشارة الى الغير والوند فالبيت من اللقمة والنشر مع التقييم
 نظرا لان التقييم التساوي بل هو حرف التثنية ايماء الى ان القرين في التقييم
 يحتاج الى تبيين ما جازف المجردة عنها فهذا القرين اعني الغير وهذا لا يربط عنه الوند
 وامثال هذه الاعبات لا ينبغي ان يهل في عبارات البلاغ بل في البيت البلاغ الاول

التفريق

التقييم

امثال ذلك

امثال ذلك ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدل على شيان في
 ويقر بين جهتي الامثال كقوله فوجك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
 ادخل قلبه ووجه الجدي كونه كالنار ثم فرق بينهما بان وجه الشدة في الوجه الضو
 والاعاء في القلب الحرارة والاصراق ومنه اي من المعنوي الجمع والتقييم
 وهو جمع متعدد تحت حكم ثم يقيم او العكس يقيم مستند ثم يجمع تحت
 حكم فالاولى الجمع ثم التقييم كقوله حتى اقام اي المدح والتقييم لاقا
 معنى السليط عداها بعل فقال على امر باضجع مريض وهو ملول اليد
 خرسه وهي بلدة من بلاد الروم تسمى ببر الروم والصلبان جمع صليب الضأ
 والجمع بجمع وهو معبد ثم وحي متعلق في البيت السابق اعني قاذف القاذب
 اي العاكس في هذا البيت شقاء الروم بالمدح ثم قسم قائل البيت ما نحو
 والقول ما ولد واذكر ما دون من دلالة على الاهانة وقلة البلا لاهم كاهل
 من غير ذوى العقول وملائمة لقوله والنهب ملجوعوا والنار ما من على النار
 اي التقييم للجمع كقوله قوم اذا حاربوا ضرو عدوهم وحاربوا اي طلبوا للفتح
 في اشياءهم اي اتباعهم وانصارهم تفعلوا سحبة اي عزيزه وخلق ملاك الخصم منهم
 غير محذرة ان الملايكة جميع خليفة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شهادتها البديع جمع
 بدعة اي المبدعات والمحدثات قسم في الاول صفة المدح والى اخر الاعاء
 وضع الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونهما سحبة ومنه اي من المعنوي الجمع
 مع التفريق والتقييم وتفسير ظاهر ما سبق فلم يعرف له كقوله ثم يوم تأتي بعض
 بالي الله اي امره او يات في اليوم اي هو له والفرق منصوب باضمار اذكر او يقول لا

التفريق

التقييم

امثال ذلك

نفس بما يقع من جواب او شفاعته الاباذنه فهم اي من اهل الموقف شقي
 اي مقصده له بالنار وسعيد اي مقصده له بالجنة فاما الذين شقوا في النار
 لهم فيها خير وشي من اخراج النفس وشي من رده خالدين فيها مادامت
 السموات والارض اي سموات الآخرة او منها او هذه العبارة كناية عن
 التائيد ونفي لانقطاع الاملاء ربك الا وقت مشيئة الله سبحانه ان
 فقال المريد من تحكيد البعض كالكفار واخراج البعض كالنفاق واما
 الذين سعدوا وفي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض ما شاء
 ربك عطاء فيوجد وذو غير مقطوع بل محمد لا اله الا هو ومعه الاستئناس
 في الاول ان بعض الاشياء لا يخلدون كالعصا من المؤمنين الذين شقوا
 بالعصا وفي التائيد بعض الاشياء السعداء لا يخلدون في الجنة بل يطارقونها
 ابتداء بعد ايام عذابهم كالنفاق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأني
 من مبدء معين كما ينقضي اعتبار الآخرة فكل ذلك باعتبار الابتداء فقد
 جمع الانفس في قوله لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم
 سعيد بقوله فمن شقي وسعيد ثم قسم بان اضاف الى الاشياء ما لم
 من عذاب النار الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا
 الى الآخرة وقد يطلق المقيم على امرين احدهما ان يدرك لحوال الشئ
 مضافا الى كل من ذلك الاحوال ما يليق به كقوله ساطع الحق بالحق والحق
 كانهم من طول ما التتموا امره فقال اي لشدة وطأة عليهم على الاعداء
 اذا اوتى اي حاربوا اخفا في امرين الى الاجابة اذا دعا

الاجابة

الى كفاية ثم ودفاع مله وهذا فقه خطيب كثير اذا شد والقيام واحد منهم
 مقام جامعة قليل اذا عد وذكر احوال المشايخ وادخل الى كل حال ما يناسبها
 فان اضاف النفل حال الملاقات والى الحضر حال الدعاء وهكذا الى الآخرة والتأني
 استيفاء اقسام الشئ كقولهم نعم يلبس ثيابا او يلبس ثيابا والذكر او يلبس
 ذكرانا وانانا ويجعل من يشاء عقيما فان لا فان اما ان يكون له ولد ذكر او
 او ذكر وانثى او لم يكن له ولد وقد استوفى في الآية جميع الاقسام وصنوا
 من المعنوي التجريد وهو ان ينزع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مثال
 لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة صبا لغيره لاجل المبالغة وذلك كما
 اي تلك الصفة فيه اي في ذلك الامر جهة كانه بلغ من الانصاف تلك الصفة حيث
 يقع ان ينزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون
 من التجريد ينحصر قولهم في من فلان صديق جيم اي قريب تميم لاوه اي بلغ فلان
 من الصداقة حدا فتح معمر اي مع فلان الحدان يستخلص منه اي من فلان صديق
 اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالياء التجريدية الداخلة على المنزع
 غوف لهم لئن سالت فلانا لكانت لي برة البحر بالغ في انصافه بالمحبة حتى انزع
 منه برة في المحبة ومنها ما يكون بدخوله بالمعينة والمنزع غوف لروى شوقها في
 في النظر لشدتها اولها اسبابها من شدة الحب بعد وادى تسرع في الاستدراك
 اي من شدة الحب عيشت اي لابي لاوه وهو الدعاء والبل اللبابة والصفا
 مثل الضيق وهو فعل المكرم الرجل من رجل البعير لشدة عن مكانه وادى سلة
 غدا به ومعنى من نفسه مستعد للحرب بالغ في استعداد الحرب حتى انزع منه اخر

التجريد

و منها ما يكون بدخلة في المتن من قوله لم فيها دار اللذات في شمسهم
وهي دار اللذات تلك التي من منها دار اخرى جعلها معدة في جميع لاجل الكفا
تعدى الامر بها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسعة
عقوله فليس بيقين لا رجل بفرقة تحوي اي جمع الفناء او يموت منصرفا بضم
له الا ان يموت كرم يعنى بالكريم نفس انشع من نفسه كرميا مبالغة في كرمها
قوله هذا من قبل الانكشاف من المسك الى الغيبة قلنا لا ينافي في الخبر على ما ذكرنا
وقيل تقديره او يموت من كرم يكون من قبل من طار صديق جيم ولا يكون
كما اخبر فيه نظر لجهل الخبر وتام المعنى بدون هذا التقدير ومنها
ما يكون بطريق الكناية قوله يا خير من ركب الخطى ولا يشرب كأسا بلفظ من خطا
اي يشرب كأسا بلفظ الجواز انشع من جواد ان يشرب هو بلفظ على طريق الكناية
لاننا اذا نفي عن الشرب بلفظ الجحيل فقد اثبت له الشرب بلفظ كرم ومعلوم انه يشرب
بلفظ فهو لك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فمن ان الخطاب ان كان لنفسه
فمن تجريد ولا فليس من التجريد في شئ بل كناية عن كون المذبح غيبا في القول
الكناية لاشارة التجريد على ما قرنها وكوكان الخطاب لنفسه لم يكن فيها بلفظه
بل اخل في قوله ومنها مخاطبة الانسا نفسا وبين التجريد في ذلك انشع
من نفس شخصا اخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله
لا حيل عندك تهديها ولا مال فليعد النطق ان لم تسعد الحال الى الصفة
انشع من نفس شخصا اخر مثله في فقد الحيل والمال وخاطبه وصنعا
من المعنى المبالغة المقبولة لان المراد لا يكون من الخفات وفي هذا

المبالغة

المبالغة

اشارة الى الورد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة
مطلقا ثم انهم بين مطلق المبالغة وفسادها والقبول لها والمردودة نقلا
والمبالغة مطلقا ان يدعى الوصف بلوغا في الشدة او التضعف مستلزما
وانما يدعى ذلك لتلاطفي انه اي ذلك الوصف غير متناه في الشدة او التضعف
ويذكر في القمير والفرار باعتبار عوده الا الى احد الامرين ويخصر المبالغة في التبع
والاغراق والعلو لا يجرد الاستفراء بل بالدليل القطعي وذلك لان المدعى ان كان
ممكن عقلا وعادة فتبليغ لقوله فسادى بغير الفرس عدا وهو المولى الا بين الصبيان
يصوغ احد ما على اثر اخر في طلق واحد بين قولين ايضا الذكر من بقر الوحش في
بعض الاثني منها ما كا اي متابعا فلم ينفع بما يفعل مجزوم معطوف على ينفع
اي لم ينفق فلم يفصل ادعى ان فرس ادرك في ما وفجر في مضار واحد ولم ينفق
وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق لقوله وشكرهم جازا
ما دام فينا ونبتع من الاتباع اي مهمل الكرامة والعطاء على اثره حيث لا لا
وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زمانا يكاد يلحق بالمنع عقلا وهما اي التبليغ
والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة لا امتناع ان
يكون ممكنا عادة متناعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا يتعكس فعلوه
لقوله واخفت اهل الشراك حمتا انه القمير لثان للظلمة النطق لانه تحقق فان
خوف الظلمة الغير المحلقة ممنوع عقلا وعادة والمقبول من اى من العلوانا
منها ما ادخل عليه ما يقرب الى الصفة نحو لفظ يكاد في يكاد ذنبا يضيء ولو لم
تمسك لغيره وضربا ما تضمنت نو عا حنا من التحصيل لقوله عقدت سنا بكم احيى

عن النظام الذي هما عليه فكذلك المذموم وهو تعدد الالهة وهذه الملازمة من التبع
لغير كنه بالخطا يتبادرون العطية القدر في البرهان وقوله حلف فلم ازل
نفس ربيته اي شكا وليس في الله للمطلب في حلفه كذا بالن كلف اللام التي
القسم قد بلغت عنه حياته لمبلغت اللام جواب القسم الواشي اغش من غش ان
والكذب ولكنه كنه كنه الى الجانب من الامرين فيه اي في ذلك الجانب من
اي موضع طلب الرزق من هذا الكلاء ومنه في موضع ذهاب الجاني ملوك
اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما عدتهم احكم في امورهم انصرفوا
كفشت في قوتهم واهم واهم واهم في المفعول كذا تفعل انك قوم امرك
اصنعهم واحف اليهم فلم تهم في مخرجك ذنبا في كنه لا تباينة على صرح
الجنة المحنين الى النعيم على كذا لا تباينة في ما احف اليهم فذوق في هذه الجنة
على طرفة العيش الكسبية الفقهاء وقياسا ويمكن رده الى الصريح قياسا استثنائي
اي لو كان مكرالا لجنه دنيا كان مدح ذلك القسم للنبي ذنبا واللام في المل
فكذلك المذموم ومنه اي من المعنى الحسن النعيل وهو ان يدعى الوصف غير مناسب لربنا
ليست له بارين غير انما على الطيف وحقه غير حقيقه اي لا يكون ما اغش على هذا الوصف
على له في الواقع كذا انك قتل فلان اعادة لدفع ضررهم فانه ليس شئ من حسن النعيل
وما قيل من هذا الوصف غير الحقيقه ليس بعيبه هنا لان الاعتبار لا يكون الا في
حقيقه فخطا من ان ما سمع ان ارباب العقول يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقه
ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبار ارباب العقول غير مطابق للواقع وهذا
اضربان الصفة التي ادعى لها على مناسبة اما تباينة قصد بيان علمها او غير تباينة

عن الطاهر بن محمد

حسن العلي

المذبح

که بعد از خود را در قفس کبریا قرار داد
بیشتر که در حد خود میماند

اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تعلق في الواقع علة
كقوله لم يخط اي امر ثابتا به فان تلك هي اعطاك السخا واما حيث يراى صارت عن
سبب تلك وقوة عليها فبغيرها الرضا اي المصير من السخا به وحق الحق في قول
الطرح من السخا صفة ثابتة لا تظهر لها في العادة علة وقد علة بان علة صحتها الخارجية
يبطلها المذهب او تظهر لها اي تلك العلة غير العلة المذكورة وتكون للمذهب
غير حقيقة فيكون من حسن التعليل كقوله ما به قتل عاداته ولكن يبقى لظواهر ما خرج القائل
فان قتل الاعداء في العادة دفع صفة منهم وصف المملكة عن منافعهم لا لما ذكر من ان
طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومجبة صدق رجاء الراعيين بعينه على قتل عاداته لما علم
من انه اذا اتى به الحرب صارت الذنوب التي اتى بها اتساع الزحف عليها الجور من قبل الاعداء
وهذا مع انه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيون تاليعم والثانية
اي الصفة الغني الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله با واثباتها اسانته
نحي حذار اي حذار من ايات ان اي انسان عيني من العرق فان اسحق اسام
الواشع ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه فلا يسمونه الناس عقبه اي عقب الشاعر
اسحق اسانته الواشع بان حذار من اي من الواشع نحي انسان من العرق في
حيث لا يكافؤ فاضله وغير ممكن كقوله لو لم يكن من الحيوان احد من امرائها بعد مطلق
من اسطق اي شد الطاق وحمل الجوز او كذا يقال لها نطق الجوز فية الجوز اخذ
المدح صفة غير ممكنة قصدا ثباتها كذا في الايضاح وفيه يحتمل ان مفهوم هذا الكلام
هو ان الله الجوز اخذ من الممدوح صفة غير ممكنة قصدا ثباتها علة لثبوت علة النطق
عليه اعني لثبوت حاله شبهه بان نطق المنطق كافي لثبوت نحي لثباته علة ان علة

15/12/20

100

الأكرام هو المجنى وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فيكون التعليق
الاول وما قيل انه امر اذ ان الانشاق صفة مشتقة من الشيء المجزأ او متداخلة الشاعر
وعلمنا بنية المجزأ وخدمة المدوح فربما مع انه مخالف لصرح كلام العرب في الانشاق
ليرشح لان حدث انشاق المجزأ اعني الحالة الشبهه بذلك ثابت بحسب ولا ف
ان يجعل الوهم هنا مثلهما في قولهم لو كان فيها الهة لافترقا اعني الاستدلال بانشاء التما
على انشاء الاول فيكون الانشاق على كون سيرة المجزأ وخدمة المدوح اى ليلا
عليه وعلى العالم مع انه وصف غير ممكن والمجنى يرى بحسب التعليل وايضا على التثنية
منه لان فيه ادعاء وامر له هو الشك ينافية لقوله كان السحاب بالعزيز جمع الاخرى
السحاب بالمارة العزيزة الماء غيبين تحتها اى تحت الرية حبيباً فاتراً ولا صل تراء
بالهرة فخصت اى ما تكن لمن مداح وعلى سبيل الشك نزول المطر من السحاب
باتها غيباً تحت تلك الرية ففي تنكي عليها ومنه اى من المعنى التفرع وهو
ان يتبع المتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثباته لك الحكم المتعلق له الخرج وصبر
بالفرع والغيب وهو اجترار عن نحو غلام زيد ركب ابوه راجل لقوله احداكم
القام للبل شافية كما ما انكم تنفى من الكلب وهو يفتح اللام شبر خبز بعد
للانسان من عض الكلب الكلب ولد واوله انجب من شرب م الملك كما قال الخليل
بناء مكارم واساة كلم وانكم من الكلب انشاء فزع على وصفهم بصفات احدا
من ذاء الجبل وصفهم بصفاتهم من ذاء الكلب يعني انهم ملوك وانشاء ذاء ارباب
الراعية ومنه اى من المعنى تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان افضلهما
ان يثبت من صفة ذم مغضبة عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بقدر دخولها

المفتي

١٢٣٤

هذا اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقولهم لا عيب فيهم غير ان سيقولون
 فلو جمع قل وهو الكسر في حد السيف من قراء الكنايا اي من معانيها بل هو
 اي ان كان طول السيف من قراء عيبا فثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير
 كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهو اي هذا التقدير وهو كون
 من العيب لان كناية عن كمال الشجاعة فهو اي ثبات شئ من العيب على هذا
 التقدير في المعنى تعليق المحال كما يقال ساطع جفنة تفيض القمار وفتح الجمل
 في ميم الجمل فالتأكيد فيه اي في هذا القرب الوجه من جهة انه كذا في الشيء
 بعبارة لانه على نقيض المدعى هو ثبات شئ من العيب المحال والمعلق بالمحال
 فعدم العيب محقق ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الانفصال اي
 المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير الكون عنه وذلك لما تضمنه
 في موضع من ان المستثنى النقطه مجاز واذا كان الاصل في المستثنى الانفصال
 فذكر انه قبل ذكر ما سجد بها بعض المستثنى بهم اخرج شئ وهو المستثنى
 مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه فاذا اولها اي الاداة صفة مدح
 وتحوّل الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جازا بالاكيد لما فيه من المدح على
 المدح والاستثناء من ان لم يجد صفة ذم حتى يثبتها فانظر الى استثناء صفة
 مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع والقرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم
 ان يثبت شئ صفة مدح ويعقبها جازا الاستثناء اي يذكر عيبا ثبات صفة المدح
 لذلك انما اداة الاستثناء عليها صفة مدح اخرى له اي لذلك انما نضع
 العرب بعد ان من قرئ بيد بعض غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء

او في هذا

اي في هذا القرب ايضا ان يكون منقطعاً كما ان الاستثناء والقرب الاول منقطع
 لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الاصل في مطلق الاستثناء
 هو الانفصال اكثر اي لاستثناء النقطه في هذا القرب بقدره متصلاً كما قد مر في القرب
 الاول اذ ليس هنا صفة ذم منفصلة عامرة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا
 لم يكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا القرب فلا يفيد التأكيد من الوجه الثاني وهو
 ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى بهم اخرج شئ مما قبلها من جهة ان الاصل
 في مطلق الاستثناء هو الانفصال فاذا ذكر بعد اداة صفة مدح كقولنا التأكيد ولا
 التأكيد من جهة انه كذا في شئ بعينه لانه صفة على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء
 متصلاً ولهذا اي ولكن التأكيد في هذا القرب من الوجه الثاني فقط كما ان القرب الاول مفيد
 للتأكيد من وجهين اخص ومنه ان تأكيد المدح بما يشبه الذم من جهة ان يثبت شئ
 مدح مع فعل في معنى الذم نحو ما شتم منا الان اثنا باياتنا اي ما عيبنا
 الاصل الثاني والمفاد في كلامها هو لا يابا يا اي الله تعالى فم من شتمنا اذا غابوا وهم
 كالقرب الاول في افاق التأكيد من وجهين والاستثناء من الوجه من لفظ لك في هذا
 اي بتأكيد المدح بما يشبه الذم كاستثناء طر في قوله هو البدر لانه البحر زاحرا
 سوى انه الغمام لكن الاول فلول الاول استثناء مثل سبب الذم من قرئش وقوله
 لكن استثناء فيفيد فائدة الاستثناء في هذا القرب لان الا في الاستثناء النقطه عجز
 لكن ومنه اي من المعنى تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو بان احدهما ان يثبت شئ
 مدح منفصلة عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها اي صفة الذم فيها اي في صفة المدح
 كقولك فلان لا خير فيه الا انه يبي الى من احسن اليه وثانيها ان يثبت للشئ صفة ذم

او في هذا

وبعقبها اذا استغنى بها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق لا اشر جاهل
 فالمراد اول بعقب التاكيد من وجهين والثامن وجه واحد وتحقيقها على قيا
 ما ترى في تأكيد المدح بما يشبه الذم ومنه اي من المعنى الاستغناء وهو
 المدح بقية على وجه يتبع المدح بقية اخرى كقولك برئت من الاعمال والوجهين
 اي جبهة لغت الدنيا بانك خالد مدحها بالثبات في الدنيا غير جعل قلاها
 بحيث يتخلل وارت اعادهم على وجه استغنى مدحهم بكونه سببا للصالح الدنيا وتلك
 اذ لا معنى للتمنية احد فبقي لا فائدة له فيه فالمراد بن عليه الربيع وفيه اي في البيت
 وجه اخر من المدح لحددها انما زينة الامور والامر هو مقتضى على التمرود
 مقهور من شخص الاعمال بالذكور والامر من الامور مع ان الهمم بها اليق هي غير وند
 في المحاورات والخطايا وان لم يعثر اتم الامور والثاني انه لم يكن كلاما في قلامه ولا كما
 كما الدنيا سرها على وجه ومنه اي من المعنى الادراج في ارجح الشئ في وجهه اذا الضمير
 وهو ان يعنى كلام سبق له مدح كان او غيره معنى اخر هو منصرف على انه مفعول
 ثان للضمير وقد اسند الى المفعول الاول فهو لشمله المدح وغيره اعم من الاستغناء
 لاختصاصه بالمدح كقوله اقل فيه اي في الدليل اجزاء كما في اعتدائها على الدهر والذم
 فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه اي من المعنى الثاني
 ويصح حمل الضمير وهو ايراد الكلام محتملا الوجهين مختلفين كمرتبين
 متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكتفي بحجود احتمال معنيين متضادين
 كقول من قال لا عى ريت عيني سواي محتمل حقة العين العيون فيكون دعاء
 له والعكس فيكون دعاء عليه قال الكاكي ومنه اي من الوجهين متضادين

استغنى

المراد

المراد

المراد

القرآن باعتبار وهو احتمال الوجهين مختلفين وقفا من اعتبار اخر وهو عدم
 الاختلاف لان احد المعنيين في الفتاها قريب في الاخر بعيد كاذكر الكاكي نفسه
 من ان اكثر مدحا بقات القرآن من قبل النبي ولا يلام ويجوز ان يكون وجه
 المقارنة هو ان المعنيين في الفتاها لا يتضادان ومنه اي من المعنى الثاني الذي
 به الحق كقولك لا ما عني ذلك صفا خاضع عن ذلك كقولك انصب ومنه اي من المعنى
 تجاهل المارف وهو كسواء الكاكي سوق العلوم ماق غير لكثرة وقال الكاكي تسمية
 بالجاهل اوردته في كلام الله كالنبي في قول المصطفى ايا شجر المارفون وهو من لوا
 من يدان يكن مالك من رقا اي ناصر اذ لورق كانت له من شجر على ابن طريف والمبا
 في المدح في قوله المرحى ام سرى ام من مصباح ام انبساطها بالمنظر الفاضل
 او المبالغة في الذم كقوله وما ادرى وسوف لخال ادرى اي انى وكسرة همة التكلم
 في اضعف وبما سد يقولون لخال بالفتح وهو القياس اقوم الحصن ام لاه فيه
 على ان القوم هم الرجال خاصة والذم لاهى وكالتصير والذم هوى في الوجه قوله
 تالله يا ثقات القاع وهو المستقى من الارض قلن لنا ليلالى منكن ام ليلالى من غير
 وفي اضافة ليلالى اليه اولاً والصحح وباسمها ثانياً استلزام هذه من خرج من
 الجاهل وهي اكثر من ان يضبطها الظلم ومنه اي من المعنى القول بالموجب وهو ضرب
 اسد هان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شئ اثبت لاهى لذلك الشئ حكمه
 فتشبهه بالغير اي فتشبهت في كلامك تلك الصفة لغيره ذلك الشئ من غير ان
 لشبهه لاهى شوق ذلك الحكم لذلك الغير ونفيه عنه نحو يقولون فلان مرجع الى
 المدح لغيره لانه لا يخلو منه الاخذل ونفاه العرق ولم يسله والزمين فلا عرق مضروب

المراد

المراد

المراد

اما معطاه او غير ذلك لان الحرف المشدد لما كان منفع اللسان عنها فحذفه وحذف
 عن حرف واحد وجعل النقص على اختلاف في الهمزة فقط ولذا قال في الحرف المشدد
 في هذا الباب حكم المحقق في اختلاف الهمزة في صفر وط صفر وط باء وباران الفاء
 من احد هما ساكن ومن الآخر مفتوح وقد يكون الاختلاف بالهمزة والتسكون جميعا
 كقولهم البد عن شر ان الشراء فان الشراء من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور
 من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا اي لفظا المتجانسين لم يعد لها
 اي عدد الحروف بان يكون في احد اللفظين حرف زائد او اكثر اذ السطر حصل للبيان
 التام يعني الجانسان لفظا لفظا من اللفظين من الاخر في ذلك الاختلاف اما حرف
 واحد في الاول مثل والثقت الثاني بالساق الى ربك يوصل المساقى بزيادة اللام في
 الوسط نحو جدي جدي بزيادة الهاء وقد سبق ان المشدد في حكم المحقق في ذلك
 كقولهم يدون من ايدي عوامهم بزيادة الميم ولا اعتبار بالثاني قوله من ايدي
 في موقع مفعول يمدون على ان من زائدة كما هو من هذا الحذف او على كونها التبعيض
 كما في قولهم هم من عطف وحرك من تشا طر او على انه صفة من صوف محد في اي يدون
 سواء عد من ايدي عوامهم من عصا ضربهم بالعصا وعوامهم من عصا جفهم
 وحاه وتماه تقول اسبقا قواض قواض اي يمدون ايديا صاها للاعداء حاميها
 للاوليا صاها على الاقران في حاكمه بالقتل فاطعه وتماضي هذا القسم الذي
 يكون الزيادة في الاخر مطرا واما ما اكثر من حرف واحد وهو عطف على قولهم اما جرح
 ولم يذكر هذا القرب الا ما يكون الزيادة في الاخر كقولهم اي لفظا ان البكاء هو الشقا
 من الجوى احرقة القلب بين الجراح بزيادة النون والطاء وتماضي هذا النوع من

وان اختلفا

وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في انواعها اي انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
 الاختلاف باكثر من حرف واحد ولا بعد بينها التثنية ولحم من الجانسان كلفظ نصر
 وشكل للمجان اللذان وقع بينهما الاختلاف كانا متجانسين في المخرج فسمي الجانسان
 مضامرا وهو ثلثة اخر لان الحرف الاخر في الاول نحو يمدون ويمن كنه ليل واما
 وطون طلس في الوسط نحو وهم يمدون عنه ويناقون عنه وفي الاخر نحو الخيل
 معقود بنو اميرها الخيز لا ينفق تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام
 والراء والاي وان لم يكن الحرفان متجانسين في المخرج لا يسميان متجانسين في الاول
 نحو في كل من فخره الفخر والكر والكر الطعن وشاع استعما الهاء في الاخر عن الناس
 والطنخ جها من تبا فعمل يد على الاعتناء او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرجون في الارض
 بغير الحرف وبما كنتم تفرجون في عدم تقاربا لفظا والليم فطر فانها شقيران وانما هو بالتقارب
 ان يكونا متجانسين في المخرج في الاخر في الهاء والهمزة في الاخر في الاخر في الاخر
 امر من الامن او الحرف وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في ترتيبها اي ترتيب الحرف في بيان
 النوع والعدد والهمزة لا يقدّم في احد اللفظين بعض الحروف في اخره لفظا الاخر
 هذا النوع في حيز القلب نحو حيا بقر قولا وليا ثم حنفيلا عدا له ويسمى قلب الانعكاس في
 كلامها هو الهم استمر من اننا ومن مرو عاينا وليم قلب بعض لزم يقع الانعكاس
 بين بعض الحروف الكلمة واذا وقع احد هما اسم احد اللفظين المتجانسين في القلب
 في او اللبس واللفظ الاخر في اخره يسمى قلب القلب مقلوبا مجعلا لان اللفظين
 مجعلا للجانسين لليد كقولهم لاح انما الهك من كنه في كل حال واذا اختلفا في
 احد المتجانسين اي تجانسا كان ولذا ذكرهم باسمه الظاهر دون الضم المتجانسين

[illegible]

فغواستغفروا

في هذه المصراع الاثني عشر تنفع من سبهم عزير يخطوا بعد العتمة من علم فيا يكون الممل الاخر في

هو قوله واذا البيت وقوله فتعريف بآيات المتأخر في القرآن ومفتون برنان المتأخر
 اي بعبارة والمزامير المتضمن طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتأخر في الآخر
 المصراع الاول وقوله امتهم ثم قائلهم فلاح اي ظاهره ان ليس فيهم فلاح اي في
 ونجاة وهذا فيما يكون المتأخر في المصراع الثاني وقوله فلاح اي في
 وهو الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها ابدعتها في السباح فلما نزلت
 فيها ضربا اي مثلا واصل المثال في ضرب القلاح وهذا فيما يكون المتأخر في المتأخر
 اشتقاقا في صدر المصراع الاول وقوله اذ المزمع لم يحزن عليه لنا فليس في سواه
 بخزان اي انما يحفظ المرء لانه على نفسه ومما يعود اليه ضرورة فلا يحفظه
 عليه غيره ومما لا يزر له فيه وهذا فيما يكون المتأخر في اشتقاقا في حشو المصراع
 الاول وقوله لو اخبركم من الاحسان من تكلم والعذب من الماوية لاجل الاطراف
 اي البروق يحزن بعدكم عنكم كنزة انعامكم على وقد توهم بعضهم ان هذا المثال
 مكره حيث كان اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول في البيت الذي قبله ولم يعرف ان
 اللفظ في البيت السابق مما يجعلها الاشتقاق في هذا البيت مما يجعلها اشتقاقا
 والمصراع يذكر من هذا القسم اهل المثال واهل التلوة الباقي وقد كان في هذا
 وقوله فذع الوعيد فاعيدك من ابري المدين احبها الدنيا بغير هذا
 يكون للملح الاخر اشتقاقا وهو ضار في اخر المصراع الاول وقوله وقد
 كانت البيضا القواضيت الوعى اي السيوف القواطع للحرب بولتها اي قتلها بحسن
 استعمالها اياها هي الان من بعد بترجع ابر اذا لم يبق من بعد من يتعلمها
 استعمالا وهذا يكون للملح الاخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني ومنه

اي من اللغات السامية

الشيخ

اي من اللغات السامية قبل هو قواطع القاصدين من الشعر على حرف واحد في
 وهو معنى قول السكاكي هو اي الشيخ في الشعر كالتأخير في التعريف ان هذا مقتضى
 كلام السكاكي ومحمّد ولا فلاح على التفصيل الذي كان يحسنه المصنف في توافيق
 القاصدين في الشعر الاخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتعلق الى الاخر
 في اول الشعر ولذا ذكره السكاكي باقظ الملح وقال انها في الشعر كالتأخير في الشعر
 وذلك لان التأخير في اللفظ في اخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف الاخير منها او غير
 ذلك على تفصيل الذي اذهب عليه عجماء عن قواطع الكنديين من اول الشعر لا ينافي
 فالجواب ان الشيخ قد يطلق على الكلمة الاخرى من الفقه باعتبار توافقها الكلمة
 الاخرى من الفقه الاخرى قد يطلق على نفس توافقها ورجع للمعنيين واحد وهو
 الشيخ ثمة امر بغير مطرف ان اختلاف القاصدين في الوزن نحو ما لا يترجم الله
 وقام او قد حلقهم طوار كان الوقار ولا طوار مختلفان وزنا ولا اي وان
 في الوزن فان كان ما في بعد القريئين من الالفاظ او كان اكثر اي اكثر ما في واحد
 القريئين مثل ما يقابل من القريئين الاخرى في الوزن والتفقيه اي في التوافق على حرف
 الاخير في صريح نحو هو طبع اسجاع نحو هو لفظه ويقع الاسماع بزواج وعطه
 فجاء ما في القريئين الثانية موافقة لما يقابل من القريئين الاولى واما لفظه فهو لا ينافي
 في من القريئين الثانية ولو قبل بقاء الاسماع الا ان كان مثلا لا يكون اكثر ما في الثانية
 موافقا لما يقابل ولا في الثاني وان لم يكره ما في القريئين ولا اكثر مثل ما يقابل
 من الاخرى فهو الشيخ المتوانى نحو في اسماء من فروع والكوابر موضوعه لا خلا
 من الكوابر في الوزن والتفقيه وقد يختلف الوزن فطعنوا والمرسل في القاصدين

يجب قبل حرف الروى او ما في معناه ليس بالزهر في السج كقولهم قتلنا من ذكر
 حبيب ومنى لى بسط الذي بين الدخول فحل فقد جازى اللام ميم مفتوح وهو
 ليس بالزهر في السج وقول قبل حرف الروى او ما في معناه اشار الى الزهر في
 والنزوح فاما اليهم فلا تفر ولما السائل فلا تفر فالرء بمنزلة حرف الروى وحججهما
 قبلها والقاصدين لزوم ما لا يلزم لصحة السج بدونها في فلا تفر ولا تفر وقوله
 ساكن لان نزول منى الى ادى مبدع لم يمتن وان هو جلت اى لم تقطع
 وله خط عنه وان علمت كثرة في نحو محجوب الغنى عن صديقه ولا يظهر التكرار
 اذ الفعل زلت لانه القدم والفعل كناية عن نزول الشئ والمخنة من اى خلت اى فري
 من حيث ينبغي كانها لا كانت اسمها بالجل وكانت اى خلت قدى عليه جملته
 اى انكف عن الشئ بالاسم اياها بايديه بعض من حسن اهتمامه جعله كالرء
 الملازم لاشرف اعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التأني وقبحي
 قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلام في السج لصحة السج بدونها في
 حلت ومدت ومنش وانفتحت فحرفك واصل الى ذلك كله اى في جميع ما ذكر
 من المختار اللفظية ان يكون الالفاظ تابعة للمعادون العكس اى لان يكون
 المعاد في اوقاع الالفاظ بان يؤيد بالالفاظ متكففة مصقولة فبها المعاد
 ما كانت كما يفعل بعض المتأخرين الذين لهم شعفاير المختار اللفظية
 فيجعلون الكلام كانه غير موقوف فاذ العاد ولا يبالوا بجنا الآداب وكثير المعاد
 فيصير كغيره من ذهب على سبيل الجهران يلى المعاد على سبيل الانصاف
 لئلا يها عند هذا بغير اللزوم والوقار يتمي الكامل من الناقص ومن شئت لم يجر مع كل

فصل في

فصل في ديوان الانشاء غير فقال ابن الفارسي هو من مقام ما وذلك لان كتابه
 حكاه فيجوز على حساب ابدته ومعانيه تتبع ما اختار من الالفاظ المستوفى هذا
 عن كتابه امر به في قصته وما احسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والفقير ان الصاحب
 كان يكتب يده والفقير كان يرمي بين يديه بكون بعيد ولهذا قال قاضيه قبحه
 كالبير الصاحب اياها القاصم قد مر ذلك فقم والله ما غلبت الا هذه السج **عنه**
 للفن الثالث في السرفات التعريف وما يتصل بها من الالفاظ في النسخين والعقد والجل
 والشيخ وغير ذلك مثل القول في الاملاء والنقص والاشياء واما قلنا ان المعاد
 من الفن الثالث دون ان يجملها خاصة للكاتب غير من القول في التكرار وقوله
 غير لان الاسم قال في اخر بحث من المختار اللفظية هذا ما تيسر به باذن الله
 وتحريره من اصول الفن الثالث ونسبنا شيئا ذكرناه في علم اللبعض الصنفين وهو
 قما احداهما تحت ترك التعريف لعدم كونه راجعا الى تحيين الكلام او لعدم
 القائل في ذكره لكونه ما خلا فيما سبق من الانباء والالفاظ ما لا باس بذكره لانشاء
 على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرفات التعريف وما يتصل بها من الالفاظ
 القائلين على لفظ التنبيه ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والشجاعة
 حسن الوجه واليها ونحو ذلك فلا يعد هذا الالفاظ في سرفته والاستعانة ولا اخذوا
 ذلك مما يردى هذا المعنى لغيره اى تقرر هذا الغرض العام في القول في العاد
 يشتر فيه الفصح والاعجم والتأخر والفهم وان كان انفا في الغالبين في وجوب ذلك
 اى طريق الدلالة على الغرض كالتشبيه والمجان والكناية وكذا كرهية ثبات تلك على الصفة
 لاخصاصها من هو لى لاخصاص من السرفات بمن تثبت تلك الصفة لكونه وصف للمعاد

بالنظر عند ورود العادة الى السائلين مع علة وكيفية الجدل بالعبق عند ذلك
مع سعة اليد اي المال واما العقب عند ذلك مع طلة ذات اليد فمن او
لاستحيان ان اشترى الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة لاستقرارها فيها
اي في العقول والعادة ان تشبه الشجاع بالاسد والجرار بالبحر في الاول
اي في الاتفاق وفي هذا النوع من وجه الدلالة للاتفاق في الغرض العام في
لا يعد سرقة ولا اخذ الا اي وان لم يكن يشترى الناس في معرفة جازلها
ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والبرهان بان
يحكم بين الظاهرين فيه بالتفاضل وان احدهما اكل من الاخر وان الثاني
زاد على الاول او نقص عنه وهو اي لا يشترى الناس في معرفة من وجه
الدلالة على الغرض في بان احد هاهنا صريح في اصل اي في نفسه غير لا يتناول
فكر لا يعمى في نفسه عما اخرج من الابتداء الى العارضة كما هو في التشبيه
والاستعارة من تقسيمها الى الغرض الخاص والمبتدأ العام في الباقي على ابتداء
او مع الضم فيه مع الغرض فلاخذ والسرقة اي التي هي من الاسمين
نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ للعبث كماله اما السرقة
مع اللفظ كماله من غير تغيير لفظه اي الكيفية التي توجب التالف الواقع بين
المفردات فهو مفهوم لانه سرقة محض وليست لغيره وانما كماله على الله
ابن زبير الرضوي انه فعل ذلك يقول مغرب اوس اذا انت لم تنصف لملك
اي لم تعظم النصف ولم تفرق حقوقي وجبت على طرف الجحان اي هاهنا
سبب لا بد وبما خالك ان كان يعقل ويركب سيفه فيجمل شدا بعد

فيه تانوا

والتعريف هو الذي هو
في هذا النوع من
في هذا النوع من

فيه تانوا الشيو وتقطع نطقها من ان نصيبي اي بدلا من تظلم اذ لم
عن سرقة السيف اي عن ركوب جد السيف في حمل المشاق رجل اي مبعوث
فقد سكت ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فاشد هذين البيتين
له معوية فقبضت بعدى بالباكر ولم يفارق عبد الله المحجوب دخل
معز ابن اوس الرزني فاشد قصيدته الاولى لعرك بالدر والى لا رجل
على اي فاشد النيرة اول حة انما وفيها هذين البيتين فاقبل معوية على عبد
ابن زبير وقال له المخرجه انما لك فقال لا لفظ والمخرجه وبعد فهو
اي من الرضاة وانا لست بشعر وفي معناه اي معني ما لم يغير في نظم
ان يبدل بالكلية كلها او بعضها ويبدلها بغيره انما يغير مفهوم وسرقة
كأن في قول الحجة مع المكارم لا ترحل البقية واقعد فانك انت الطامع الكا
در الماثر لا تذهب لطايرها واحلب فانك تشاكل اللابس وكما قال اقر
وقفا بها مبي على مطهرهم يقولون لا يملك اسي وتجمل فاورده طرفة ذاك
الا انه قام تجمل مقام تجمل وان كان اخذ اللفظ كل مع تغيير لفظه في نظم
اللفظ واخذ بعض اللفظ لا كل بيتي هذا لاخذ ابا قرة ومخاطبة ابا ان يكون
الثاني ابلغ من الاول ودونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاخصاصه
بغيره لا توجد في الاول كحسن السبك والاختصاص ولا يصاح ان يراى معني
فمدح اي فالثاني مقبول كقول بشارة من راقب الناس اي خاثرهم لم يظفر
بجابر فان بالبيان انك اللجج اي الشجاع الضال الحريص على الفضل وقول
سلم بعد من راقب الناس مات هما اي حرنا نصب هو المفعول له او قبح

وقال الله الحق أي شديداً لم يجزئ في سلم لحي سكا وأخيراً لفظاً وإن كان
 الثاني دون الأولى في البلاغة لقولنا تفصيلاً توجد في الأولى فهو في
 مدح كقولنا تمام في مرتبة محمد بن حبيب في الثاني الرتبة بمنزلة أن الرتبة
 بمنزلة الخيل وقولنا في الطبيب أعدى الزمان سخاؤه يعني تعلم الزمان منه
 السخاوسرى سخاؤه الزمان فسخاؤه وأخرج من العدم إلى الوجود ولا
 سخاؤه الذي استفاد منه الخلق نعم على أهل الدنيا واستبقاؤه كذا ذكره
 ابن جني وقال ابن فوريه هذا تأويل فاسد لأن السخاؤه محو ولا وصف
 بالعدو وإنما المراد سخاؤه على وكان بخيلاً به على فلما أعد سخاؤه أسعد
 بضمي إليه وهذا يتلوه لما أعد سخاؤه ولقد يكون به الزمان بخيلاً فالصراع
 الثاني مأخوذ من الصراع الثاني لا يتمام على كل من تصير ابن جني وابن
 فوريه إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً كما
 توهم البعض واللام يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جني أيضاً لأن ما تمام على
 الجملتين المرتبة واليه الطبيب لقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه في المعنى على
 التام وان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلاً به فلا كراهية في هذا القول
 علمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وإن سخط بوجده وبذلك الغير لكن
 إذا عدا به واقفاً باق بعد في تفرقة قلنا هذا نقد لا قرينة عليه وبعد
 في صراع إلى تمام لوجود استغناء عن مثل هذا التكليف وإن كان الثاني مثله
 أي مثل الأول فبعد أي فالثاني أعيد من اللفظ والفضل للأول أقول
 أي تمام لوجاهة أي تحيز في التوصل إلى هلاك النفوس من مراد النية

لأنه العاقل

أي الطالب الذي هو النية على أنها إضافة بيان لمجرد الإقناع على النفوس
 دليلاً وقولنا في الطبيب لا مقامه الإجابات وحبها المتناها إلى الأمر واحنا
 سبلاً والصغير في لها المتناها وهو حال من سبلاً والمتناها على وجهه
 يد المتناها هذا المعنى كرم لفظ المتناها والفراق والوجدان وبذلك النفوس
 لا روح وان أخذ المعنى وجد معنى هذا الأخذ المأمور الم لا قصد وأصله
 من الم بالمثل إذ أنزل به وسبلاً وهو كلف للبدن عن الشاذ ونحوها فكانت
 كلف المعنى جلداً أو اللبسة جلداً آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس وهو متناهي
 أقام كل أي مثل ما سمي غارة ومخالاً لأن الثاني أما يبلغ من الأول أدنى
 أو مثلاً ولها أي أول الأقسام وهو أنه يكون الثاني الملع من الأول كقولنا
 إلى تمام هو الصغير للثان الصنع أي الإحسان والصنع مبتدأ وخبره الملاحظة
 اشتراطية أعني قوله أن يعمل فخر وان يرق أي يبطؤ فلو لم يكن في بعض المواضع
 انفع والاحسن أن يكون هو عايد إلى حاضر في الذهن وهو مبتدأ وخبره
 الصنع والشرطية ابتداء الكلام وهذا القول في العلل هو العجز ما لم يخال
 وبعض صدور الزمان وصال وهذا النوع من الأعراب لطيف لا يكاد
 تنبيه له إلا أنها الرخصة من أئمة الأعراب وقولنا في الطبيب الم يبطؤ سبب
 أي تأخر عطاءك عن اسمع الشجب ليس للجهام أي التعلل الذي لا ماء فيه وإنما كان
 فيه ماء فيكون بطيئاً تفصيل المشي فكذلك الحال العطاف في غير الملبس زيادة
 بيان لانتهاه على ضرب من المثل بالخطا وما فيها أي تأخر الأقسام وهو أن يكون
 الثاني دون الأول كقولنا الجري فالتأخر أي لمع في الندي أي الجري

المقصود بالفتح قلت اي حبت لسانه من عصبه اي سيفه القاطع وقول له الطبيب كان
السرهم في الظن قد جعلت على راحهم في الطعن حرمانا جمع حرص بالفتح والكسر
المتان يعنيان السهم عند الظن في المضأ والتفاد قتا براسهم عند الطعن كما
السهم جعلت لسانه على راحهم فبنت القصر اي طبع لما في لفظي بالقول والمقصود
من الاستعارة الخيلية فان الثالث والصقاله للكلام بمنزلة الاخفا المنيعة
ولهم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اني ثالث
الاقدام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ايه ولم يك اكثر الفتيان
ملا ولكن اجسهم دراعا اي اسطاهم بوقلان رجب المايح والذراع اي سحبي
وقول اتجمع وليس اي المدح يعني جعفر بن يحيى وسعهم الضمير للملك
في المعنى ولكن معروفا اي احسنه اوسع فالبشران متماثلان هذا ولكن
لا يعني معروفا اي احسنه اوسع واما غير الظاهر فمن ان بيتا بغير
اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يصطك من ارب
اي حاجر الظاهر جمع لحيه يعني كونه في صورة الرجال سواء ذوالعامرة والظاهر
يعني ان الرجال منهم والذنا سواء في الضعف وقول له الطبيب ومن في كفه
منهم قناه لمن في كفه منهم خضاب واعلم ان جرير في تشابه المعنيين اختلافا
البيتين نسبيا ومديحا وهجاء واقطارا ونحو ذلك فان الشاعر الخاذق
اذا قصد الى المعنى الخليلي لفظه افعال في اخفاة فغيره عن لفظه ونوعه
ووزنه وقافيته الى هذا اشار بقوله ومنه اي من غير الظاهر ان يفتل
المعنى الى محل اخر كقول جرير سلبوا اي ثيابهم واشرف الدماء عليهم

عروة مكافعه له بلبس الان الدماء الشرفه كانت عتلة التبليل بعد وقول الشاعر
ليس الخبيج عليه اي على سيفه وهو مجر عن عتلة مكافعه ومعد لا
الدم اليابس غير لزه عدله فقل المعنى من الفضة والبرج الى السيف ومنه اي
غير الظاهر ان يكون معنى الثاني مثل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليا
وجبت الناس كلهم عضا بالانهم يقومون مقام كلهم وقول جرير في الناس
من الله بمسكن ان يجمع العالم في واحد فان قيل الناس وغيرهم هو
من معنى بيت جرير ومنه اي من غير الظاهر الظاهر ان يكون معنى الثاني خفيض معنى
الاول كقول جرير في النيص احب الملامه في هالك لن يمد جلاله في فسطح الارض
وقول له الطبيب احب الاستغفار لانك راعيا بالصيد الذي هو
اعنى قوله واجتنبه ملامة كماله يقال انقص وانقصت على جرير واول الحال
في المضارع التذكير اي المصغر او على حذف السند اي وانا احب ويجوز
ان يكون الواصل للعطف لانك من راجع الى الجمع بين الامرين اعني مجتنبه
الملامة في ان الملامة فيه من عدلته وما يصدر من عدو المحب يكره ويغيب
وهذا معنى تقيض معنى بيت جرير النيص لكن كل منهما باعتبار اخر ولهذا قالوا
او الاخر في هذا الكلام النوع ان يبين السبب ومنه اي من غير الظاهر
ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسن كقول الاخوه وري الطبيب على
انما راي كاتبة على انما راي لو ثوقها ان ستأمر اي استعظم من الخوف من الظاهر
وقول له الطبيب تمام قد ظلمت اي الفيت عليه بالظلم وما رفته وان ظلم
عقبان احلا منحي بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا مرى

من معنى بيت جرير ومنه اي من غير الظاهر الظاهر ان يكون معنى الثاني خفيض معنى
الاول كقول جرير في النيص احب الملامه في هالك لن يمد جلاله في فسطح الارض
وقول له الطبيب احب الاستغفار لانك راعيا بالصيد الذي هو
اعنى قوله واجتنبه ملامة كماله يقال انقص وانقصت على جرير واول الحال
في المضارع التذكير اي المصغر او على حذف السند اي وانا احب ويجوز
ان يكون الواصل للعطف لانك من راجع الى الجمع بين الامرين اعني مجتنبه
الملامة في ان الملامة فيه من عدلته وما يصدر من عدو المحب يكره ويغيب
وهذا معنى تقيض معنى بيت جرير النيص لكن كل منهما باعتبار اخر ولهذا قالوا
او الاخر في هذا الكلام النوع ان يبين السبب ومنه اي من غير الظاهر
ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسن كقول الاخوه وري الطبيب على
انما راي كاتبة على انما راي لو ثوقها ان ستأمر اي استعظم من الخوف من الظاهر
وقول له الطبيب تمام قد ظلمت اي الفيت عليه بالظلم وما رفته وان ظلم
عقبان احلا منحي بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا مرى

نفرض عطف قامت أي عقبان الطير مع الرايات أي لإعلام اعتمادها
 سلمهم يوم القلاحة كأنها من الجيش لأنها لم تقابل فإن إتمام لم يلزم شي
 من معنى قول الأفرى رأى عين الدال على قرب الطير من الجيش بحيث يرى عينا
 لا تخال هذا ما يؤكد شجاعته وقلمهم لا عائد ولا ينف من معنى قوله ثقتان
 مقام الدال على وثوق الطير بالميرة لا عائد لها بذلك وهذا انهم ما يؤكد
 المقصود أن قولهم تمام كملت الملام يفرض قوله رأى عين لأن وقوع النظر
 على الرأيا فترى بها من الجيش وفيه نظر إذ قد يقع على الطير على الرأيا وهو في
 بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل إن قوله كأنها من الجيش للمأخوذ رأى عين فأنها
 إنما يكون من الجيش إذ كان قريبا منهم فخطأ بهم لم يبعد عن الشيء لكن زادوا تما
 عليه أي الأفرى من ياد أحسن البعثة للمأخوذ الأفرى أعني تالير الطيور على أنهم يقو
 الاشارة لم تقابل بمقوله في الداء في أهل وبا قامتها مع الرأيا كأنها من الجيش
 وبها أي وبا قامتها مع الرأيا كأنها من الجيش يتم حسن الأول بمعنى قوله
 الاشارة لم تقابل لأنها لا يحسن الاستدلال الذي هو قوله الاشارة لم تقابل
 ذلك الحس لا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرأيا معدودة في عداد الجيش حتى
 ينضم إليها انضمام من المقابلة هذا هو المفهوم من الانصاح وقيل معنى قوله ما رأى
 بهذه الرأيا الثلاث يتم حسن معنى البيت الأول وأكثر هذه الأفعال المذكورة
 غير الظاهر ونحوها مقبول لما فيها من نوع تصرف ومنها أي من هذه الأفعال
 ما يخرج من التصرف من قبيل الانصاح إلى جبر الانبعاث وكل من كان أشد حقا
 بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول لا بعد عزمه تامل كان اقرب إلى الصواب لكونه

الجدى الأفعال

ابعده عن الانصاح وادخل في الانصاح هذا الذي ذكره الظاهر وغيره من الأفعال
 سبق أحدها ولقد التزمه بكونه مقبولا أو مردودا وتبين كل بالإنصاح
 المذكورة كما يمكن إذا علم أن الثاني أخذ من الأول بأن يعلم أن كل من يحفظ
 قول الأول حين نظم أيان غير هو عن نفسه أنه أخذ منه والأفعال يحكم في ذلك
 لجواز أن يكون الاتفاق في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده من قبل تواتر
 للظاهر أي حجة على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الاختلاف كما يحكى على من يما
 انه اقتد لنفسه مفيد ومتلاف إذا ما أئتمه من كل واحدة اهتزاز المعنى
 فليل لربنا تذهب هذا الذي نقله لأن علمت أنه شاعر إذ أوفقه على قوله
 ولم أسعه فاذ لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل قال فلان كذا وقد
 اليه فلان فقال كذا لبعثهم فضيل السك ويلم من عوى علم الغيب
 ونسبة النقيض إلى الغير وما يتصل بهذا أي بالقول في السرفات القول في
 الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلخيص بتقديم اللام على الميم من المحر
 إذا ابرم وذلك لأن كل منهما أخذ من الآخر أما الاقتباس فهو ان
 الكلام نظاما كان أو مثل شيئا من القرآن والحديث على أنه من رأى لا على
 طريقة أن ذلك الشيء من القرآن والحديث على وجه لا يكون فيه شعاعا من
 منه كإي في أثناء الكلام قال الله كذا وقال النبي كذا أو نحو ذلك فانه لا يكون
 اقتباسا وقيل الاقتباس من بعضه لمتشابهة لامة أما من القرآن والحديث فكأنهما
 أما في النظم أو في النثر فالأول كقول الحريري فلم يكن إلا الأكل البصر وهو اقرب
 خطه وأغرب والثاني مثل قول الأحرار كنت إذ معتكى عرفت على هجر

والعطف
والاقتباس

والتلخيص

وفي ضم كلف الطلحين ولادته دليل على الحرف المركب في الحلي
وفي لبطه عند المات مواعظ الا فانظر قد خرجت بلا شئ

من غير ما جرد صير جيل وان شئت بنا غيرنا لخبينا الله ونعم الكيل والفا
مثل قول الحري فقا شامت الوجه اي فقا وهو لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحر يوم حين اخذ النبي الكفا من الحصار فرجى به وجه
المكرين وقال شامت الوجه وقع على الجف للفعول اي لمن من قبحه
بالفتح اي بعد عن الحيز الملح اي الشيم ومن مرجه والربع مثل قول
ابن عباس قال اي الجيب ان رقيب شئ الخلق فذره من المداير وفي
الملاطفة والمخاطبة وغيره المفعول للرقية قلت وعنه وجه الجفنة
بالمكان اقباسا من قوله حقت الجفنة بالمكان وحقت النار بالشهوات
احيطت بجه لا يد لظا للجفنة وجهك من محل مكان الرقيب لا بد لظا
الجفنة من مشاق التكليف وهو لا قباس في ما ان احدهما مالم يتغير فيه
المفتبس عن معناه الاصل كما تقدم من الامثلة الاميرة والثاني خلا
اي ما انظر فيه المفتبس عن معناه الاصل كقوله اي كقول ابن الرو
لن لخطا في مدح ما اخطا في منعي لقذا من خطا بواو غير
ذي ذرع هذا مفتبس من قوله سم رباني اسكنت من ذرني بواو
غير ذي ذرع لكن معناه في القرآن واذا لا فية ولا نبات وقد
نقل ابن الروم الاخبار لا خير فيه ولا تنفع ولا باس بتغير اللفظ
المفتبس عن غيره كقوله وقد كان اي وقع ما خفت ان يكونا الله
الى الله راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما الثاني
فهو ان يضعني الشعر شيئا من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند

الانصاف

يشكك

والمطبخ الغريب قول بعضهم في معج الوبر من الطعام فخلق راسه تجر الطعام عن قشره لولا
والدبر من ثوب الملاحة مطبوخا وقد جرد الوبر من راسه فقلت لقد اوتيت من الشئ

يشكك ان اوما فة او مصراعا او ماد ونرمع الشئ عليه اي على انفس من الغني
ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وبعدا يبين من الاخذ والمقولة
اي قول الحري على ما قاله الغلام الذي عنده ابو زيد السبع على ان ساند
عند يبي اضاعه في واي فة اضاعه المصراع الثاني للعوي وقامه ليو
وسداد شعر اللام في يوم للثوب ولكم بها من اسماء الرب وسداد الشعر
يكبر الدين سدا بالخيل والرجال والشعر من مع الحافة من خروج البلدان
اي اضاعه في وقت الحرب وان سداد شعره لم يروا حفي ليوح مكانا الى
واي فتي اي كمالا من الفتيان اضاعوا وفيه شدة وتختل وتعيين المصراع
بدون الشئ ليشير بقول الثاني قد فلت الملح وجنا حوال التفتيش العفصر
اس واعذاره الشاوي العجل تر قفا ما في وقفت ساعه من اس المصراع الاخير
لا يقام واحتمل اي احسن الضمين ما زاد على الاصل اي شعر الشاعر لا
يسكنه الا وجد فيه كالشئ يراي الا بهام والشئ في قوله اذ الوهم ابتكرا اي لظن
اي بهمة شغفها وشرها تذكرت بين التهجيد العذيب بارق ويذكر في الكفا
من قد ها ومدا هي حجر عينا وجرى السوابق انصب حجر على انفسه
ثان ليدل في وقفا على ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
حجر عينا وجرى السوابق مطلع قصيد لا في الطيب عذيب بارق وهو نظام
وما بين طرف النذرا والجرى والمجرى ان جوت انا عاقد الطرف على ما
المصراعين مفعول تذكرت وحج بدل منه والمعر انهم كانوا انز ولا يبين
هذين المعنيين الموضعين وكانوا يجردون الرماح عند ملاقات الفرس والسيوف

من سبهم من زفرات شيبه
ما دعيه من زفرات شيبه

على الخلق في شاعر الثاني اراد بالعذب تصغير العذب بمعنى شفة الحبسة وبارق خروها
 الشبه بالبرق وبما يندبها ويقوم وهذا قول تروى وشبهه بخروجها بانثال الريح
 وتناجيد موعده بجران الخلق السوابق ولا يفرضه الضمين الغير البير لما قصد
 تفهيمه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في موهوبه بداء الثعلب قول العشر
 غلوا وغصوا من الشيخ الرشيد وانكره هو ابن جلا وطلع النبايا
 منه نفع العامة تعرفوه فالبيت نجيب وشيل وهو ابن جلا وطلع النبايا
 على طريقه الكلام فغيره الى طريقه العينية ليدخل في المقصود وما يسمى الضمين
البير فان ادخل البيت استعانة ونظم المصراع وما دونه ابدأ كان
 اودع في شعره شيئا قليلا من شعر الغير وهو كما نرى فخره شعره
 بشئ من شعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر فاما كان او حدثنا
 او مثلا او غيره التلا على طريق الاقتباس يعني ان كان الشعر قرا او حدثنا
 فنظمه فاما يكون عقدا اذا غير غير كثيرا واشير الى نثر من القرآن والحديث
 وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كقوله كان اذا دخل فيه الاقتباس
 كقوله ما بال من اوله نطقه وجعفر اخره يعني بالحال اي ما باله مفتحا
 عقد على قول علي رضي الله عنه وما لابن ادم والفخر واما اوله نطقه وانه
 ضيفه واما الحل فهو ان يستتر نظم واما يكون مقبولا اذا كان مسبك مختارا
 لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع غير فلق كقول بعض الغاوي
 فانه لما فجع فعلا تروى وخطت خطرا اي صارت تمام من خطها كخط في المرام
 لم يزل سؤل الطن بعباده من الاعتقاد حل قول الطبيب ان اساء فعل المرء ساء

الافتقار

لحل

عزم

التلخيص

لنؤمن وصفا ما يعاين من نوحه بقوله اسفل الله واقتاعه بقوله عدل الله ولما
 التلخيص صرح بقوله اللام على الميم من لجر اذا البصر ونظر المير وكثيرا ما يسمعونهم
 بضم اللام فلان هذا البيت فقال كذا في هذا البيت تلخيص القول فلان ولما
 التلخيص بقوله الميم بضمه لان اللام بالفتح تلخيص طرفة الشيب ولاستعانة فيها
 محض وان اخذ مدحها فهو ان يشأ في نفي الكلام الى قصته او شعره او شيل
 سائر من غير ذكره اي ذكر واحد من القصص او الشعر او التلخيص اما في
 او الشعر والتلخيص ليدفع كل منهما اما ان يكون قصته او شعره او مثلا فيصير
 اقلاما والمذكور في هذا للتأني في التلخيص في النظم الى القصص والاشعر كقوله
 فوالله ما اقله احلانا ثم المنشأ ان كان في الركب يوشع وصفه بكونه
 المثلين وطلع شمس وجبر الحبيبة من جانب الجن في طرفة الليل ثم استعظم ذلك
 واستغنى بجاهل تخيرا وتلها فقال هذا حلم اراه في النوم ام كان في المنام
 الركب يوشع البقية فردد الشمس شاملا له قصته يوشع بن فون في موسى
 واستغنى في الشمس على ما روى من انه قال للجبار بن يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس
 الشمس خاف ان يعقب قبل ان يصير منهم ويدخل البصر في قوله فوالله فرددنا
 الله ثم فرغ من الشمس حتى فرغ من قائلهم وكفوا له عمر واللام لا يندب وهو
 مع الرضا اي معارض الحمار في التي من مضى فيها القدر في خرق حال من
 في امره والناظر في معطوف على عمره او محروم معطوف على الرضا
 حال منهما وما قيل انها صفة على حذف الموصول اي الناظر الى النظم تعف
 لاحاطة اليد من جنس السنداء من رفق لدا انهم واحف من حفي عليه للطف

وتنفق من ذلك ساعة الكربة شامرا إلى البيت وهو قول المسجدين
 بر وعنده كبرية الضمير هو قول الذي يشغبت عنه كبرية وهو المسجون من الرضا
 بالنامر وعمو هو جاسر بن مزاحم ولا خلاف في ذلك كليا فوفى
 له طيبا وعمر بن الخطاب فاجهر عليه فيلجج **فصل** من الملائكة
 في حسن الابتداء والختام لأنهما ينبغي التكميل شاعرا كان أو كاتباً إن يتألف
 أي يتبع الأنبياء الأحق يقال تأتي في الرضا إذا وقع متبعاً لما يؤمن به
 في ثلاث من أوضاع من كلامه حقه يكون تلك المواضع المتكررة عند لفظها
 في غاية البعد من التناقض والتضاد لا يكون في غاية البعد من التعقيد والتأني
 والتأخر الملبس فإن يكون الانقطاع مقاماً في الخبر الزوال الممانعة والمرة والسلامة
 ويكون المعاني متناسبة لالفاظها من عنوان يكمل اللفظ الشريف المعنى الخلق
 العكس بأن يصاغان صياغة تناسب وتلائم واضح معناه بأن يعلم من التناقض والافتقار
 والابتداء في مخالفة العرف وتجاوز ذلك أحدهما الابتداء لأنه أول ما يفرغ السمع
 فإن عند باحس السبك يحجب المعنى قبل السامع على الكلام في وجهه فلا يفرغ
 عنه وإن كان ابتداء غاية الحسن فلا ابتداء الحسن في ذلك كالأجبة والمنازل كقول أبي ذؤيب
 فتابك من ذكري جدي ومزلي بسيف التكبيل الذي في قول السيف منقطع
 الرطل حشيتي والثوب من معج ثلثي والذوق طحل موضعين ليزا والذوق في
 وصف الله كقولهم قصر عليه تحن وسلام خلعت عليه جلالها الأيام خلعت عليه
 توبير وطهره عليه ويذبح أن يجذب في المديح ما يشير به أي يتشام كقول موعداً
 حياك الفخر عند مطع قصيداً في مقام الفخر بآثارها الله العلو فقال الله

منه الاستدلال

موعداً جابجا أي على ذلك المثل السواحدة أي حسن الابتداء ما مناسب المقصود
 بأن يتمثل على لفظة إلى ما سبق الكلام لأجله ويحيى كون الابتداء مناسباً للمقصود
 وبراعة الاستدلال من برع إذا فاق أصحابه في العلم وغيره كقولهم في التهنية بشرى
 فقد أجزأنا ما وعدنا وكوكب الجعد في أفق المجد سعد مطلع قصيدته لا يجرى
 تنبأ بها الصاحب بولد لابنه وقوله في المنيعة الذي تنافى بملأها خداه
 أي أحدهم من بطش أي أخذى الشديداً وفك أي غلبه فبأنه مطلع قصيدته
 لا يفرج المساوي يرفق بها فخر الدولة وتأييدها أي تأييد المواضع التي ينبغي
 التكميل أن يتألف فيها التخصيص أي الخروج مما شئت الكلام به أي ابتدأ وأنتج
 الأمام والوسك من معنى التثنية في أيام الشباب والأهوال والزل وقد يكون في
 ضاياه الشعر أو فسمي ابتداء كل امرئ تنبيهاً وإن لم يكن في ذلك التثنية من تنبيه
 للبال وغيره كاللاد والافتقار والشكا وغيره إلى المقصود مع غاية الملازمة بينهما
 أي بين ما شئت به الكلام وبين المقصود واحترز به ابتداء الصواب والبراد بقوله التخصيص
 معناه الأقوال والآداب التي هي العرف هو الاشتغال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع غاية
 المناسبة وإنما ينبغي أن يكون يتألف في التخصيص السامع يكون متقبلاً للابتداء
 من الافتتاح إلى المقصود كيف يمكن أن جاء حسناً متلائماً الطرفين حركات
 وأعان على اصغاما بعد ولا فبالعكس فالقصر الحسن كقولهم يقول في قوس اسم
 موضع قومي وقد أخذت منا السرى أي أرفينا السير بالليل ونقص من قنا
 وحلى المهريرة عطف على السرى لا على المجرور في مناجاة سبق إلى بعض الأوهام
 وهي جمع خطوة وأمر بالمريرة إلى المفسر إلى مرق بن حيدان إلى قبيلة القرد

اى الظاهر الظاهر والاعتقاد جمع اورد اى اثرت فيما من اوله السرى ومباررة
 للظاير بالخطى ومفعول بقول هو قوله اسطاع التمشي اى يطلب ان تؤم اى قصد
 بنا فقلت كل اوردع للقول وتنبه ولكن مطلع الخور وقد ينقل من اى مما
 الكلام الى ما لا يلزمه وليست لك الانتقال الاقضاء وهو في اللغة الاقضاء
 والارحال وهو اى الاقضاء مذهب العرب الجاهلية ومن يلهيهم من المخترعين
 بطاء والاضاد المجتري اى الذين ادركوا الجاهلية الاسلام مثل لبيد قال الاناس
 نافر خمر جرد نصف ذنبا ومنه المخترع الذي ادرك الجاهلية والاسلام
 كما افلح نصفه جرد في الجاهلية لغيره لور اى الله في التنبه خمر جرد
 الابرا في الجرد شيبا جمع اشيب وهو حال الصن الابرا ثم انقل من هذا الكلام
 الى ملايلا فكل كل يوم تبداى يظهر حرف اللام الى خلفا من اى سعيه
 ثم كون الاقضاء مذهب العرب الجاهلية والمختصرين دابرهم وطريقهم لا ينال
 ان يسلكه الاسلاميون وينبغي فهم في ذلك فان الشين المذكورين لا يما
 وهو من الشعراء الاسلاميه في الدولة العباسيه وهذا المعنى مع وضوح قد
 على بعضهم حتى اعترض على المصنف بان اتمام لم يكن في الجاهلية فكيف يكون
 من المختصرين اى من الاقضاء ما يقرب من التخصيص انه يشوبه شئ من المناسبة
 كقولك بعد حمد الله تعالى اما بعد فانه كان كذا وكذا فاقضاء جمع الانتقال
 من الحمد والثناء الى كلام اخر من غير عامرية الملايمة لكنه يشبه التخصيص حيث
 لم يؤت بالكلام الاخر فحاشا من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
 بل قصد نوع من الربط على معنى ما يلي من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان

الاقضاء

كذلك

كذا وكذا اقل هو اى قولهم بعد حمد الله تعالى ما بعد فصل الخطاب فكل
 ابن الجبري والذي اجمع عليه المحققين من علماء البيان ان فصل الخطاب
 هو بعد لان التكلم يفتح كلامه في كل امر ذي شأن بقوله تعالى
 وتجدوا فاذا امراد ان يخرج منه الى الغرض الموقوف له فصل بينه وبين ذكر
 تعالى بقوله اما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب الذي
 يفصل بين الحق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل الفصل
 من الخطاب وهو الذي يتبين من الخطاب اى يعلم بقبول لا يتبين
 عليه فهو بمعنى المفعول وكقوله عطف على قوله كقولك بعد حمد الله تعالى
 من الاقضاء القريب من التخصيص ما يكون بلفظه هذا كما في قوله تعالى بعد
 ذكر اهل الجنة هذا اللطائف لشر ما ب فهو اقضاء فيه نوع مناسبة لان
 اللطال ولفظه هذا تاخير مبتدأ محذوف اى الامر هذا واللطال كذا امثلة
 خبر محذوف اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى
 بعد ما ذكر جميعا من الانبياء عليهم السلام وامر ان يذكر بعد ذلك الجنة
 واهلها هذا ذكر وان للفتن في الحس ما يثبت الخبر اعني قوله ذكر هذا
 يشعر في مثل قوله تعالى هذا وان اللطائف مبتدأ محذوف والخبر قال
 ابن الاثير لفظه هذا في هذا المقام الفصل الذي هو احسن من الوصل
 وهي علاقة وكيدة ما بين الخروج من كلام الى كلام ومنه اى من الاقضاء
 القريب من التخصيص في الكتاب هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث
 الى اخر هذا باد فان فيه نوع ارتباط حيث لم يفتد الحديث الاخر بفتنة

الاشارة

والفها اي ثالث المواضع التي ينبغي التكلم ان يتلوا فيها الاشهاد لانه اخرها
 التمع ويرسم في النفس ان كان حنا اختيارا لفظا التمع واستلذا
 حتى غير مواقع فيما سبقه من التقصير والاكتاف العكسية تباينا
 الحسن الموردة فيما سبقه فلا تنها الحسن كقولها ولا جدي راى خلق
 اذ بلغك بالحق اي جدي بالقرن بالامانة وانت بما املت منك جدي فان
 قولي اي تعطيني منك الجملة هذا اي فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والافان
 عاذرا ياك وتشكر لما صدر عنك من الاصفا الى المديح او من العظايا
 السابقة واحسن اي احسن الاشهاد ما اذن بانها والكلام حسنا للنفس
 تشوق الى ما وراهم كقولها بغير ضياء الدهر يا كرم اهل هذه عاء للبر شاملا
 لان بقاءك سبب لنظام امورهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ
 المناخرون في التلوا فيها واما المتقدمون فقد ظفرت عنهم بذلك جميع
 فواجب التعمير وجوانها واردة على الحسن الوجه والكلها من البلاغة لما
 فيها من التقين واتزان الاشياء وكونها بين اذعية وصايا ومواعظ
 ونجيدات وغير ذلك مما وقع موقعه واصاب محججه يفتقر عن كثير
 وصفه العبادات وكيف لا وكلام الله سبحانه في الرتبة العليا من البلا
 والغاية القصوى من الفصاحة واللكان هذا المعنى مما ينبغي على بعض
 الاذهان لما في بعض الفوائد والخواص من ذكر الاحوال والاخرى والحوال
 الكفار وامثال ذلك اشار الى ان هذا الخطا بقوله يظهر ذلك بالانتمال
 مع التذكر لما تقدم من الاصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة

معي

لم يمكن الاطلاع تمام بعضها وتفاصيلها الا بالعلم الغريب فانه يظهر
 بذكرها وان كلام من التوسر بالفتنة الى المعنى الذي ينقصه مشتملة
 على لطف الفلح ومنطوية على حكاية لثامنا بالحق وبسرها بذكرها
 بحق محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين الى يوم الدين



بلوح الخط والقرطاس
 الخطيب زمانا بعد صاحب
 سبغ خطوطه كتبوا بما
 هزيران حشوي بر كسنا
 صد هزيران فواجر
 من غلام خطه عائد
 من غلام خطه عائد

من ذل موقعه بالمثل لاه قصبات الاحوال وان كان في السور



المهل القديس فالت	مقر بالله في قدك ان يتي
فما جعله الارجاء	لغفوت ان غفوت وحسن
فكم فرزته في الخطايا	عصفت انما على فرقت سني
ليظن ان سبي خير ان تانا	اشترانا من ان لم تعف عني
وبين يد تحسب طوبى	كان قد دعيت له كاني
رجل بزهره الدنيا بهنونا	وارفني العر منها بالتمني
لا تخضع لغيرك على طمع	فان ذلك هو سر سكره الدين
وكرت زوق الله مما في خزائنه	فانا الامر من الكاف والنون
ان الذي تريه وناسله	من الرية مسكر الى مسكر

عاجل
 في الامور
 في الامور
 في الامور

في الامور
 في الامور
 في الامور

في الامور
 في الامور
 في الامور







